

الخليج العربي

دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي

أ.د. مصطفى عقيل الخطيب

وزارة الثقافة والفنون والتراث - قطر
إصدارات إدارة البحوث والدراسات الثقافية
قسم الإصدارات الثقافية والنشر

الخليج العربي
دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي



الخليج العربي

دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي

د. مصطفى عقيل

الطبعة الأولى، ٢٠١٣م

الناشر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر

إدارة البحوث والدراسات الثقافية

هاتف: ٤٤٠٢٢٨٨٥ ٩٧٤ +

فاكس: ٤٤٠٢٢٢٣١ ٩٧٤ +

ص. ب: ٣٣٣٢

الدوحة، قطر

رقم الإيداع: ٢٥٢ / ٢٠١٣

الترقيم الدولي (ردمك): ٣ / ٢١ / ١٠٤

تصميم الغلاف : الشركة الحديثة للطباعة

الخليـج العـربي
دراسـات في الأصـول التاريخية
والتطـور السـياسي

أ. د. مصطفى عقيل الخطيب

تـقـديـم

تسعى إدارة البحوث والدراسات الثقافية في وزارة الثقافة والفنون والتراث بدولة قطر ، إلى أن تجعل من إصدارتها مشروعاً متكاملاً ومتنوعاً يتناول مختلف الجوانب الثقافية والتاريخية والإجتماعية ، لكي تشكل منظومة معرفية متنوعة للقارئ .

ونـحـن إذ نقـدم لكـم كـتاب (الخليج العربي دراسات فى الأصول التاريخية والتطور السياسي) للباحث الأستاذ الدكتور/ مصطفى عقيل الخطيب ، نتمنى أن يكون إضافة مهمة في البحث التاريخي والسياسي للمنطقة ، فموضوع الخليج العربي رغم كثرة ما كتب عنه إلا أن يبقى موضوعاً حيوياً قابلاً للبحث والنقاش .

يدرس الباحث الدكتور الخطيب في هذا الكتاب الجوانب المتعددة لهذا الموضوع ، فهو يبحث ويوثق ويشير إلى جملة أمور مهمة تشغل الباحث المتخصص وغير المتخصص لحيوية الموضوع الذي يتناوله .

نأمل أن يكون كتاب الدكتور الخطيب إسهامة مفيدة للدراسات التاريخية وللثقافة العربية.

والله مــن وراء القصــــد

إدارة البحوث والدراسات الثقافية

مــقــدمـــــة

يعد الخليج العربي أحد المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم، ليس بسبب بحيرات النفط وحقول الغاز الكامنتين في أعماق مياه وصحاريه، وإنما أيضاً للموقع الجغرافي الذي يتميز به، فقد كان الخليج العربي على مر العصور همزة الوصل بين الشرق والغرب، وكان ممراً لانتقال الحضارات بين القارات، تأثرت المنطقة بتلك الحضارات سواء كانت فارسية أم هندية أم صينية أو غيرها، وعلى الرغم من أن الدارسين في علوم التاريخ والجغرافيا والأنثربيلوجي تناولوا هذه المنطقة في بحوثهم ودراساتهم القيمة، إلا أن العديد من الأسئلة والاستفسارات لازالت تطرح بين الحين والآخر وبحاجة ماسة إلى المزيد من التوضيح والإجابة، بسبب الغموض عن التاريخ القديم لمنطقة الخليج العربي، فالكثير من الدراسات تثبت بأن العرب والكنعانيين والسومريين وغيرهم من شعوب المنطقة جابوا غمار المحيطات والبحار من المحيط الهندي الذي يطلق على أكثر من نصفه بحر العرب، ووصلوا إلى المحيط الهادي ونشروا الاسلام في تلك المناطق مثل أرخبيل جزر ملايو وفلبين وأندونيسا والصين وغيرها، إلا انهم لم يتركوا آثاراً لهم في تلك المناطق ولم يدونوا شيئاً عن تاريخ رحلاتهم، لكنهم بالتأكيد رووا تجاربهم للعديد من الكتاب من الجغرافيين والمؤرخين، ويدل ذلك كثرة المؤلفات العربية التي تناولت جغرافية وتاريخ آسيا بدءاً من المقدسي (٣٣٦ - ٣٨٠ هـ) (٩٤٧ - ٩٩٠م) الذي وضع كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم عام (٣٧٥ - ٣٨٠ هـ) وابن خرداذبه كتابه المسالك والممالك سنة ٢٣٢هـ (٨٤٦ - ٨٤٧ م) وغيرها من الكتب التي تناولت معلومات قيمة عن آسيا في وقت لم تكن تعرف أوربا شيئاً عن الشرق إلا من خلال مؤلفات الجغرافيين والمؤرخين المسلمين الذين دونوا انطباعات كثيرة عن تلك المناطق التي لم يشاهدوها، لكنهم انتهلوا تلك المعلومات من الرواة والرحالة المسلمين الذين شاهدوا تلك البلاد وعاشوا فيها وشاركوا في بناء حضارتها وثقافتها. وعلى كل فإن القرون الوسطى التي كانت مضيئة لسكان الخليج العربي تجارية واقتصادية إلا أنها لازالت مظلمة في تاريخها، وقدبدأت تظهر لنا آثار تلك العصور منذ أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر، فنشرت مجموعة من كتب الرحالة المسلمين من أمثال ابن بطوطة وابن جبير، ثم الرحالة الأوربيين بدءاً من رحلة ماركو بولو (١٢٦٠-١٢٩٥م) وكان أول رحالة أوروبي خرج إلى الشرق من البندقية، ثم توالت الرحلات الأوروربية التي تناولت

معلومات دقيقة ومفيدة عن الشرق ومنطقة الخليج العربي وإيران.

ولذلك فإن على الباحثين الخليجيين والمراكز البحثية أن يغوصوا في المصادر والمراجع الإسلامية وغيرهامن كتب الرحالة الأوروبين، لإعادة كتابة تاريخ الخليج العربي من شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما قال الشاعر العربي:

أنا البحر في أحشائه الدر كامنٌ

فهل سألوا الغواص عن صدفاتي؟

يسعدنا أن نقدم إلى القراء الأعزاء مجموعة من الدراسات والبحوث التاريخية الموثقة التي تتناول جوانب من تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، وبالرغم من أن هذه الدراسات قد ألقيت ونوقشت في ندوات ومؤتمرات علمية مختلفة خلال العقدين الأخيرين، إلا أنها تتعلق بموضوع واحد وهو أصول الحاضر الخليجي، أو أنها تتعلق بالأصول التاريخية والتطور السياسي والاجتماعي لدول الخليج العربية.ولا أدعي أنها تغطي تاريخ تلك الفترات الغامضة،لكن لاشك أنها تساهم في إضافة معلومات قيمة. ومع أن هذه البحوث صغيرة في أحجامها، إلا أنها تطلبت جهوداً كبيرة، وزيارات علمية لعدد من دور الأرشيفات العربية والعالمية مثل إنديا أوفس ريكورد India Office Ricord .London

والدراسة الأولى منها تنصب حول تتبع الجذور السكانية لدول الخليج العربية في مرحلة ما قبل النفط منذ الهجرات المبكرة وحتى تكوين الإمارات.

أما الدراسة الثانية فقد انصبت على نشأة الأسرة البوسعيدية والتطورات التي شهدتها عمان في عهود حكامها الأوائل.

بينما قدمت الدراسة الثالثة عرضاً بانورامياً لماضي الخليج والتنافس الدولي حوله وتحديات الحاضر والمستقبل.

أما الدراسة الرابعة فقد تناولت موقف بريطانيا تجاه قطر منذ وفاة مؤسسها الشيخ جاسم

بن محمد آل ثاني عام ١٩١٣ وحتى التصديق على المعاهدة البريطانية على قطر عام ١٩١٨م.

أما الدراسة الخامسة والأخيرة فقد قفزت بنا إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين لدراسة مشروع إنشاء اتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج لتحليل مصيره وأسباب فشله.

وإننا نأمل أن تكون هذه الدراسات مفيدة على نحو طيب بالنسبة للقارئ المتخصص وبالنسبة للمثقف على وجه العموم، وحسبنا أننا أردنا بهذه الدراسات أن نضيء عدداً من القضايا التاريخية المهمة المتصلة بتاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.

والله المســـــتعان

أ.د مصطفى عقيل الخطيب

الدوحة – سبتمبر ٢٠١٠

الفصل الأول

الجذور السكانية لدول الخليج العربي
في مرحلة ما قبل النفط

- الهجرات المبكرة.
- عُمان.
- الساحل العُماني.
- قطر.
- البحرين.
- الكويت.

الفصل الأول

الجذور السكانية لدول الخليج العربي

في مرحلة ما قبل النفط

تعرضت منطقة الخليج العربي منذ فجر التاريخ إلى موجات بشرية متعددة، بسبب موقعها الجغرافي المتميز ومياهها الدافئة وثرائها النسبي مثل صيد اللؤلؤ ووجود بعض الأراضي الصالحة للزراعة، ووفرة المياه خاصة في جزر البحرين، ومن هذه الموجات الأكاديون والسومريون والأشوريون في الألف الثالث قبل الميلاد. ثم ازدادت أهمية الخليج في القرون الوسطى عندما عرف عرب الخليج العربي العالم الأوربي بالمنتجات الشرقية، فكانوا ينقلون البضائع الشرقية المختلفة: مثل التوابل والبهارات والروائح والأدوية من الهند إلى الموانئ الواقعة على ضفتي الخليج الشرقية والغربية ومنها البصرة، ثم تنقل بواسطة القوافل إلى الموانئ الشامية والمصرية، ومن ثم تشحن إلى أوربا بواسطة تجار البندقية وجنوا، لذلك فإن العرب قد اكتسبوا شهرة تجارية عظيمة وأصبحوا سادة البحار الشرقية، وأنشأوا العديد من المدن التجارية المزدهرة التي لم يكن لها مثيل في العالم آنذاك. وشهد بذلك الرحالة الأوربيون الذين أتوا إلى هذه المنطقة، إذ ورد مدح هذه المدن في أشعارهم وكتاباتهم الأدبية ومن هذه المدن: سيراف (بندر طاهري) الواقعة على الساحل الفارسي، وكذلك مملكة هرمز التي ذاع صيتها في العالم، ولذلك فإن منطقة الخليج العربي قد ارتبطت بعلاقات تجارية وطيدة مع الهند وفارس، وقد نزح عدد كبير من التجار الهنود الذين كانوا يتعاملون مع العرب إلى الخليج العربي واستقروا فيه، وخاصة في هرمز ومسقط والبحرين وغيرها. وقد ذكرت بعض المصادر أن هرمز كانت تسكنها بجانب العرب والفرس مجموعة من الهندوس، أما في مسقط فقد قام أحد الهندوس وهو (سكبيلة) بدور بارز في مساعدة القوات العمانية على طرد البرتغاليين من عمان [1].

الهجرات المبكرة:

ازدادت الهجرات الهندية إلى منطقة الخليج العربي بعد مجيء الأوربيين، وخاصة في عهد شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي تأسست مع أوائل القرن السابع عشر وبلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية النصف الأول من القرن الحالي، حيث أصبح الوضع السياسي في منطقة الخليج أكثر استقراراً بعد سيطرة الإنجليز على الخليج العربي وتغلبهم على بقية القوى الأوروبية، ومن جهة أخرى وجد الإنجليز الهنود أكثر انقياداً لأوامرهم مما دفعهم إلى استجلاب عدد كبير منهم للعمل في وكالاتهم التجارية، بعكس العرب الذين لم يتقبلوا الوجود الإنجليزي في منطقة الخليج العربي. أما في الفترات الأخيرة فقد عمل معظم الهنود كعمال بناء وتجار وتوزعوا في معظم مناطق الخليج مثل البحرين وإمارات ساحل عمان ومسقط. ورغم وجود بعض العائلات الهندية منذ فترة طويلة في منطقة الخليج العربي، إلا أنهم تمسكوا بعاداتهم وتقاليدهم وعاشوا أقليات في هذه المنطقة.

كما سكنت مجموعة من اليهود الخليج العربي بعد اتصال الأوربيين بها مباشرة في القرن السابع عشر وأوائل القرن العشرين، غير أن عددهم قد تقلص بعد اغتصابهم لفلسطين المحتلة حيث هاجر معظمهم إلى هناك. وقد كانوا يسكنون في كل من القطيف والإحساء وجزر البحرين وبعض الجزر الواقعة في مياه الخليج العربي قبل مجيء البرتغاليين إليها[٢]، ويحتمل أنهم كانوا من التجار البنادقة والجنوية الذين كانوا يتعاملون مع العرب وقاموا بدور الوساطة بينهم وبين الأوربيين، حيث أشار بعض الرحالة إلى وجود عدد منهم في جزيرة هرمز، وقيل بأنهم انصهروا مع السكان الأصلين.

أما الإيرانيون «الفرس» فكانوا يشكلون أكبر نسبة من المهاجرين إلى هذه المنطقة، واستقر عدد منهم على الساحل الغربي، وذلك لارتباطهم المصيري والتاريخي ثم العقائدي بشعوب هذه المنطقة، إذ أن القاطنين على سواحل الخليج الشرقية والغربية قد اعتمدوا اعتماداً كلياً على البحر، وكان هذا البحر وما يزال بمثابة شريان الحياة بالنسبة للعرب والفرس، وتتكون الغالبية العظمى من سكان الضفة الشرقية من القبائل العربية التي هاجرت من الساحل العربي منذ فترة طويلة بسبب الثقل السياسي والاقتصادي الذي كانت تتمتع به فارس، فضلاً عن أن الساحل

الشرقي من الخليج العربي كان منطقة تجمع سكني واستهلاكي وأكثر استقراراً، هذا إلى جانب أن السلطة الاسمية لعرب الساحل الشرقي وصلت حتى القطيف وبعض أجزاء عمان قبل مجيء البرتغاليين متمثلة في مملكة هرمز.

وقد ازدادت الهجرات الفارسية إلى منطقة الخليج منذ أوائل القرن السابع عشر عندما امتد النفوذ الفارسي إلى الساحل الغربي. وتشير الدلائل إلى أن الذين هاجروا إلى الساحل العربي من الساحل الفارسي كانوا يشكلون الغالبية العظمى من القبائل العربية التي نزحت إلى فارس في فترات متقطعة [٣] منذ الفتح الإسلامي وحتى القرن الثامن عشر، وأنهم كانوا بحارة مهرة يعتمدون اعتماداً كلياً على البحر، سواء في صيد اللؤلؤ والأسماك أم في التجارة التي كانت أيضاً تعتمد على البحار، حيث أن هؤلاء وصلوا إلى الهند وعملوا في نقل البضائع الهندية إلى الخليج العربي عبر المحيط الهندي بينما كان الفرس يكرهون ركوب البحر ويجهلون العمل فيه، واعتمدوا في معيشتهم على الزراعة والرعي، ويشهد بذلك عدد من الكتاب الأوربيين والفرس أنفسهم، وهذا السيد بيرسي المهتم بالشؤون الفارسية ذكر أن الفرس يجهلون شؤون البحر، وعلل هذه الظاهرة تعليلاً جغرافياً بأن السواحل الفارسية مفصولة من الداخل بسلسلة عن الجبال الشاهقة [٤].

أما وكيل شركة الهند الشرقية الإنجليزية في بندر عباس سنة ١٧٤٠ فقد أبدى تخوفه أيضاً من فشل الأسطول الفارسي الذي أسسه نادر شاه بسبب اعتماده على البحارة العرب وعدم تعاون الآخرين مع الفرس، فكتب إلى رئيس الشركة في بومباي يقول: (إننا نعتقد بأن مشروع نادر شاه في تأسيس الأسطول الفارسي غير ناجح، ذلك أن هذا المشروع لا يجعل العرب يؤدون ولاء الطاعة لنادر شاه، وأن نجاح الأسطول الفارسي يتوقف على تعاون العرب مع الفرس، أما الفرس فإنهم بطبيعتهم يكرهون ركوب السفن)[٥]. هذا إلى جانب أن العرب العاملين في الأسطول الفارسي قاموا بعدة انتفاضات، أهمها عام ١٧٤٠ عندما عجز الفرس عن دفع رواتب البحارة، وكان معظمهم من العرب الحولة الذين ينتمون إلى القبائل العربية المختلفة، حيث هاجموا بقية الفرس وتمكنوا من قتل قائد البحرية الفارسية وجميع العاملين في الأسطول الفارسي من الفرس[٦] ثم تقاسموا السفن فيما بينهم فانسحبت جماعة منهم إلى خور فكان بينما احتمت جماعة أخرى بجزيرة قيس[٧].

لقد كان هناك على طول الساحل الفارسي إمارات عربية مستقلة لم تعترف بالحكومة المركزية في فارس، حتى نادر شاه الذي يعد من أقوى ملوك فارس عجز عن فرض سلطة الحكومة المركزية على تلك الإمارات، ففكر في تهجير القبائل العربية إلى سواحل بحر قزوين وتوطين الفرس مكانهم لاستعادة سيطرة الحكومة المركزية على الساحل، إلا أن هذه الخطة لم تر النور لاغتيال نادر شاه قبل أن ينفذ مشروعه. وعندما جاء كريم خان الزند وهو من أقوى حكام فارس، حاول أن يضع حداً للحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به هذه القبائل، ومن أجل ذلك قام بعدة حملات على السواحل والجزر الفارسية، ورغم أنه نجح في إعادة سلطة حكومته على بعض الموانئ الساحلية مثل بندر عباس وبوشهر إلا أن هذه السيطرة لم تدم طويلاً، فبمجرد وفاته سنة ١٧٧٩ سادت الفوضى منطقة فارس بأكملها، وثار العرب ضد حلفاء كريم خان الزند، ورفعوا لواء العصيان ضد الحكومة المركزية في شيراز[٨].

لقد قاوم العرب الهجمات الفارسية المتكررة على سواحل الخليج العربي ببسالة ، واستغلوا عدم خبرة الفرس بالبحر وذلك عندما كانوا يجدون أنفسهم غير قادرين على صد الهجمات الفارسية البرية، فإنهم يركبون سفنهم الراسية في الموانئ وينقلون معهم بضائعهم الثمينة إلى إحدى الجزر القريبة من الساحل ريثما يزول الخطر الفارسي فيعودون إلى أماكنهم التي تركوها. وفي منتصف القرن الثامن عشر كان عرب الحولة يتمتعون بقوة كبيرة وشكلوا خطراً على جميع جيرانهم من الفرس والساحل الغربي. فقد ذكر الرحالة الألماني نيبور الذي زار المنطقة سنة ١٧٦٥ أن عرب الحولة يسكنون الساحل الفارسي ما بين بندر عباس وبوشهر وأجزاء أخرى من الساحل الشرقي من الخليج العربي، وكانت جزر البحرين معقلهم الرئيس، وقد اشتهرت هذه الفئة العربية بالشجاعة والإقدام، وذكر أنهم لو تمكنوا من توحيد قواهم لتمكنوا من السيطرة على جميع المدن الواقعة على الخليج العربي[٩]. وقد شبه نيبور العرب القاطنين على الساحل الفارسي بالمدن الإغريقية الحاكمة، وذكر أنهم كان ينقصهم الشعراء والمؤرخون ليمجدوا أعمالهم.

لم تقتصر السيطرة العربية على الضفة الشرقية على عرب الحولة فقط، وإنما امتدت هجمات العرب من القواسم والبوسعيديين على الساحل الفارسي، وبدأت تظهر الشخصية العربية بشكل أوضح، حتى أن الحكومة الفارسية اعترفت رسمياً بسلطة هؤلاء العرب على بعض الأماكن التي كانوا يسكنونها. ففي عام ١٧٥٥ احتل القواسم بعض الموانئ الفارسية مثل لنجة وكنك

وبستانة ومغو، وحاول الفرس استرداد تلك الموانئ حتى أنهم ارتضوا تأجير لنجة للقواسم، وعلى أثر هذه المعاهدة بين حكام فارس والقواسم قام العرب القاطنون على الساحل الفارسي بالمطالبة بحقوقهم في الموانئ والأقاليم التابعة لهم، فاستجاب حكام فارس لمطالبهم حيث قُسمت السواحل على القبائل العربية على النحو الأتي:

- ميناء جارك وجزيرة كيش لآل على.
- ميناء طاحونة ونخل مير لمشايخ البشري.
- مرباغ وكلات بمنطقة بني حماد تعطى إلى مشايخ المدنيين ورئيسهم راشد بن مصطفى والشيخ محمد بن أحمد المدني.
- خلفاء وجلشن وميناء جيروية وجزيرة هندرابي لشيوخ العبيدلي ورئيسهم الشيخ عبدالرسول بن سلطان العبيدلي.
- ميناء نخيلو ومقام وجزيرة الشيخ شعيب للشيخ علاق والشيخ عبدالرحمن وهو من شيوخ نخيلو.
- بوستانة أو جابندي يعطي للرئيس محمد صالح وهو من رؤساء بوستانة.
- دهستان الحرمي يحكمها مشايخ بني تميم والمالكي وآل حرم على أن يتفقوا فيما بينهم على وضع الحدود.

وكانت هذه الاتفاقية بين هؤلاء الشيوخ والشيخ محمد خان البستكي [١٠].

وإذا سلمنا بالقول أن هؤلاء العرب نزحوا إلى الساحل الفارسي فمتى بدأت حركة النزوح هذه؟

ليس من السهل هنا تحديد الفترة الزمنية التي هاجرت خلالها بعض القبائل العربية إلى الساحل الفارسي لعدة أسباب منها: ضيق المسافة بين الساحلين، وعدم تبلور القوميات في ذلك الوقت المبكر، وعدم وجود عوائق تمنع التنقل بين ضفتي الخليج مثل الجوازات، وأهم تلك الأسباب أن الساحل الغربي كان أكثر فقراً من الساحل الشرقي من الخليج، فضلاً عن أنها كانت أكثر

استقراراً وأمناً، فقد ذكر صاحب كتاب فارسنامه المعاصر للقاجاريين أن القبائل العربية الموجودة في فارس هم العرب الذي نزحوا إلى فارس من بادية نجد وعمان واليمامة منذ الفتح الإسلامي والدولة الأموية والعباسية، وازدادت الهجرات بعد سقوط بغداد على يد تيمور لنك سنة ١٤٠٠م وذكر أنهم جاءوا بعاداتهم وتقاليدهم العربية [١١].

ومن أهم القبائل التي هاجرت إلى الساحل الفارسي بنو كعب والعتوب والدواسر والمرازيق وآل بوعلي وآل نعيم والقواسم والمطاريش وغيرهم من القبائل العربية الأخرى.

لقد كانت العلاقة طبيعية بين العرب والفرس في ذلك الوقت إذ أن الجميع كانوا ينتمون إلى الدين الإسلامي الحنيف، ولكن ظهرت بوادر الصراع العربي الفارسي على عهد نادر شاه واشتد بعد اغتياله، حينما تعرضت فارس لحالة من الفوضى وكثرت المشاحنات والخلافات بين العرب أنفسهم وبين الحكومة الفارسية والبريطانية، ومن جهة أخرى أدت إلى تدافع زعماء هذه القبائل إلى بناء وشراء مجموعة كبيرة من السفن البحرية، مثل القواسم الذين قاموا بدور بارز في تاريخ الخليج العربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما سكان الخليج العربي على الساحل الغربي فهم من العرب الأوائل، وينتمون إلى مجموعتين: الإسماعيليون أو العدنانيون أو النزاريون في الشمال، والقحطانيون أو الأزديون أو اليمانيون في الجنوب، وقد حلت هاتان المجموعتان على سكان الجزيرة العربية الأصليين وهم من الكوشيين، وينتمي كل من العدنانيين والقحطانيين إلى سلالة بشرية واحدة ألا وهي سلالة البحر الأبيض المتوسط [١٢]. لقد وفد اليمانيون أو الأزديون إلى منطقة عمان قبل ألفي سنة من الميلاد بعد انهيار سد مأرب، حيث استقرت مجموعة منهم في عمان بينما تفرقت المجموعة الأخرى في بقية شبه الجزيرة العربية وساحل الخليج العربي، والمجموعة الثانية، العدنانيون وينتمي إليهم اللخميون وبنو عبد قيس وبكر، نزحوا من قلب الجزيرة العربية منذ القرن الخامس أو السادس قبل الميلاد واستقرت مجموعة منهم مابين الكويت والإحساء، وتوزعت مجموعة أخرى على طول الساحل الشرقي من الخليج العربي وعمان كما أوضحنا من قبل، وهناك مجموعة ثالثة، وهي جماعة التنوخ وهم أيضاً قحطانيون جاءوا من جنوب شبه الجزيرة العربية.

لم تستمر الحالة كما كانت عليه القبائل العربية عند مجيئها إلى شواطئ الخليج، إذ أنها

اتخذت صوراً وتكتلات سياسية مختلفة إلى أن وصل الوضع إلى ما نحن عليه الآن. وحيث أن الجانب الغربي من الخليج العربي لا يخضع لسلطة سياسية واحدة، فلا بد لنا من معالجة تركيبة السكان في هذه الأقاليم حيث الوحدات السياسية القائمة فيها على الوضع الحالي في المنطقة، وسنبدأها بعمان التي استقبلت أول فوج من القبائل العربية النازحة إليها من الجنوب.

أولاً: عمان:

ينتمي سكان سلطنة عمان كبقية سكان الجزيرة العربية إلى قبائل عربية أصيلة قدمت من جنوب شبه الجزيرة العربية وأواسطها. ويصعب تتبع الهجرات إلى عمان منذ فجر التاريخ، لكن المؤرخين يقولون إن الهجرات العربية إلى عمان تتمثل في موجتين رئيسيتين، الأولى جاءت إلى جنوب شبه الجزيرة العربية قبل القرن التاسع للميلاد، وقد أطلقت عليهم أسماء مختلفة مثل العدنانيين أو الأزديين أو القحطانيين أو الهناوية، وقد استغرق توزيعهم في عمان وغيرها من شبه الجزيرة العربية فترة طويلة من الزمن. وقد أرجع كتاب تاريخ أهل عمان سبب خروج هؤلاء اليمنيين إلى عمان إلى خلاف قد وقع بين مالك بن فهم وأحد جيرانه، فخرج مالك وأتباعه فاتجه إلى عمان، وهناك تقابل بالفرس الذين كانوا يحمون عمان في ذلك الوقت، وقامت بين اليمنيين والفرس معارك طويلة إلى أن تمكن اليمنيون من إخراج الفرس[١٣]، بينما يرجع بقية المؤرخين سبب خروج الأزد من اليمين إلى انهيار سد مأرب سنة ٥٤٢ قبل الميلاد[١٤]. ويقول السالمي في تحفه الأعيان « إن القبائل اليمنية خرجت من سبأ بعد سيل العرم قبل الإسلام بألفي سنة، فاتجه بعضهم نحو مكة والبعض الآخر تفرق في شبه الجزيرة العربية منهم مالك الذي وصل عمان وحارب الفرس هناك» [١٥]. أما الموجة الثانية فخرجت في القرن الخامس أو السادس بعد الميلاد من الشمال الغربي وأواسط الجزيرة العربية وأطلقت على هؤلاء أيضاً أسماء متعددة مثل النزارية والعدنانيين والإسماعيليين والغافريين واستقرت في عمان، فبدأت الخلافات تدب بين الفئتين إذ أن الأزديين لم يتقبلوا وجود المهاجرين الجدد في عمان، فدخل الفريقان في حروب طويلة إلى أن بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر، ونتج عن تلك الحروب انهيار دولة اليعاربة التي قامت بدور بارز في التنافس الدولي في الخليج العربي، وأسهمت مساهمة فعالة في طرد البرتغاليين من الخليج العربي نهائياً. ويتوزع هذان الفريقان في جميع مناطق عمان إلا أن الهناويين يزداد عددهم في

الجنوب الشرقي بينما الغالبية من الغافرية في المناطق الشمالية.

ويقول لوريمر إن الموجة الثانية وهي النزارية خليط من غير العرب من المهاجرين، وعلى العموم فإن أصول معظم القبائل العمانية ترجع إلى هذين الإتحادين، ويبلغ عدد القبائل العمانية أكثر من مائتي قبيلة كبيرة خلافاً لعدد من القبائل الصغيرة. وجاء في تقرير الأمم المتحدة أن سكان عمان في الدرجة الأولى يتميزون بكونهم من أصل عربي، أما سكان المناطق الساحلية فهم من أصل مختلط بسبب بعض العناصر الآسيوية الإفريقية، وتوجد جماعات كبيرة من البدو [١٦] والسلالات غير العربية كانت قد استقرت في عمان منذ فترة طويلة عندما كانت عمان تتمتع بسمعة تجارية كبيرة، بفضل أساطيلها البحرية التي كانت تجوب مياه الخليج والمحيط الهندي وشرق أفريقيا. ومن أكبر الجاليات التي استقرت في عمان جالية البلوش لقرب المساحة بين عمان وساحل مكران وجوادر، ولذلك فإن أعداداً كبيرة من هؤلاء استقروا على السواحل العمانية، وهناك أعداد كبيرة أيضاً من الفرس وعرب الحولة وأعداد ضخمة من الزنوج والأفارقة الذين جلبهم تجار الرقيق. وفيما يخص الهنود، فقد نزحت مجموعة منهم إلى الأراضي العمانية منذ فترة طويلة ترجع إلى القرن السابع الميلادي بسبب العلاقات التجارية بين العمانيين والهنود، وازدادت بشكل أكبر منذ القرن السابع عشر مع مجيء البريطانيين إلى الخليج وكان معظمهم يعمل بالتجارة.

يعتنق العمانيون الدين الإسلامي الحنيف، أما من حيث عدد السكان في عمان فإنها مثل مثيلاتها من الإمارات العربية الواقعة على ساحل الخليج العربي من حيث عدم توفر إحصائيات دقيقة تبين عدد السكان.

وقد قدر بعض المؤرخين ومنهم لوريمر عدد السكان في عمان في أواخر القرن التاسع عشر بحوالي نصف مليون نسمة، واستقى تقديره هذا من عدد المنازل الموجودة في عمان ثم عن طريق سمعة القبائل ومقاتليها، بينما قدر الجنرال اف – تي هيج عام ١٨٧٢عن الكولونيل مايلز بحوالي مليون أو مليون ونصف فضلاً عن ٢٠,٠٠٠ نسمة سكان مدينة مسقط و٣٠,٠٠٠ نسمة سكان مطرح [١٧]. بينما بالغ بعض المؤرخين إذ قدر سكان عمان بأكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، وعلى كل فإن سكان عمان حتى أواخر الربع الأول من القرن العشرين كان يتراوح ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

ثانيا: الساحل العماني:

يمكن تقسيم الإمارات العربية على الساحل العماني إلى ثلاث فئات: كبيرة مثل أبو ظبي ودبي، ومتوسطة مثل الشارقة ورأس الخيمة، وصغيرة مثل التي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة وهي أم القيوين وعجمان والفجيرة. وينتمي سكان الساحل العماني إلى القبائل العربية المعروفة سواء التي نزحت من أواسط شبه الجزيرة العربية أو جنوبها أو من عمان نفسها. ودراسة سكان هذا الإقليم معقدة جدا بسبب التشابه الكبير بين سكان هذه المنطقة، ويرجع أصول غالبية سكان الساحل العماني إلى مجموعتين هما: اتحاد القواسم في الشمال وبنوياس وآل بوفلاح في الجنوب. والقواسم بمعناها الضيق هي قبيلة القواسم لكن الصحيح أنه انضم عدد من القبائل إلى القواسم وأطلق عليهم القواسم. وهناك أقوال كثيرة حول هذه القبيلة أو الجماعة وتسميتها، فيقول البعض بأن هذه التسمية نسبة إلى الشيخ قاسم جد الشيخ راشد بن مطر، بينما يقولون هم عن أنفسهم بأنهم ينتمون إلى سلالة الرسول ﷺ [١٨]، أما أصلهم فقد اختلف كثير من المؤرخين فيه، فبعضهم يقول بأنهم فرع من عرب الحولة الذين نزحوا إلى الساحل الفارسي منذ فترة طويلة، ويقول البعض الآخر أنهم ينتسبون إلى قبيلة نزار التي قدمت من نجد في القرن السابع قبل الميلاد، وهناك نظرية تقول بأن القواسم من سكان سيراف (بندر طاهري) الواقعة على الساحل الفارسي[١٩]، فكانت هذه المدينة مركزاً تجارياً عظيماً في القرون الوسطى، لكنها تدهورت في القرن الثالث عشر للميلاد فتفرق أهلها في الخليج العربي بساحليه الشرقي والغربي.

القسم الثاني هو قبيلة بني ياس التي تعد من أكبر القبائل على الساحل العماني، حيث أنها فاقت قبيلة القواسم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لا سيما بعد فرض الهدنة على شيوخ الساحل العماني بسبب انتشار أتباعها في مختلف المناطق الساحلية والداخلية والعمل في مختلف المجالات مثل الرعي والزراعة والعمل في البحر، وقدر مايلز قبيلة بني ياس في أوائل القرن العشرين بأكثر من ١٥ ألف نسمة، وقد جاءت هذه القبيلة من نجد في منتصف القرن السابع عشر، وهي أيضاً كالقواسم تتألف من عدد من القبائل الصغيرة التي يزيد مجموعها عن خمس عشرة عشيرة اجتمعت تحت زعامة (آل بو فلاح) ، ومن أهم العشائر التي انضوت تحت لواء ياس آل بوفلاسة الذين ينتمي إليهم حكام إمارة دبي، حيث كان آل بوفلاسة يتجولون في حدود (أبو ظبي) لكنهم انتقلوا بعد ذلك إلى إمارة دبي وأصبحوا بعد فترة قليلة العنصر الرئيس في دبي، وثمة فروع

أخرى مثل القبيسات التي اشتهر أهلها بالغوص والقنص وهم منتشرون حاليا على طول السواحل الشرقية لقطر وسواحل جزر إمارة (أبو ظبي) ثم المزاريع والفخران والقبيسات وال بو حمير والرواشد (والمشاعين) وهناك جماعات صغيرة انضمت إلى بني ياس مثل آل بوعميم والعريفات والدجيلات والحلامة، أما المجموعة الثالثة من القبائل العربية التي استقرت في الساحل العماني هي المناصير والظواهر والعوامر.

فضلاً عن هذه القبائل العربية هناك خليط من الجنسيات المختلفة التي وفدت إلى ساحل الإمارات العربية واستقرت في المناطق الساحلية، مثل البلوش الذين بلغ عددهم أوائل القرن العشرين أكثر من ١٤ ألف نسمة موزعين في دبي والشارقة ورأس الخيمة [٢٠]. ويوجد ١٩٢ شخصاً من الهندوكيين في مدن دبي وأبو ظبي والشارقة وأم القيوين و٢١٣ من الخوجه أو من المسلمين في الشارقة ودبي، وعدد كبير من الفرس في كل من دبي وأبو ظبي وخور فكان وغله، وهناك مجموعة كبيرة من الزنوج في جميع مدن الساحل، الذين قدموا من شرق أفريقيا نتيجة امتداد الدولة البوسعيدية العمانية إلى تلك المناطق بسبب تجارة الرقيق، وقد بالغ عدد من المؤرخين الذين قالوا إن الزنوج يشكلون غالبية السكان.

وقد قدر لوريمر سكان الساحل العماني في وائل القرن الحالي بحوالي ثمانين ألف نسمة منهم ثمانية آلاف من البدو و٧٢ ألفاً من السكان المستقرين، موزعين على النحو التالي: عجمان ٧٥٠، أبو ظبي ١١,٠٠٠ ، دبي ١٠,٢٥٠ ، أم القيوين ٥,٠٠٠ ، الشارقة ٤٥٠٠٠ ، ولم يذكر لوريمر إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة ويحتمل أنه جمع سكان إمارتي الشارقة ورأس الخيمة معاً [٢١]، أما جمال زكريا قاسم فقد أورد أن سكان الإمارات يتراوح ما بين ٨٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف [٢٢].

ويعمل سكان الساحل العماني في مختلف المجالات مثل الزراعة والرعي والتجارة وخاصة إمارة دبي إذ تعد مركزاً تجارياً مرموقاً منذ القدم، ويعمل عدد كبير منهم في الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك، وقد هاجر عدد من سكان هذه الإمارات بصورة مؤقتة إلى المناطق التي اكتشف فيها البترول، والعمل في البحر لمهارتهم وخبرتهم الطويلة في هذا المجال إلا أنهم عادوا إلى دولة الإمارات بعد اكتشاف البترول فيها. وكان لإمارات الساحل العماني منذ القدم علاقات وثيقة مع إمارة قطر.

ثالثاً: قطـــر:

تعد شبه جزيرة قطر من الأراضي الجرداء في شبه الجزيرة العربية، ويحيط بها البحر من الشرق والشمال والغرب، وتوجد بعض الآبار الارتوازية في الداخل حيث تظهر مساحات كبيرة من الحشائش في المنخفضات والأحواض السطحية والروضات خاصة عقب سقوط الأمطار الشتوية؛ لذلك كانت تفد على شبه الجزيرة القبائل العربية من داخل شبه الجزيرة العربية والربع الخالي بحثاً عن الكلأ في فصل الشتاء. ومراكز الاستقرار في قطر غالباً على السواحل حيث يلتمس السكان أسباب حياتهم من البحر بصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك والعمل في التجارة، وكانوا يستوردون المؤن مثل التمور من شبه الجزيرة العربية والأرز من فارس والهند.

وإبان القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت سواحل قطر ممراً للقبائل العربية في طريقهم إلى المناطق التي يكثر فيها الرعي وتتوفر فيها المياه [٢٣].

وفي أواخر القرن الثامن عشر انتعشت قطر اقتصادياً وذلك عندما حاصر الفرس ميناء البصرة ١٧٧٥ – ١٧٧٦ فانتقلت التجارة إلى الزبارة التي كانت عامرة آنذاك وكان يسكنها العتوب من آل خليفة وأتباعهم. وهناك عامل آخر أدى إلى ازدهار التجارة في شبه جزيرة قطر هو احتكار آل خليفة لمصايد اللؤلؤ في كل من سواحل قطر والبحرين [٢٤].

أما سكان قطر فينحدرون من ثلاث موجات رئيسية: الموجة الأولى منها من القبائل التي كانت تسكن ما بين الكويت وساحل الإحساء، ووفدت إلى قطر واستقرت في الزبارة في الستينات من القرن الثامن عشر، والموجة الثانية جاءت في نهاية القرن التاسع عشر وهي الجماعات التي (فرت من وجه التوسع الوهابي) ولجأت إلى شبه الجزيرة قطر، أما الموجة الثالثة فأبحرت من المناطق المجاورة ومن الساحل الشرقي للخليج [٢٥].

ومن أقدم القبائل العربية التي سكنت قطر المناصير التي وفدت من الساحل العماني وآل بوكوارة ثم النعيم والقبائل التي تسكن الدوحة هي البوعينين وآل بن علي والدواسر والحميدات والحولة والخليفات والكبسة والبوكوارة والمعاضيد والمهاندة والمنانعة والسودان والسلطة وآل مسلم وآل ثاني.

ولا توجد إحصائيات دقيقة توضح عدد سكان قطر بالتحديد ولكن ذكرت بعض المصادر أن عدد سكان قطر تراوح قبل عام ١٩٣٠ ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف نسمة [٢٦].

ورغم ما قيل قديماً عن فقر قطر من حيث مواردها إلا أن سكانها قد تحدوا عوامل الطبيعة حتى انتصروا عليها في النهاية وأقاموا فيها صرحاً حضارياً شمل مختلف نواحي الحياة.

رابعاً: البحرين:

لقد اجتذبت البحرين على مر التاريخ مجموعة من السلالات البشرية المختلفة، بسبب موقعها الجغرافي ووفرة المياه فيها ووجود الأراضي الصالحة للزراعة إلى جانب تجارة اللؤلؤ حيث كانت من أغنى مناطق الخليج، ووصلت سيرتها إلى الأوربيين الذين حاولوا الحفاظ على هذه الجزيرة مثل البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين؛ ولذلك فإن أقواماً من العرب والفرس نزحوا إلى البحرين بمعناها الواسع وسكنت مجموعة كبيرة منهم جزر البحرين، فكان سكان البحرين قبل الإسلام ينتمون إلى القبائل العربية مثل قبيلة بني بكر وبني تميم وبني عبد قيس وغيرها من القبائل العربية. أما الهجرات التي وفدت إلى البحرين بعد الفتح الإسلامي فالبحارنة هم أول من نزح إليها من داخل شبه الجزيرة العربية منذ قيام الدولة الأموية وهؤلاء يتكونون من الأصل العربي [٢٧]، ويعملون بصيد الأسماك والفلاحة، ثم تبعتهم قبائل عربية أخرى مثل العتوب وهم آل خليفة حكام البحرين والدواسر والسادة كما هو الحال في قطر حيث القبيلة الواحدة موزعة في جميع أقطار الخليج العربي تقريباً. أما المجموعة الثانية من سكان البحرين فهي من العرب الحولة وهم ينحدرون من القبائل العربية الأولى التي عبرت مياه الخليج إلى الساحل الشرقي في فترات تاريخية متقطعة، ومثل هؤلاء العرب مثل البحارنة لا يشكلون قوة سياسية وإنما يعمل معظمهم في التجارة، ويرجع لوريمر سبب عدم فعاليتهم في الشؤون السياسية إلى عدم التضامن فيما بينهم [٢٨] . وفي تقديرنا أن هؤلاء العرب كانوا يفتقدون الزعامة، لأنهم كانوا ينتمون إلى عدد من القبائل العربية وبالتالي ذاب الانتماء القبلي لديهم. أما القبائل ذات النفوذ الأكبر في الجزر فهي آل خليفة والسادة والدواسر، إذ أن الفئة الأولى كان بيدها مقاليد الحكم بعد أن تمكنت من طرد الحامية الفارسية من المنامة سنة ١٧٧٢ فأدت القبائل البحرانية ولاء الطاعة لآل خليفة. أما الفئة الثانية وهم السادة فكانوا يستمدون قوتهم من صلاتهم بالأسرة الحاكمة ولانتمائهم الأدبي

إلى بني هاشم، ثم الفئة الثالثة الدواسر فكانوا يمتازون باتحاد كلمتهم والتعاون فيما بينهم وبين زعمائهم فاكتسبوا القوة.

وقد جاءت مع آل خليفة مجموعة من القبائل القطرية لمساندتهم في حربهم ضد الشيخ ناصر آل مذكور حاكم بوشهر الذي كان يحكم البحرين آنذاك وانتهي حكمه بمجيء آل خليفة، وقد تقبل هؤلاء العرب البقاء في الجزر وهم من العناصر المختلفة مثل آل بوكوارة والسلطة وآل مسلم والمعاودة. ونزح إلى جزر البحرين حوالي ٨٠٠ شخص من بني خالد من منطقة الإحساء، وفي أواخر القرن الثامن عشر وفدت إلى البحرين مجموعة أخرى من القبائل العربية، بعد أن شهدت الجزر نهضة كبيرة في مجال التجارة وأصبحت أهم مركز تجاري في الخليج العربي بعد مسقط مباشرة؛ بسبب مهارة المهاجرين الجدد في التجارة وركوب البحر وهم آل خليفة وأتباعهم، واستفادت البحرين أيضاً من تدهور التجارة في البصرة. وعلى كل فان سكان البحرين يشكلون الغالبية العظمى من القبائل العربية، مثل البوعينين وآل بن علي والعمامرة والدواسر والحولة وبني كعب وبني خالد وآل بوكوارة والسلطة والسادة والسودان والعتوب والمعاودة والمنافعة وآل معين ومجموعة كبيرة من الزنوج، وتوجد في البحرين جنسيات أخرى غير عربية مثل اليهود الذين وفدوا إلى البحرين منذ فترة طويلة حتى القرن العشرين وكان معظمهم يعمل في التجارة، وقد قلت أعدادهم بعد اغتصاب فلسطين. وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من البانيان (الهنود) ويعمل معظمهم في التجارة. ورغم قدم عهدهم في البحرين إلا أنهم يعدون أقلية في البحرين ولهم مجتمعهم الخاص وعاداتهم وتقاليدهم ولم يندمجوا مع السكان الأصليين.

وقد قدرت بعض المصادر عدد سكان البحرين في عام ١٩٢٣ بنحو ٣٠٠ ألف نسمة من البحرانيين وغيرهم، وفي اعتقادنا أن هذا العدد مبالغ فيه، ذلك أن أول إحصائية أجريت في البحرين في ١٩٤١/١/٢٢م وهي أول إحصائية على مستوى الخليج كله بلغ سكان البحرين ٨٩٩٧٠ نسمة أي أقل بكثير من الإحصائيات التقديرية السابقة، إلا أن كثيراً من المصادر تؤكد عدم دقة هذه الإحصائية أيضاً لعدة أسباب منها:

- أنه لم يكن في البحرين نظام تسجيل المواليد والوفيات.
- عدم توفر أي إحصاء عن دخول الأجانب وبالأخص من الضفة الشرقية.

- إن أعداداً كبيرة من سكان القرى لم يسجلوا أنفسهم في الإحصائية لتخوفهم من التجنيد الإجباري أيام الحرب العالمية الثانية [٢٩].

خامساً: الكويت:

يبدو أن الكويت كغيرها من مناطق الخليج العربي كانت تتردد عليها القبائل العربية الرحل بحثاً عن الكلأ والماء، بينما كان يستقر بعض البدو على سواحل الكويت لصيد الأسماك في فصل الصيف، إلا أنه لم يكن هناك سكان مستقرون بصورة دائمة إلا في بعض الأماكن مثل كاظمة والجهرة، فاستقر في هاتين المنطقتين عدد قليل من الناس إذ كانتا مركزاً لتمويل القوافل التي تنتقل من داخل شبه الجزيرة العربية إلى جنوب العراق، وكذلك جزيرة فيلكة لموقعها الجغرافي على مياه الخليج العربي، وهناك عامل آخر دفع هؤلاء إلى الاستقرار في تلك المناطق النائية في ذلك الوقت هو قربها من الحضارات القائمة مثل الحضارة الفارسية والهيلينية في البحرين ثم الحضارات البابلية والأشورية والعباسية في العراق [٣٠].

وقد كثرت الروايات حول تاريخ إنشاء الكويت الحالية، ويحتمل أن أول مجتمع مستقر تكون فيها في فترة ما بين القرن السابع عشر عندما وفدت مجموعة من البدو وسكنوا حول قلعة (كوت) بناها أحد أمراء بني خالد وهو براك حاكم بني خالد في سنة ١١٠٠ هـ ١٦٨٨م[٣١] ولكن الاجتهادات كثرت في هذا المجال، فعندما زار مدحت باشا الكويت في مايو سنة ١٨٧٢ ذكر أن الكويت تقع على الساحل بالقرب من نجد، وأن سكانها نزحوا إليها من الحجاز قبل ٥٠٠ سنة، وأن أول من وضع أساس الكويت هو رجل اسمه صباح.

أما الشيخ محمد النبهاني فيقول إنه اطلع على ورقة مكتوب فيها أن مسجد آل بحر جدد بناءه عبدالله بن علي البحر ١١٥٨ – ١٧٤٥ بعد أن ثبت عدم صلاحيته، ويقدر النبهاني أن المسجد كان قد مر على بنائه حوالي ١٠٠ سنة قبل إصلاحه أي ١٠٨٠ هـ ١٦٦٩م. وهذا هو الشيخ مبارك آل صباح الحاكم السابع للكويت كتب رسالة بعثها إلى والي البصرة التركي بأن الكويت تأسست سنة ١٠٨٣هـ، ويقابلها كلمة طغى الماء في حساب أبجد (١٦٧١)[٣٢] وعموماً فإن الأقوال تشير إلى أن الكويت أنشئت ما بين عام ١٦٧٠ وعام ١٧١٢ وليس هناك معلومات تبين لنا أول من سكن أرض

الكويت، لكن المعروف أن غالبيتهم ينتمون إلى القبائل العربية التي نزحت إليها من داخل شبه الجزيرة العربية، وكلهم من المسلمين السنة، ومعظم سكان مدينة الكويت الحالية هم من بني خالد والدواسر والعجمان وغفيرة وآل نصف وآل روي وآل غانم بن جبر، فضلا عن مجموعة كبيرة من الشيعة، أما غالبية السكان خارج الكويت فإنهم من البدو العوازم والرشايدة.

وبعد فترة قليلة من وصول هؤلاء المهاجرين أصبحت الكويت مدينة كبيرة عامرة بالسكان، واكتسب أهلها سمعة حسنة في شؤون البحر والتجارة، وشهد بذلك عدد من الرحالة الأوربيين مثل نيبور الذي زار الكويت سنة ١٧٦٥، ووصف المدينة وصفاً دقيقاً من حيث عدد السكان وطرق معيشتهم وعدد السفن التي كانوا يمتلكونها، فذكر أن سكان الكويت في ذلك الوقت بلغ عشرة آلاف نسمة يملكون (٨٠٠) مركب، ويعيشون على التجارة وصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ.

وقد استفادت الكويت من تدهور التجارة في البصرة بسبب حصار الفرس لها أكثر من غيرها لقربها من المنطقة فازداد انتعاشها الاقتصادي، أما السكان من البدو فكانوا يعتمدون على المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية، ولذلك فإن تركيبة السكان في الكويت تأثرت بالتنقلات من وإلى داخل أواسط الجزيرة، وتقول بعض المصادر إن عدد السكان تناقص سنة ١٨٦٠ إلى ٤ آلاف نسمة، وتراوح في عام ١٩٠٠ ما بين ١٠آلاف و ١٢ ألفاً، وارتفع عام ١٩١٤ إلى حوالي ٢٥ ألف نسمة [٣٣]، بينما ذكر لوريمر الذي أتم كتابه دليل الخليج عام ١٩٠٤ أن السكان القاطنين في الكويت وقراها بلغ ٣٧ ألفاً وسكن العاصمة نفسها ٢٥ ألف نسمة، أما عدد السكان البدو فهم حوالي ١٣,٠٠٠ نسمة بدون العوازم والرشايدة وجزء من آل مطير [٣٤] فيكون المجموع الكلي بما فيهم البدو وبقية القبائل يقدر بأكثر من ٥٠ ألف نسمة، ويُعتقد أن تقدير لوريمر كان في عام ١٩٠٤م.

أما عبدالعزيز الرشيد في كتابه تاريخ الكويت الذي ألفه في العشرينات من القرن العشرين فقد قدر عدد سكان الكويت بحوالي ٨٠ ألف نسمة، وذكر أن هناك مجموعة قليلة من اليهود تقدر أعدادهم بحوالي ١٥٠ فرداً، كما توجد أيضاً قلة من المسيحيين، وبلغ عدد بيوت الكويت ٨ آلاف بيت، وألف سفينة كان يملكها الكويتيون [٣٥] ويجوبون بها بحار الخليج والمحيط الهندي حتى شرق أفريقيا.

وفي تقديرنا أن سكان الكويت كان أكثر بكثير مما ذكرته بعض المصادر لعدة أسباب منها:

أن هذه المنطقة كانت تابعة لإقليم الإحساء وكان يحكمها بنو خالد في ذلك الوقت فأراد الحكام استتباب الأمن في المنطقة حيث أن بعض العناصر من المهربين وقطاع الطرق التجأوا إلى الكويت لعزلتها في وقت سابق من القرن الثامن عشر ومارسوا أعمالهم في قطع طرق القوافل التجارية المارة بكاظمة. وكذلك مارسوا القرصنة في مياه الخليج مما دفع حكام بني خالد إلى استجلاب أعداد كبيرة من الناس للاستقرار في الكويت وللقضاء على هؤلاء المهربين.

قيام الصراعات الداخلية في منطقة الخليج والضغوط الفارسية على البصرة جعل كثيراً من الناس يبحثون عن مكان آمن للاستقرار فلجأ عدد منهم إلى الكويت.

انتقال وكالة شركة الهند الشرقية الانجليزية إلى الكويت من البصرة نهائياً في عامي ١٨٢١- ١٨٢٢ مما تسبب في ازدهار الكويت فاجتذبت الوافدين من المناطق المجاورة.

لقد كانت الأحوال مضطربة في فارس خاصة على ساحل الخليج الشرقي، فخرج عدد كبير من عرب الحولة والفرس إلى الكويت بعد كساد التجارة في فارس.

وفدت على الكويت مجموعة كبيرة من القبائل العربية من أواسط شبه الجزيرة بعد أن شهدت الكويت تطوراً في النشاط البحري، فلم يقتصر العمل في البحر على صيد الأسماك وإنما أصبحت للكويتيين سفن عابرة المحيطات حيث وصلوا إلى الهند وشرق أفريقيا، كذلك فإن عدداً كبيراً منهم اشتغل في صيد اللؤلؤ فكان معظم أهل الكويت يقضون صيفهم في البحر.

كل هذه الأسباب جعلت الكويت تزدهر بشكل سريع وأصبحت مدينة عامرة بالسكان بعد أن كانت قرية صغيرة يتردد إليها الصيادون والمارون من وسط الجزيرة إلى جنوب أسوان.

الهوامـش

١- مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ – ١٧٦٣، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٢.

٢- نصر الفلسفي زند كاني، شاه عباس أول ، ج٤ ، ص ٢٢٢؛ مصطفى عقيل المرجع السابق، ص ١٩.

3- j. b. Kelly, Britain and the Persian Gulf 1775 - 1880 , p. 29.

4- Syks, Sir Persy : History of Persia, vol. 11. p. 366.

5- I. o. R. Bander Abbas(Combroon Diary) 1623 – 1763, Vol. 5, 15th. September, 1740.

6- I. o. R. and S. 120 IC 277XLIV Letter From Agent and Council at Combroon 10th. September, 1741.

٧- مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس الدولي، ص، ١٩٠.

8- j. b. Kelly, OP, Cit, p.40 .

9- M. Niebur, Travels through Arabia, Vol. 11, pp. 165-166.

١٠- محمد أعظم بن عباسيان بستكي، تاريخ جها نكبره، إيران، ١٣٣٩ هـ، ص ١٣١.

١١- ميرزا حسن حسين فسائي، تاريخ فارس نامة ناصري، طهران، ج٢، ص ٣١١.

١٢- مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ – ١٧٦٣، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٢.

١٣- تاريخ أهل عمان، مؤلف مجهول، تحقيق سعيد عاشور، القاهرة، ١٩٨٠، ص . ١٧.

١٤- جواد على، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٢، ص٢٨٥.

١٥- عبدالله بن حميد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ط٥، ١٩٧٤ ، ج ١، ص٢٠.

١٦- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج ٥، ص١٧٦٣.

١٧- عادل رضا ، عمان والخليج قضايا ومناقشات، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٩١– ٩٢.

١٨- روبين بيدويل، ترجمة محمد أمين عبدالله، عمان في صفحات التاريخ، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٦.

١٩- محمد متولي، حوض الخليج، ج ٢، ص ٢٢.

٢٠- نفسه .

٢١- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج ٥ ، ص١٨٠٩.

٢٢- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة في تاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ ، ١٩١٤ ، القاهرة ، ص ٥١.

٢٣- محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢٤- كيلي ، مرجع سابق، ص ٤٨ .

٢٥- ج.ج. لوريمر، قطر في تاريخ الخليج، ص ١٥٩.

٢٦- صلاح البحيري، مضيوف الفرا، جوانب من جغرافية قطر، الأردن، ١٩ د.ت، ص ٧٦.

٢٧- محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج ٢، ص ٤١.

٢٨- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج ١، ص ٣٠٤.

٢٩- أحمد رمضان شقلية، الجغرافية الاقتصادية لجزر البحرين، البصرة، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص . ١٥٤.

٣٠- محمد متولي، مرجع سابق، ص ٥١.

٣١- أحمد أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ، ص ٩٦ .

٣٢- سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، القاهرة، ١٩٥٩، ص١١٢.

٣٣- حسن سيلمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، بغداد، ١٩٦٨، ص ٣٢٣.

٣٤- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج ٤ ، ص. ١٣٤١ .

٣٥- عبدالعزيز الرشيد ، تاريخ الكويت، لبنان، ١٩٧٨، ص ٩١.

الفصل الثاني

التنافس العثماني الإيراني
في مياه الخليج العربي
(١٨٣٩ - ١٨٨٥)

الفصل الثاني

التنافس العثماني الإيراني في مياه الخليج العربي

(١٨٣٩ - ١٨٨٥)

مقدمـة :

كان الغزو البرتغالي لشبه القارة الهندية ومياه الخليج العربي في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، من أهم أسباب تضاعف اهتمام القوى المحلية والدولية بمنطقة الخليج العربي. كان ذلك بمثابة المحطة الرئيسية، والخطوط الدفاعية الأولى لشبه القارة الهندية، وقد أدرك القائد البرتغالي هذه الحقيقة عندما بادر في فترة مبكرة من بناء الإمبراطورية البرتغالية في الهند، باحتلال مياه الخليج وجزرها عام ١٥٠٦م.

وقد نجح هذا القائد في تحقيق أهدافه الاستعمارية دون مقاومة مسلحة من القوى المحلية الكبرى (إيران والدولة العثمانية)، سوى رفض القبائل العربية التي اشتغلت بالملاحة في المحيط الهندي قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ولم يكن بإمكانها إلا الاستسلام في النهاية لعدم تكافؤ القوة. وفي اعتقادنا أن القوى الرئيسية الثلاث (عمان- إيران- الدولة العثمانية) كانت أقل قدرة من الملاحين العرب في مقاومة الغزاة، إما بسبب الخلافات التي نشبت بين أبناء الأسر الحاكمة مثل عمان، أو للانشغال بقمع التمرد الداخلي، وتثبيت أركان الدولة المركزية مثل إيران إبان قيام الدولة الصفوية، واعتلاء إسماعيل الصفوى العرش الفارسي عام ١٥٠٢م، أو بسبب انشغال الدولة بفتوحاتها في أوروبا الشرقية منذ فتحها للقسطنطينية عام ١٤٥٣م، مثل الدولة العثمانية.

وهكذا كان الطريق مفتوحاً أمام الأسطول البرتغالي في احتلال الخليج، ووجدت الدولة الصفوية الناشئة نفسها في مواجهة هذه القوة البحرية- البرتغالية المتطورة بأحدث أسلحة عصرها.

وقد حاول الشاه إسماعيل الصفوى في بادئ الأمر مقاومة البرتغاليين، والمطالبة بحقوقه في جزيرة هرمز وقشم، إلا أن الأوضاع الداخلية في إيران، وعدم امتلاك حكومته لقوة بحرية في مياه الخليج حالت دون تحقيق طموحات الشاه، بل اضطر إلى تأييد البرتغاليين ومباركة قائدهم البوكيرك عام ١٥١٥م، عندما نجح الأخير في قمع التمرد الذي قام به الأهالي بقيادة الرئيس حامد وتوران شاه. وكان ذلك نتيجة لكثرة المتاعب الداخلية في دولة الشاه، فاستعان بالسفن البرتغالية ضد منافسيه في المناطق الجنوبية، خاصة في بلوشستان.

وقد بادر نادر شاه الأفشارى في عام ١٧٣٥م إلى إنشاء أسطول بحري في مياه الخليج، واتخذ من قرية بوشهر (بندر نادري) قاعدة له، إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً بسبب اعتماد نادر شاه على البحارة العرب القاطنين على الساحل الشرقي من الخليج لعدم خبرة الإيرانيين بالملاحة[١]، ولم يلبث البحارة العرب أن تمردوا على الأسطول الإيراني عام ١٧٤١ [٢]، وبذلك توقفت جهود الحكومة الإيرانية في بناء قوة بحرية في مياه الخليج حتى منتصف القرن التاسع عشر، واعتلاء ناصر الدين شاه القاجارى العرش الإيراني عام ١٨٤٨.

والجدير بالذكر أن الخلافات المذهبية بين الدولتين العثمانية والإيرانية ومشكلة الحدود، كانتا من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تقليص وجودهما البحري في مياه الخليج.

وكانت مشكلة الحدود من أكثر المشاكل التي عكرت صفو العلاقات بين الدولتين، وقد بلغت ذروتها بين سنتي ١٨٣٩، ١٨٤٢، عندما عين معتمد الدولة (منوجهر خان) حاكماً على عربستان، حاول إخضاع شيوخ الفلاحية والمحمرة، بعد أن علم أن الشيخ ثامر اعترف لوالي بغداد في عام ١٨٤١، بأنه سوف يحكم الفلاحية والمحمرة نيابة عنه. فاحتل معتمد الدولة في خريف ١٨٤١هاتين المنطقتين، ولم يكن أمام الشيخ ثامر خيار سوى الهرب إلى الكويت ومعه جميع أفراد عائلته، كما هرب الشيخ جابر حاكم المحمرة إلى البصرة[٣] غير أنه سرعان ما عاد إليها بعد فترة وجيزة.

ولقد تفاقمت مشكلة الحدود بين الدولتين، وأصبحت كل من مدينة المحمرة وجزيرة خضر «عبادان» مسرحاً للتنافس بينهما، وشرعت الدولتان في الاستعداد لخوض الحرب[٤]، وما لبثت الحكومة الإيرانية أن طالبت بضم لواء السليمانية حتى القرنة، على اعتبار أنه من إقليم عربستان الذي تطلب به إيران.

وهناك مشاكل جانبية أخرى أدت إلى توتر العلاقات بين الدولتين، منها مجيء عدد كبير من أمراء العائلة المالكة، كانوا هاربين من إيران إلى العراق، وخاصة مدينة البصرة والعتبات المقدسة، وعلى رأسهم عباس ميرزا شقيق ناصر الدين شاه[٥] نفسه، لكن المسؤولين البريطانيين والروس أدركوا خطورة الموقف، وعملوا على حل النزاع، فشكلت لجنة رباعية من مندوبي الدولتين الإيرانية والعثمانية، تضم مندوبين بريطانيين وروساً كوسطاء للتوفيق بين الطرفين، لوضع خريطة دقيقة وتفصيلية للحدود، فتكون بذلك مصدراً يرجع إليها في المستقبل.

وفي ٣١ مايو من عام ١٨٤٧ وقع الطرفان على معاهدة (أرضروم) الثانية بحضور مندوب الدولتين البريطانية والروسية، وبموجبها أعطيت الأراضي الواقعة على الضفة الشمالية لشط العرب لإيران، ومن ضمنها مدينة المحمرة وعبادان (جزيرة الخضر) والمرسى[٦]، وبذلك أصبح من حق إيران بسط سيطرتها على هذه المناطق، ولسفنها حق الملاحة في شط العرب بحرية تامة ابتداء من مصبه في البحر إلى نقطة تلاقي الحدود[٧]

ورغم هذا فإن المعاهدة المذكورة لم تضع حداً لمنازعات الحدود بين الدولتين، إذ أن كل منهما كانت تنتهز الفرصة للاستيلاء على أراضي الأخرى. وقد سعت الدولة العثمانية عند اعتلاء ناصر الدين شاه العرش لتحسين العلاقة مع حكومة إيران، إلا أن تحركاتها في تلك المرة كانت تتسم بالحذر. فقد بعث الباب العالي سفيره سامي أفندي إلى طهران لتقديم التهنئة إلى الشاه الجديد، حاملاً معه هدايا قيمة[٨]، وكان السفير مزوداً بتعليمات هامة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود. وقد بذل السفير العثماني كل ما في وسعه لتحسين العلاقات المتوترة، وأظهر حسن نية دولته تجاه إيران هي الأخرى بالتعبير عن حسن نواياها تجاه الدولة العثمانية، التي ينبغي عليها أن تتعهد بعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية، ولا في حقوقها. وقد أعلن السفير العثماني بأن دولته لا يمكن أن تفرط في الأراضي التابعة لها، وهو يشير بذلك إلى (قطور) التي احتلتها القوات الإيرانية، وقد كلف السفير سامي أفندي بإجراء مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين لإعادة هذه المنطقة إلى الدولة العثمانية[٩]. وإذا كانت معاهدة أرضروم الثانية لم تحسم النزاع بين الدولتين، إلا أنهما اتفقتا على تخلي كل منهما عن ادعاءاته فيما يتعلق بأراضي الطرف الآخر، واتفقتا على إرسال مندوبين ومهندسين من قبلهما لرسم الحدود[١٠]، فعينت إيران (ميرزا جعفر خان)

مشير الدولة مندوباً عنها، بينما مثل الحكومة العثمانية في اللجنة (درويش باشا)، بالإضافة إلى الكولونيل (بيلى تشيركوف) من روسيا و(وليامز لايارد) من بريطانيا[١١] . وقد اجتمعت اللجنة في بغداد في ربيع الأول (١٨٥٢)[١٢] وقبل أن تقوم برسم الحدود، وجدت الدولة العثمانية أن الفرصة قد أتيحت لها لاستعادة الأراضي التي تطالب بها لانشغال القوات الإيرانية في قمع حركات التمرد التي انتشرت داخل إيران إبان عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨- ١٨٩٦)، وخاصة ثورة (سالار) في خراسان. فاستولى العثمانيون على وادي القطور Koturkhoy وصحراء أخرى، ومنحت العشائر العربية القاطنة في تلك المناطق التبعية العثمانية[١٣]، واعتبر العثمانيون أن وادي القطور هو الحد الفاصل بين الدولتين، فترتب على هذا الحادث أن تفاقمت الخلافات بينهما، ورفض المندوب الإيراني المشاركة في أعمال اللجنة، ما لم تسحب حكومة الباب العالي قواتها من القطور[١٤] ولكن العثمانيين أصروا على أن هذه المنطقة أراضٍ عثمانية، كانت القوات الإيرانية قد غزتها، واحتلتها بدون وجه حق، ومن ناحية أخرى أجبر الإيرانيون على تبعية هذه المنطقة لأراضيهم، وأن سكانها يعتبرون من الرعايا الإيرانيين، ولذلك فقد حاول ميرزا جعفر خان مشير الدولة كسب ود عرب بني كعب، واجتذابهم إلى جانبه، وقبل حضوره إلى لجنة تخطيط الحدود التقى ببعض شيوخ العرب القاطنين على الجانب الشرقي من شط العرب وأقنعهم برفع العلم الإيراني[١٥]. وفي الوقت نفسه فإن درويش باشا كان يسعى من جانبه إلى استمالة هؤلاء العرب إلى صف الدولة العثمانية، فأعفاهم من ضريبة العشر[١٦].

وفي ٢٨ يناير ١٨٥٠ عقدت لجنة الحدود اجتماعاً بحضور ممثلي روسيا وبريطانيا في المحمرة، لكن هذا الاجتماع لم يسفر عن نتائج ملموسة نظراً لتمسك كل من الدولتين بدعاويها السابقة.

وقد وضع العثمانيون تصوراتهم لخط الحدود، ورغم أنهم اعترفوا بتبعية ميناء المحمرة لإيران، وكذلك جزيرة الخضر (عبادان) في معاهدة أرضروم الثانية، إلا أن المندوب العثماني قد اتخذ موقفاً متشدداً فيما يتعلق بادعاءاته في جزء كبير من المناطق المحيطة بالمحمرة من جهة الشرق والشمال بالإضافة إلى «قبان»[١٧]، ولم يقف درويش باشا عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى مدينة المحمرة ومرساها بما في ذلك جزيرة الخضر (عبادان)، وطالب بإنزال العلم الإيراني عن

المحمرة، وعزل الشيخ جابر بن مراد ومحمد مراد.

ومما يسترعي الانتباه أن كلاً من المندوب الروسي والبريطاني اتفقا على معارضة المطالب العثمانية، وخاصة فيما يتعلق بشرق المحمرة، وبررا موقفهما بأن الأمن لن يتحقق إذا أصبحت تلك الأراضي تابعة للدولة العثمانية. ولذا وافق المندوبون على أن يكون شرق المحمرة لإيران، حتى يحل الأمن والسلام على حدود الدولتين، وأيدوا أن تترك لإيران الأراضي الواقعة جنوب قلعة قبلية التي تبعد عن نهر أبو جد بنحو ميل ونصف من ساحل شط العرب. وما كاد درويش باشا يسمع هذا القرار حتى أعلن عن عدم تعاونه مع اللجنة لعدم رضائه عن ذلك[١٨]، ولعل السبب الرئيسي في توقف المفاوضات بين الجانبين هو قيام حرب القرم بين الدولتين العثمانية والروسية، وانشغال تلك الدول بالقتال.

وكان من الطبيعي أن يشتد الخلاف بين إيران وحكومة الأستانة بعد توقف المباحثات فترة من الزمن، دون الوصول إلى حل يرضى عنه الطرفان[١٩]، ومنذ ذلك الوقت أخذت كل دولة من الدولتين تعمل بمختلف الطرق على كسب المزيد من الأراضي، وذلك بشراء ولاء القبائل العربية المتوطنة في تلك الجهات، وقد ظلت مشكلة الحدود قائمة إلى سنة ١٩٢٤، أي حتى نهاية حكم أسرة القاجار في إيران، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني، وبذلك ورث الخلافات الحدودية عن الدولة العثمانية إلى أن سويت مرحلياً فيما بعد.

البحرية العثمانية:

لم تقتصر أطماع العثمانيين على توسيع حدودهم الإقليمية براً، بل تطلعوا إلى إحياء وجودهم البحري في مياه الخليج العربي، فشرعت الحكومة العثمانية في إنشاء قوة بحرية لها لتعزز من وجودها في هذه المنطقة الإستراتيجية لمقابلة القوات الإيرانية التي تزايد نشاطها بشكل كبير مع اعتلاء ناصر الدين العرش، ومحاولاته المستمرة بناء أسطول يرفع العلم الإيراني في مياه الخليج. وكانت القضية التي واجهت الشاه في إنشاء الأسطول هي نفسها التي واجهت الدولة العثمانية، وهي ضرورة اللجوء إلى القوى الأوروبية لتزويدها بالسفن الحربية، وما تحتاج إليه من أسلحة وذخائر وخبراء ومدربين، وقد تأكد العثمانيون أن انجلترا لن توافق على مساعدتهم في

هذا المجال، ففضلوا أن يبدءوا بإصلاح ما يملكون من سفن راسية في ميناء البصرة ثم اختاروا لها طاقماً من البحارة المدربين للعمل عليها، وكان العثمانيون يودون أن تترك لهم مهمة المحافظة على أمن الخليج والقضاء على القرصنة، بدلاً من البريطانيين الذين كانوا يبررون وجودهم وسيطرتهم على سواحل الخليج برغبتهم في القضاء على القرصنة التي تهدد التجارة، فكتب الباب العالي إلى والي البصرة عن طريق والي بغداد في ٢٧ أبريل ١٨٤٨م رسالة طلب فيها إجراء إصلاحات للسفن العثمانية الموجودة لديه، بحيث تصبح قادرة على القيام بحماية الخليج والقضاء على الفساد المتفشي في المناطق التابعة للإمبراطورية. وقد جاء في الرسالة «ينبغي إجراء التنظيمات اللازمة لحماية السنجق السلطاني في خليج البصرة، ورعاية النظم المقررة لمواجهة الفساد في بعض سواحل المماليك المحروسة. وهذه المسؤولية تقع على عاتق القوة البحرية الموجودة في هذه المنطقة. ويجب إبقاء أربع سفن صالحة ترابط في ميناء البصرة بصورة دائمة تحت إمرة المستوفي «قائد» السفن السلطانية. كما يجب توظيف عدد من الضباط ذوي الكفاءة والخبرة بالفنون البحرية والقوانين العسكرية، على أن يختاروا من رجال أمير البلوك بيرك وسواري الذين يعرفون باسم العمودية وينضم إلى العساكر غير النظاميين رجال البلوك أحمد بك»[٢٠].

كما وردت في الوثيقة تعليمات عن كيفية إجراء امتحانات انضمام الرجال إلى البحرية وأنواع الرتب العسكرية التي تمنحها السلطات العثمانية لهؤلاء القادة والجنود. ورغم الاهتمام الملموس الذي أبداه المسؤولون العثمانيون في إنشاء أسطول يمخر عباب مياه الخليج ليكون مرابطاً هناك بصورة دائمة، إلا أن الباب العالي لم يوافق على تمويل عملية الإنشاء أو الإصلاح بحجة أن خزينة الدولة لا تستطيع أن تتحمل هذه النفقات الباهظة، وطلب من والي البصرة وبغداد أن يتحملا نفقات إصلاح السفن أو شراء غيرها[٢١]. فاضطر والي البصرة إلى تنفيذ الأوامر السلطانية، ولم يكن أمامه خيار سوى الحصول على هذه الأموال من التجار وأصحاب الحرف وبقية السكان، فأثقل كاهلهم بالضرائب الباهظة، حتى تمكن من الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتمويل بناء الأسطول.

وعلى العموم فإن العثمانيين لم يحالفهم التوفيق في تدعيم قواتهم البحرية في هذه المنطقة بسب اعتمادهم الكامل على العناصر التركية من الضباط والجنود، فطبيعة الخليج لم تكن ملائمة

لهم، وخاصة مع ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة مما حال دون بقائهم في المنطقة، وبسبب قلة الخبرة، ونتج عن ذلك أن غيرت الحكومة العثمانية من خطتها وعينت بحارة من رجال البصرة نفسها، حتى أنها رفضت ضم بحارة من ولاية بغداد بحجة أنهم لا يطيقون رطوبة الجو هناك، وبذلك اختاروا ثلاثين بحاراً من البصرة عام ١٨٥٢م[٢٢].

كان دافع العثمانيين من تدعيم قوتهم البحرية في مياه الخليج هو مواجهة الإيرانيين، الذين يتطلعون للاستيلاء على ميناء البصرة، فضلاً عن مناطق أخرى من الخليج، ورغم أن مباحثات الحدود كانت جارية بين الطرفين إلا أن العلاقات ظلت متوترة، وكثيراً ما كان الإيرانيون يهددون ميناء البصرة بتحريض من روسيا التي تمكنت من فرض نفوذها على إيران، ففي عام ١٨٥٢م شاعت الأنباء بأن إيران تستعد لاحتلال البصرة، فبعث السفير العثماني أحمد وفيق أفندي خطاباً إلى حكومته بفحوى هذه الإشاعة، وطلب خمسة آلاف جندي للدفاع عن الأراضي العثمانية[٢٣]، ولكن الدولة كانت تفضل الحلول السلمية مع جارتها إيران، ووضحت أنها لا ترغب في دخول الحرب ضدها. وقد رد الباب العالي على سفيره في طهران يبلغه إرسال خمسة آلاف جندي إلى منطقة الخليج وآرضروم، وكان ذلك مستحيلاً آنذاك لاحتياج الدولة لهذا العدد من الجنود. وجاء في الرد أنه لا يعتقد أن القضية تحتاج إلى جنود أتراك في هذه المنطقة، وطلب من سفيره أن يوافيه بالتطورات التي تحدث في الخليج. وإذا دعت الضرورة فإن الدولة العلية ستتخذ الإجراءات الكفيلة، وترسل القوة المطلوبة إلى هناك، وستعمل على إظهار قدرتها الهمايونية لمواجهة الإيرانيين، وفي نفس الوقت لتأمين حدودها المتلاصقة مع الروس.

ومن جهة أخرى فإن الباب العالي طلب من سفيره في طهران ألا يقوم بإجراءات يترتب عليها زيادة التوتر بين الدولتين دون الحصول على تعليمات من الأستانة، وأن يعمل على منع تصادم البحارة العثمانيين والإيرانيين لأن البحارة في كثير من الأوقات يقومون بتصرفات غير مرضية[٢٤].

ازدادت العلاقات تكدراً بين الدولتين عندما كانت الدولة العثمانية مشغولة في حرب القرم سنة ١٨٥٤م فاستغل حاكم دزفول هذه الظروف وكون جيشاً من العرب والإيرانيين القاطنين على الحدود العراقية استعداداً للهجوم على ميناء البصرة ولكن والي بغداد لم يكن يجهل نوايا

الإيرانيين، فأعد العدة وسلح القبائل العربية المقيمة في مواجهة الحدود الإيرانية للدفاع عن البصرة، وذلك لقلة الجنود النظاميين، وقد ذكر البريطانيون أن روسيا كانت من وراء الإجراءات الإيرانية، ولذلك فإنهم أعلنوا عن استعدادهم للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية إذا ما تحركت قوات إيران نحو البصرة. وبالفعل صدرت الأوامر للبارجتين أوكلاند وأكبر بالتوجه إلى سواحل البصرة، ولكن القوات الإيرانية خشيت من مغبة خوض المعركة مع والي بغداد والبريطانيين في وقت واحد[٢٥]، ومن ثم تراجعت عما أقدمت عليه.

ولا شك أن الوجود العثماني في الخليج ارتبط بتبعية بعض الإمارات أو القبائل العربية داخل شبه الجزيرة العربية للباب العالي، وكانت هذه التبعية تتدرج من مجرد الاعتراف اسمياً بالخلافة، إلى الرغبة في الحصول على حماية عثمانية فعلية. فبالنسبة للدولة السعودية الثانية لم تكن العلاقة مستقرة معها، ومنذ أصبح الأمير فيصل بن تركي حاكماً لإمارة نجد والإحساء بعد انسحاب القوات المصرية من تلك الجهات فإن تبعيته للدولة العثمانية لم تكن واضحة[٢٦]، ففي كثير من الأوقات كان يعتبر نفسه من ولاة الدولة العثمانية وخاصة حينما تتأزم العلاقة بينه وبين البريطانيين. وعلى كل فإن العلاقة بينه وبين الدولة العثمانية كانت وطيدة وليس من شأننا هنا معالجة مدى تبعيته للسلطات العثمانية، ولكننا ندرك ذلك من رسالة بعث بها المقيم السياسي إلى الشيخ محمد بن عبدالله طلب منه أن يترك الدمام القريبة من البحرين، كما طلب المقيم من الأمير فيصل عدم تقديم العون للشيخ محمد، وكان رد الأمير فيصل أنه مفوض من قبل السلطان العثماني بحكم هذه المنطقة نيابة عنه[٢٧].

لقد تصاعد نجم الأمير فيصل في الخليج وعمان حتى وصل نفوذه إلى الساحل الشرقي من الخليج، وبذلك فإن المقيم وجد نفسه واقفاً أمام عدو لدود يهدد المصالح البريطانية، ليس على ساحل الإحساء فقط وإنما في منطقة الخليج بأكملها. وكان البريطانيون يفضلون أن تبقى السعودية مستقلة عن الدولة العثمانية لأن بتبعيتها لها تعني امتداد النفوذ العثماني إلى تلك المناطق، لكن المقيم تأكد بأن الأمير السعودي يستمد قوته من السلطان العثماني، وحينما تسلم رد فيصل أصيب بخيبة أمل إذ وجد فيه تحدياً صريحاً للهيمنة البريطانية في منطقة الخليج ولاسيما في البحرين التي كانت مسرحاً لادعاءات الإيرانيين[٢٨]. ومما أزعج البريطانيين كثيراً أن فيصلاً قد نجح في فرض الزكاة على معظم الإمارات العربية بما فيها البحرين.

لقد كان المقيم البريطاني في موقف لا يحسد عليه بعد وضوح موقف أمير نجد وطموحاته في المنطقة، في إطار ولائه للسلطان العثماني، ذلك أنه كان من مصلحة بريطانيا أن توقف الزحف السعودي إلى الساحل الغربي من الخليج. وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا على علاقة وطيدة بالباب العالي، بل أصبح هناك تحالف بين بريطانيا والدولة العثمانية ضد الأطماع الروسية، ولم تكن العلاقة بين فيصل والبريطانيين سيئة إلى حد يدفعهم إلى اتخاذ مواقف عدائية ضده. ولذلك فان المقيم اتخذ أسلوباً أقل حدة في رده على الأمير، ويبدو أنه نجح في سياسته هذه فأقنع فيصل صديقه الشيخ محمد بن عبدالله الذي كان طرفاً رئيسياً في النزاع السعودي البريطاني، أن يحل المشاكل التي بينه وبين ابن عمه محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة بالطرق السلمية.

لم تنجح الوساطات في إزالة الخلافات الأسرية بالبحرين، ولاشك أن هذه الخلافات قد دفعت حكام البحرين إلى البحث عن حليف يستظلون بحمايته من القوى المحلية أو من بريطانيا. وفي هذه الظروف أتيحت الفرصة للعثمانيين للتدخل في البحرين، وذلك عندما اشتد ضغط محمد بن عبدالله على ابن عمه حاكم البحرين في عام ١٨٥٩م، ولمواجهة كل من الدولة السعودية الثانية ومحمد بن عبدالله ومراقبة البريطانيين لشواطئ البحرين، بعث الشيخ محمد بن سلمان حاكم البحرين مندوباً من قبله إلى عمر باشا والي بغداد يعرض عليه قبوله وضع البحرين تحت حماية الدولة العثمانية، وكان الوالي يترقب تلك الفرصة لمد نفوذ دولته إلى هذه الجزر، فاغتنم عمر باشا هذه الفرصة ليسد الطريق أمام الادعاءات الإيرانية في البحرين، وبادر بإرسال مبعوث خاص إلى هناك ليبلغ حاكمها ترحيب الدولة العثمانية بقبول تبعية البحرين لها، لكن الإيرانيين كانوا قد سبقوا العثمانيين في الوصول إلى الجزر فانسحب المبعوث العثماني بعد أن وجد ميزا مهدي خان قد نجح في إقناع محمد بن سلمان أن يرفع العلم الإيراني على مقر حكمه، وأعلن اعترافه بتبعية البحرين لإيران. وبذلك فان السياسة العثمانية لم تحرز أي تقدم في هذه المرحلة، ويبدو أن المسؤولين في الحكومة العثمانية لم يجدوا ضرورة ملحة تجعلهم يسرعون في المطالبة بالجزر لعدة أسباب منها: أنهم كانوا على علاقة طيبة مع الحكومة البريطانية، بلغت حد التحالف العسكري لردع الخطر الروسي، وخاصة مساندتها لهم في تخطيط الحدود الإيرانية العثمانية. ولم يكن من صالح الحكومة العثمانية أن تفقد ثقة الحكومة البريطانية، ولكن العلاقات تعرضت للفتور بعد أن علم البريطانيون بسعي العثمانيين في ضم البحرين إلى ممتلكاتهم، فاحتج بالمرستون لدى

الأستانة على هذه المحاولة وأكد في رسالته إلى الباب العالي أن جزر البحرين إمارة مستقلة، وأنها مرتبطة بمعاهدات مع الحكومة البريطانية أهمها معاهدة السلام الدائم ومعاهدة منع تجارة الرقيق الموقعة بين عامي ١٨٤٧ ، ١٨٥٦ [٢٩]

ومن جهة أخرى فإن والي بغداد عمر باشا الذي أولى هذه القضية اهتماماً قد عزل من منصبه وحل محله نوري باشا الذي وجه اهتمامه في بادئ الأمر إلى المشاكل الداخلية في العراق نفسه لكن العلاقة ظلت مستمرة بينه وبين شيخ البحرين، وقد فضل حكامها (أي البحرين) الانضمام إلى الدولة العثمانية بدلاً من الحكومة الإيرانية لعدة اعتبارات، منها:

أولاً: إن الارتباط بالعثمانيين لا يعني زوال كيان الإمارة، في حين أن إيران تدعي حق السيادة الكاملة بما يعرض حكم آل خليفة للزوال، فإن الدولة العثمانية ربما بنت علاقاتها مع البحرين على أساس مبدأ الجامعة الإسلامية، وهناك سابقة في الخليج لطبيعة العلاقات بين الباب العالي وبين الإمارات مثل شيوخ الكويت. ويضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي، فإن إيران بحكم ساحلها الطويل الممتد تهدد كيان الإمارة بشكل يختلف عن العثمانيين.

ثانياً: إن الدولة العثمانية كانت تريد أن تظل البحرين عربية كما هي وكما كانت عليه من قبل ولم يكن من أهدافها (تتريك) الولايات العربية الخاضعة لها. أما الإيرانيون فكانوا يعملون عكس ذلك، إذ حاولوا القضاء على الأسر العربية في المناطق التابعة لهم، وحاولوا (تفريس) هذه الجزر ليسهل ضمها إليهم.

ثالثاً: إن كثيرين من خصوم الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة قد استخدموا الأراضي الإيرانية قاعدة انطلاقهم إلى البحرين، سواء عمه وأبناؤه من بعده، أو بعض المتمردين على الشيخ ممن اتخذوا من جزيرة قيس ملجأ لهم.

رابعاً: لقد كان للانتماء المذهبي دور فعال في مثل هذه الخلافات، فشيوخ البحرين من السنة، كانوا يخشون أن تقوم الحكومة الإيرانية بتولية أسر شيعية الحكم في الجزر، خاصة وأن الحكومة الإيرانية كانت تسعى لنشر المذهب الشيعي كما فعلت في بلادها، بينما كانت الدولة العثمانية تؤيد حكومة آل خليفة.

بعث محمد بن خليفة بن سلمان طلباً آخر إلى المسؤولين في بغداد أواخر عام ١٨٥٩ أعلن فيه قبول بلاده للسيادة العثمانية، فسارع نوري باشا هذه المرة بأن أصدر تعليمات إلى أحد نوابه وهو محمد بك للسفر إلى البحرين للتشاور مع المسؤولين هناك حول طبيعة علاقة ولاء الجزر للدولة العثمانية(٣٠)، كما رحب والي البصرة بعرض شيخ البحرين، حيث انضم إلى محمد بك أيضاً مسؤول عثماني كبير من قبل هذا الوالي.

وصل المندوبان إلى ميناء المنامة في ٢٢ أبريل ١٨٦٠ ولدى وصولهما فوجئا بأن الشيخ قد أنهى مباحثاته مع المسؤولين الإيرانيين، وأعلن ولاءه للدولة الإيرانية، إلا أن المبعوثين قد تريثا قليلاً ولم يسرعا بالعودة. وقد طلب الشيخ الاجتماع بهما حيث أوضح لهما أن الفرصة ما زالت سانحة له لقبول السيادة العثمانية، إذا وافقت حكومة الأستانة على تقديم الضمانات الكافية لحمايته من الأمير فيصل بن تركي، وعلى مطالبة الحكومة البريطانية بوقف تدخلها في شؤون بلاده المحلية، وأضاف أن هذا ما اتفق عليه مع المبعوث الإيراني. وفيما يتعلق بتعهداته للحكومة الإيرانية فإن الشيخ لم يظهر اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع، وذكر أنه مستعد للتعاون مع الدولة العثمانية إذا وافقت من جانبها على شروطه(٣١). وكان المندوب العثماني مفوضاً باتخاذ ما يراه لازماً لإنجاح مهمته، فوافق دون تردد على هذه الشروط.

وفي ٢٢ أبريل ١٨٦٠ أكد شيخ البحرين اتفاقه مع حكومة الأستانة العلية، وذلك بإرسال خطاب إلى والي بغداد وقعه هو وأخوه اعترافا فيه بقبول تبعية الجزر للدولة العثمانية، وتعهد الشيخ بأن يدفع زكاة سنة قدرها سبعمائة ريال نمساوي، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الهدايا القيمة إلى والي بغداد، منها عدد من الجياد العربية الأصيلة. وبذلك يكون الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان قد نقض اتفاقه مع حكومة إيران، وارتبط بالدولة العثمانية، وقد أمر بإنزال العلم الإيراني من فوق مقر الحكم ورفع العلم العثماني مكانه(٣٢).

لقد استفاد شيخ البحرين من موقع بلاده الاستراتيجي وادعاءات كل من الدولتين العثمانية و الإيرانية ملكيتها، وأصبح من المؤكد أن استخدام القوة من إحدى الدولتين سيثير غضب الدولة الأخرى، هذا إلى جانب أن البريطانيين سيقفون بالمرصاد لأي منهما عند الضرورة. ولذلك فإن الشيخ كان مطمئناً إلى أن أياً من الدولتين لن تقدم على احتلال بلاده ما دام مرتبطا بالاتفاقيات

التي وقعها في فترات سابقة، وهذا ما سهل له أن يخدع كلتا الدولتين الإيرانية والعثمانية من وقت لآخر حسب العروض والإغراءات التي كانت تقدم له، أما البريطانيون فلم يكن من مصلحتهم أن تستخدم إحدى الدولتين القوة لاحتلال الجزر حيث تبنوا سياسة الحفظ على خلو مياه الخليج من الحروب البحرية.

وعلى كل فإن البريطانيين لم يعطوا أية أهمية للتطورات التي كانت تحدث في بلاد الشيخ، ولم يجد المقيم (جونز) غرابة في سلوك الشيخ محمد بن سلمان، فقد تعود منه على هذه التقلبات[٣٣]، ومع ذلك فإنه كان مهتماً بأن يكون على دراية تامة بكل ما جرى بين المبعوث العثماني وشيخ البحرين، خاصة وأنه كان يعد العدة في تلك الفترة للقيام بحملة لطرد محمد بن عبدالله من الدمام، بسبب تخوفه من قيام الشيخ محمد بن سلمان بحملة مفاجئة على الدمام فيثير غضب كل من الدولة العثمانية والحكومة الإيرانية على السواء. ولذلك أمر أحد الطرادات البريطانية في عام ١٨٦٠ بالتوجه إلى ساحل البحرين لمراقبة تحركات شيخها. وفي الوقت نفسه فإن المصادر البريطانية لم تسجل أية تحركات عدوانية من جانب الدولة العثمانية ضد الجزر، أو نواياها في استخدام القوة بهدف احتلالها.

وفي الحقيقة فإن التدخلات البريطانية المستمرة في الشؤون المحلية لإمارات الخليج وخاصة جزر البحرين، كانت هي السبب الرئيسي في إثارة غضب الدولتين الإسلاميتين المجاورتين للمنطقة.

فبعد توقيع اتفاقية عام ١٨٦١ والتدخل العسكري البريطاني في الدمام في نوفمبر من نفس العام توالت الاحتجاجات ضد بريطانيا[٣٤]، فقد بعث أحمد توفيق باشا والي بغداد احتجاجاً شديد اللهجة إلى القنصل البريطاني العام في العراق الكولونيل كامبل Kamball بعد أسابيع قليلة من الاتفاقية حول سلوك المقيم جونز، فذكر الوالي أن الإجراءات التي اتخذها المقيم ضد الدمام تعد انتهاكاً صارخاً لحرمة الأراضي العثمانية[٣٥]. وتساءل الوالي: بأي حق يقوم المقيم بمهاجمة ميناء الدمام والتدخل في شؤون البحرين المحلية؟ إلا أن جونز لم يعط أهمية كبيرة لاحتجاج والي بغداد حيث أنه اعتبر ميناء الدمام تابعاً للأمير فيصل بن تركي – كما ذكرنا من قبل – وهو حاكم مستقل، وكذلك البحرين فهي إمارة مستقلة. وكان من رأي جونز أنه لا يحق

للدولة العثمانية المطالبة بمنطقة شرق الجزيرة العربية، بينما كان والي بغداد يصر على أن إمارة نجد تابعة لدولته[٣٦]، حيث أن السلطة الفعلية للدولة العثمانية في ذلك الوقت لم تتجاوز العراق بسبب الصعوبات التي واجهت العثمانيين لتقوية وجودهم البحري في الخليج، والطريق المفتوح أمامهم لإثبات وجودهم في شرق شبه الجزيرة العربية كان هو الطريق البري، وذلك بأن تزحف قواتهم إلى الكويت ومنها إلى شرق شبه الجزيرة العربية وبقية الموانئ الواقعة على الساحل. ومن المعروف أنهم قاموا بخطوة هامة في هذا المجال سنة ١٨٧١ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان بإمكان الأمير (فيصل) حليف العثمانيين أن يزحف على جميع مناطق اليابسة سالكاً الطريق البري أيضاً بمساندة أتباعه في تلك الإمارات، ولذلك فإن الدولة لم تقدم احتجاجات أخرى، واكتفت بالمذكرة التي قدمها أحمد توفيق باشا إلى كامبل، ولعل سكوت الباب العالي إزاء تصرفات البريطانيين يرجع إلى ما سبق أن ذكرناه، وهو أن بريطانيا كانت ظهيرة للدولة العثمانية في حرب القرم، كما أنها وقفت إلى جانبها في اللجنة التي كلفت برسم الحدود بينها وبين إيران.

وفي ٢٤ من فبراير ١٨٦٥ قام الكولونيل بيلي بزيارة رسمية إلى الرياض لمقابلة الأمير فيصل، فكان ذلك أول مسؤول بريطاني على مستوى عال يزور عاصمة شبه الجزيرة العربية، وقد كانت لهذه الزيارة آثار إيجابية في العلاقات السعودية البريطانية، فهي بمثابة اعتراف رسمي من جانب بريطانيا بالدولة السعودية الثانية.

وبعد وفاة فيصل بشهرين تقريباً أرسل ابنه عبدالله - الذي خلف أباه في الحكم — مبعوثاً خاصاً إلى بوشهر، في أبريل ١٨٦٦، فاجتمع بالمقيم البريطاني هناك ونتج عن ذلك تحسن العلاقات بين أمير نجد والمسؤولين البريطانيين. وقد عرض الأمير على المقيم أن يتوسط لدى إيران وشيوخ العرب لتصفية العلاقات بينهم، كما أبدى استعداده بالسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة في أراضيه وضمان حمايتهم. وقد حصل البريطانيون على بغيتهم عندما تعهد الأمير عبدالله باحترام الأراضي العثمانية والامتناع عن مهاجمة القبائل العربية[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك فإن البريطانيين كانوا يحمّلون الرياض كل المخالفات البحرية التي تقع من القبائل القاطنة على ساحل الأحساء مثل غارة قبيلة البوعلي إمام مسقط في أواخر عام ١٨٦٦[٣٨]. وإذا كانت حكومة الهند قد سعت إلى تقليص الوجود العثماني البحري في مياه

الخليج، فإنها كانت العقبة الرئيسية أمام تكوين أسطول بحري إيراني في مياه الخليج رغم المحاولات الحثيثة التي قامت بها الحكومة الإيرانية.

لقد برزت في ذلك الوقت الاتجاهات الوطنية ضد القوى الأجنبية التي كانت تتحكم في مصائر البلاد وخاصة في الشمال والجنوب، ويرجع الفضل في ذلك إلى الوزير المستنير[٣٩] أمير كبير الذي بذل –رغم قصر الفترة التي تولى فيها الأمور – غاية جهده في التمكين لنفوذ الحكومة المركزية على ساحل الخليج، وإرسال القوات النظامية إلى تلك الجهة بدلاً من رجال القبائل المسلحين، ولكي يحقق هدفه بادر إلى عزل كل الخانات والشيوخ الذين كانت لهم تبعية اسمية للحكومة الإيرانية وإن كانوا شبه مستقلين، وعين بدلهم حكاماً إيرانيين معروفين بوطنيتهم وكراهيتهم الشديدة للسيطرة الأجنبية[٤٠].

ومن الأسباب القوية التي دعت الحكومة الإيرانية إلى إنشاء أسطول بحري في الخليج، ظهور أهمية تلك المنطقة من جديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت الدول الأوروبية تتسابق في الحصول على مواطئ قدم لها في مياه الخليج وإيران، حيث استخدمت السفن التجارية العملاقة ووسائل الاتصالات السلكية في الخمسينات من القرن التاسع عشر لربط الشرق بأوروبا عبر مياه الخليج من ساحل مكران إلى فم شط العرب، ذلك أن البريطانيين وجدوا أنهم في حاجة ماسة للاتصال البرقي السريع بين لندن ومستعمراتهم في كل من كلكتا وبومباي في الهند، حيث تكثر المشاكل التي كانت تعاني منها تلك المستعمرات الهندية، وقد وجدت الحكومة البريطانية أن مد خط التلغراف ضرورة ملحة لنمو التجارة البريطانية ولا غنى عنه مهما بلغت تكاليفه[٤١].

وإزاء هذا الاهتمام البالغ من جانب البريطانيين، كان على حكومة الشاه أن تعيد حساباتها مع هذه المنطقة النائية عن العاصمة الحديثة طهران. وقد صادفت هذه الفترة أن البريطانيين وقعوا على عدد من المعاهدات والاتفاقيات بينهم وبين شيوخ المنطقة، مما أثار الرعب في دوائر الحكومة الإيرانية، إذ من الممكن أن تعقد بريطانيا معاهدات مع شيوخ الساحل الشرقي وتعترف باستقلالهم عن الحكومة المركزية، وينتج عن ذلك وقوع الخليج بساحليه تحت السيطرة البريطانية الكاملة.

وقد صدق ظن الإيرانيين في بعض المناطق من ساحل إيران مثل ساحل مكران، إذ دار نقاش

طويل بين الحكومة الإيرانية من جهة وحاكم كلات والحكومة البريطانية من جهة أخرى، وقد بدأ هذا النزاع عندما أراد الإيرانيون استرجاع نفوذهم على ميناء جوادر الذي كان تابعاً لسلطان عمان في ذلك الوقت ثم أصبح تحت الإدارة الإيرانية في عهد فتحعلي شاه (١٧٩٧- ١٨٣٤)، ولكن الحكومة الإيرانية لم تنجح في تثبيت سلطتها المباشرة على منطقة كلات، فأصبح خاناتها يحكمون المنطقة مستقلين دون تدخل من حكومة الشاه.

وفي أواخر عهد محمد شاه (١٨٣٤- ١٨٤٨) حولت حكومته استرجاع المنطقة باستخدام القوة العسكرية، ولما تولى ناصر الدين (١٨٤٨- ١٨٩٦) واصل سياسة والده في إرسال حملات متكررة إلى ساحل مكران، ثم اتخذت الحكومة الإيرانية أسلوباً جديداً في فرض سيطرتها على المناطق التابعة لها في الجنوب، وهي إنشاء إدارات لتحصيل الجمارك في مناطق الخليج[٤٢] وكانت هذه الخطوة الأولى في اعتراف الحكومات المحلية بالحكومة المركزية ومن ضمنها ميناء جوادر فأسست إدارة جمركية لها في هذا الميناء. وقابل البريطانيون هذه الخطوة برفض قاطع ظناً منهم بأن سيطرة حكومة الشاه على هذه المنطقة ستشكل خطراً عظيماً على مستعمراتهم في الهند. وقد ذكر هذه الحقيقة الشاب جرانت الذي أوفده مالكولم عام ١٨٠٩ إلى ساحل مكران، للتأكد من إذا كان في استطاعة جيش أوروبي غزو الهند من جهة الساحل الجنوبي لإيران[٤٣] فقرر أنه ليس من المستحيل غزو الهند عن طريق مكران، وأن الفكرة الشائعة بأنه لا يمكن غزو الهند من هذه الناحية لندرة المياه فيها فكرة خاطئة[٤٤] وبذلك نجح البريطانيون في القضاء على طموح الحكومة الإيرانية فعينوا لجنة لرسم الحدود بين إيران وخان كلات.

وقد اشترك في هذه اللجنة مندوبون عن إيران وبريطانيا وخان كلات، فوضعت هذه اللجنة في سنة ١٨٧١ ميناء جوادر حداً فاصلاً بين بلوجستان الفارسية وبلوجستان البريطانية[٤٥]، ووافق الشاه بعد ضغط مستمر وقع عليه من المسؤولين البريطانيين[٤٦].

أما في الساحل الشرقي للخليج العربي فلم يتخذ البريطانيون مثل هذا الإجراء، ولم يحاولوا عقد اتفاقيات منفصلة مع الحكام، وكان هذا دليلاً على أن البريطانيين لم يعترفوا باستقلال هؤلاء الحكام عن الحكومة المركزية، رغم أنهم قاموا في كثير من الأحيان بتحريض القبائل العربية القاطنة في الجنوب ضد حكومة الشاه، كما كانت[٤٧] هذه القبائل تلقى تأييداً من البريطانيين، بما

فيها القبائل الإيرانية العريقة كالبختيارية والقشقائية التي كانت تحظى بهذا التأييد.

وكانت سياسة البريطانيين هذه نابعة من مصالحهم الاستعمارية التي كانت تفضل دائماً وجود الخلافات بين حكومة طهران وبين تلك القبائل القاطنة في الجنوب حتى يمكنها التدخل في شؤون المنطقة في الوقت المناسب. ولذلك فإن الحكومة الإيرانية أدركت خطورة الوجود البريطاني على الساحل الشرقي من الخليج وعملت جاهدة على أن تعيد سيطرتها الكاملة هناك.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدادت الخلافات بين الطرفين حول الخليج، وبخاصة عندما أرادت بريطانيا مد أسلاك البرق في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من ذلك القرن، لكن المشكلة الحقيقية التي كانت تعاني منها إيران هي افتقارها إلى القوة البحرية التي هي الدعامة الأساسية لفرض هيبتها وهيمنتها على الخليج. ففكرت في شراء عدد من السفن الحربية منذ تولية ناصر الدين شاه الحكم وفاوضت عدداً من الدول، ومنها بريطانيا، لشراء بعض السفن المجهزة بالمدافع، ولكنها كانت تجابه بالرفض التام من تلك الدول حرصاً على مصالح حلفائها في منطقة الخليج.

البحرية الإيرانية:

كانت الحكومة الإيرانية قد سعت في أواخر عهد محمد شاه إلى تأسيس قوة بحرية ترابط في مياه الخليج تعتمد عليها في تأمين السواحل والموانئ، إلا أن البريطانيين أبدوا معارضة شديدة للمشروع خاصة وأن الإيرانيين كانوا يبيتون نية الاعتداء على إمارات الخليج. وعندما تولى ناصر الدين شاه العرش قام ميرزا تقى خان مرة أخرى بإحياء هذا المشروع فطلب من الحكومة البريطانية الحصول على عدة سفن حربية وقد عرض هذا الطلب على بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية آنذاك، عن طريق الوزير البريطاني المفوض في طهران، وأوضح الوزير المزايا التي تحققها إيران والإمارات والدول الواقعة على ساحل الخليج، ورغم ذلك رفض بالمرستون الاستجابة إلى طلب إيران رفضاً باتاً[٤٨].

اتجهت إيران إلى دول أخرى لتحصل منها على طلبها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهذا بالإضافة إلى إحساس إيران بأن النفوذ البريطاني قد ازداد بشكل خطير في

المنطقة، ولا يمكن أن يتقلص إلا بوجود دولة بحرية أخرى في مياه الخليج لخلق توازن بين الدولتين، ومن أجل هذا بعث رئيس الوزراء الإيراني أمير كبير بخطاب إلى القائم بالأعمال الإيراني في إستانبول ميرزا محمد خان يطلب منه الاتصال بالسفير الأمريكي هناك، وأن يعرض عليه عقد اتفاقية صداقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وأن يبدى استعداد حكومة الشاه لتقديم كل التسهيلات أمام السفن الأمريكية في المياه الإقليمية الإيرانية، وتنشيط حركة التجارة بين الدولتين. وقد رحب السفير الأمريكي بهذه الاقتراحات[٤٩] فعقدت اتفاقية صداقة بين البلدين ٢٨ يونيو١٨٥٠م إلا أن التوقيع عليها قد تأخر بعض الوقت من جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٩ أكتوبر١٨٥١م، وقد تضمنت هذه المعاهدة ثمانية بنود منها ما يختص بالعلاقات التجارية والملاحة في مياه الخليج، ومنها ما يختص بحق الولايات المتحدة في تعيين عدد من القناصل في ميناء بوشهر وغيره من الموانئ والمدن الإيرانية المهمة[٥٠]، ويبدو أن أمير كبير هدف إلى إيجاد علاقات بين بلاده وبين أمريكا من شأنها أن تجعل للولايات المتحدة موضعاً في مياه الخليج. ولم يصر الإيرانيون على مطلبهم في شراء السفن مخافة أن ترفض الولايات المتحدة الاتفاقية من أساسها، والواضح أن الامتيازات التي أعطيت للولايات المتحدة في مياه الخليج وهي حق الملاحة في المياه الإقليمية للدولة وتأسيس قنصلية أمريكية في بوشهر عوضاً عن مناطق إستراتيجية بعيدة مثل طهران وتبريز، لم تظفر به دولة من قبل، وقد علق عليها السفير الأمريكي في خطابه إلى وزير خارجية دولته بأنها مغرية جداً، خاصة فيما يتعلق بحق الملاحة وتأسيس القنصليات[٥١].

والمعتقد أن الإيرانيين جعلوا من هذا الاتفاق وسيلة للضغط على الحكومة البريطانية لموقفها الرافض بيع السفن الحربية إلى حكومة طهران، ولو كان الإيرانيون نجحوا في اجتذاب الدول الكبرى إلى مياه الخليج لأمكنهم الحصول على مكاسب أكبر، نتيجة تنافس هذه الدول في المنطقة ولكن هذه الآمال لم تتحقق، إذ لم يمض سوى شهر واحد على توقيع الاتفاقية حتى عزل أمير كبير من منصبه، وتوقفت المباحثات الأمريكية الإيرانية، وقد كتب السفير الأمريكي في إستانبول كارون اسبنس إلى وزير خارجيته: أن البريطانيين سوف يمارسون نفوذهم لدى طهران وأنهم سيعطلون العمل بالاتفاقية الإيرانية الأمريكية[٥٢].

تولى منصب الصدر الأعظم ميرزا نصر الله خان المعرف بميرزا أقاخان نوري اعتماد الدولة، وكان البريطانيون يأملون أن يعيد المياه إلى مجاريها في العلاقات البريطانية الإيرانية[٥٣]،

لكن الظروف والحوادث التي كانت تجري في المنطقة حالت دون ذلك بل تولدت عنها آثار سيئة في منطقة الخليج بأكملها، فانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٨٥٦م بسبب اندلاع الحرب بينهما، وشعر ناصر الدين بحاجته الملحة إلى تأسيس قوة بحرية في مياه الخليج، وللمرة الثانية لم يجد أمامه سوى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن توقفت المباحثات السابقة. وفي نوفمبر عام١٨٥٤ أمر الشاه سفيره في إستانبول ميرزا أحمد خان أن يتصل بالسفير الأمريكي هناك ويبذل كل ما في وسعه لعقد اتفاقية صداقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لتحصل إيران بمقتضاها على عدد من السفن الحربية، ومساعدة حكومة واشنطن للبلاد في إنشاء أسطول بحري. وقد وضع الشاه بنفسه بنود الاتفاقية التي تضمنت ثمانية نقاط، وقد جاء في المادة السابعة منها ما نصه: «حيث أن إيران لا تملك القوة البحرية في مياه الخليج، فإن على الأسطول الأمريكي إن يحمي السفن التجارية الإيرانية». كما جاء في المادة الثامنة ما نصه: «تتعهد الولايات المتحدة بحماية الموانئ والجزر الإيرانية من البريطانيين والعثمانيين»[٥٤]. وبطبيعة الحال أحدثت هذه الاتفاقية توتراً شديداً في العلاقات الإيرانية العمانية بسبب تطلع الإيرانيين إلى استرداد بند عباس من عمان.

ولعلنا نلاحظ أن الاتفاقية أعطت للولايات المتحدة اختصاصات أوسع في مياه الخليج خدمة للمصالح الإيرانية، ولكنها في نفس الوقت تتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية التي تبنتها في تلك الفترة والتي كانت ترفض التورط في منازعات العالم القديم. وبذلك رفضت حكومة واشنطن في بادئ الأمر التوقيع على تلك الاتفاقية، خاصة وأنها لم تحظ برضا المسؤولين الأمريكيين الذين ماطلوا في التصديق عليها رغم إلحاح إيران، وتلهفها على إنجاحها، وشدة سعيها في الحصول على التصديق عليها. وقد بعثت الحكومة الإيرانية مترجمها داود خان إلى الولايات المتحدة ليبحث الموضوع، فلم ينجح في مسعاه إذ أن وزير الخارجية الأمريكي جاكسون أبلغ سفير بلاده في إستانبول أن التوقيع على الاتفاقية لم يتم. ثم إن الشاه بعد ذلك كلف سفيره في روسيا أن يبذل المساعي مع السفير الأمريكي لكن المساعي مع السفير الأمريكي في بطرسبورج كانت مستمرة، ثم أفاد بعد اتصاله بالسفير المذكور أن لأمريكا علاقات وثيقة مع البريطانيين الأمر الذي يحول دون إتمام الاتفاقية، وقد أرجع السفير الأمريكي هذا التأخير إلى تدخل كل من بريطانيا وروسيا[٥٥].

ولقد وجد الأمريكيون أن الاتفاقية مجحفة بالنسبة لهم، إذ أن المكاسب التي ضمنتها لإيران كانت تفوق المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتعرض لنقمة أصدقائها البريطانيين إذا ما وقعت هذه الاتفاقية.

ومن المواد التي كانت موضع جدل بين الدولتين المادتان السابعة والثامنة التي نصت إحداهما على أن تتعهد الولايات المتحدة ولمدة عامين من التوقيع على الاتفاقية، بالدفاع عن الساحل الإيراني وردع إمام مسقط «سعيد بن سلطان» (١٨٠٦- ١٨٥٦) من التعرض للأراضي الإيرانية، وأن تساعد حكومة واشنطن إيران في احتلال بعض الجزر الواقعة في مياه الخليج بما فيها البحرين، وأن تتعهد السفن الأمريكية بحماية السفن الإيرانية. كما طلب الإيرانيون أن ترفع سفنهم العلم الأمريكي حتى لا تتعرض للهجوم من قبل السفن المعادية لها، وفي مقابل ذلك تعفى السفن التجارية الأمريكية من الضرائب الجمركية لمدة سنتين[٥٦].

وقد طالب بعض الإيرانيين المعادين للنفوذ الأوروبي حكومتهم بأن تعطي كل التسهيلات للسفن الأمريكية في حالة عدم موافقة واشنطن على الشروط الإيرانية[٥٧]. وهكذا ضغط المسؤولون الإيرانيون على حكومتهم لإيجاد صداقة وطيدة مع الولايات المتحدة، وفي ١٢ ديسمبر ١٨٥٦م تم التوقيع على الاتفاقية السابقة بعد أن تخلى الإيرانيون عن البندين السابع والثامن المتعلقين بالمساعدات الأمريكية لإيران في مياه الخليج[٥٨]، وبذلك أخفقت الحكومة الإيرانية في تحقيق أهدافها السياسية التي كانت تسعى من ورائها إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية والصداقة التي استمرت المناقشة حولها طيلة عامين تقريباً، ولم ينجح الإيرانيون في إقناع حكومة واشنطن بإمدادهم بالسفن الحربية، والسبب الرئيسي في تخلي الإيرانيين عن هذين البندين هو الرفض الأمريكي المستمر مراعاة لمصالحهم خصوصاً بعد أن قامت الحرب بين بريطانيا وإيران رسمياً في عام ١٨٥٦م.

لقد كانت الحكومة البريطانية تتابع المحاولات الإيرانية وخاصة المباحثات التي جرت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وقد صرح وزير خارجية بريطانيا بأن حكومته سوف تحول دون إتمام الاتفاقية الإيرانية الأمريكية، ذلك أن الأمريكيين سوف يحصلون على إحدى الجزر الواقعة في مياه الخليج بمقتضى عقد إيجار بمثابة هدية من إيران ومن ثم فإن الأمريكيين يتصرفون فيها

كما يشاءون، وبذلك فهم يشكلون خطورة على المصالح البريطانية في منطقة الخليج بأكملها. وكان رد الفعل البريطاني عنيفاً بالنسبة للمحادثات الجارية بين واشنطن وطهران. فقد وجه بالمرستون تهديداً صريحاً للولايات المتحدة جاء فيه أنه «إذا وافقت حكومة الولايات المتحدة على هذه المعاهدة مع إيران فإنها لاشك تريد أن تورط بريطانيا في الحرب معها»، وبرر موقفه هذا ضد الولايات المتحدة الأمريكية بأن منطقة الخليج العربي من المناطق الإستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، ومستحيل التنازل عنها أو السماح لأحد بمشاركتها فيها، إذ أن لبريطانيا مصالح تجارية واقتصادية في هذه المنطقة منذ فترة طويلة، هذا بالإضافة إلى أنها المحطة الرئيسية للوصول إلى الهند. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن لها أهمية، وأضاف بالمرستون: على المسؤولين الأمريكيين أن يخلقوا مشاكل أخرى لجر بريطانيا إلى الحرب معهم، وعليهم أن يبحثوا عن وسائل أخرى كي يجدوا مبرراً أكثر وضوحاً لقيام النزاع»(٥٩).

أما الإيرانيون فقد شعروا بخيبة أمل من موقف أمريكا، ولم يكن أمامهم سوى الدول الأوروبية للحصول على بغيتهم مثل فرنسا وبريطانيا والنمسا، فبعثوا مالكوم خان وفرخ خان إلى كل من بريطانيا وفرنسا بهدف إعادة العلاقة الطبيعية بين إيران وبريطانيا، وبذل المساعي لدى المسؤولين في أوروبا لإمداد إيران بالسفن الحربية. وفي ١٩ نوفمبر ١٨٥٦م بعث اقانوري خان الصدر الأعظم خطاباً إلى فرخ خان يحثه على سرعة الحصول على موافقة إحدى الدول لإمداد إيران بحاجتها الضرورية من السفن الحربية، وهكذا لم تقتصر المساعي على الولايات المتحدة وحدها، بل امتدت إلى دول أوروبية أخرى، وبالذات فرنسا باعتبارها المنافسة القوية للمصالح البريطانية في الشرق(٦٠). كما أن الحكومة الفرنسية كانت تطمع في الحصول على موطئ قدم لها في منطقة الخليج منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولعل الوقت كان مناسباً للفرنسيين لتحقيق أطماعهم، وكان السفير الذي وصل إلى طهران في ذلك الوقت يحمل تعليمات من حكومته بإنشاء مركز تجاري لها في إحدى الجزر الواقعة في مياه الخليج، وفي ٢ يونيو ١٨٥٥م وصل المبعوث الفرنسي بوريه Prosper Bouree إلى طهران(٦١)، وعقد معاهدة صداقة بين فرنسا وإيران بعد وصوله بعشرة أيام في ١٢ يونيو١٨٥٥م، وبموجب هذه المعاهدة وافق مندوبو الدولتين على إقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما، كما وافقت حكومة ناصر الدين على فتح عدد من القنصليات الفرنسية في بعض الموانئ والمدن الإيرانية مثل تبريز وبوشهر. وقد اعتبر الفرنسيون قنصلياتهم

في المدن الإيرانية التجارية وخاصة بوشهر مكسباً كبيراً لهم، حيث أصبح في إمكانهم الانطلاق من منطقة الخليج تجاه المستعمرات الإنجليزية في الهند.

أما فيما يتعلق بحصول إيران على سفن حربية فقد رحب المبعوث الفرنسي بهذه الفكرة، وكتب رسالة إلى حكومته بين فيها ما تتعرض له المواني والسواحل الإيرانية من عدوان السفن العربية من جهة، والضغوط البريطانية من جهة أخرى، واقترح مسيو بوريه أن تتولى السفن الفرنسية حماية أمن الخليج، بحيث تكون السفن تحت إمرة القنصل الفرنسي في بوشهر، ولا شك أن تنفيذ مثل هذا المشروع سيدخل الرعب في قلوب البريطانيين، لاسيما وأنهم كانوا يجاهدون بكل ما في وسعهم لتحطيم العلاقات الفرنسية الإيرانية، إلا أن هذا المشروع لم يكن له صدى واسع في باريس. كما أن الحكومة الفرنسية تجاهلت مقترحات سفيرها في طهران لأن الوقت لم يكن مناسباً، فقد كانت فرنسا متحالفة مع بريطانيا والدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم ١٨٥٦م، هذا بالإضافة إلى أن الإيرانيين لم يلحوا كثيراً على تنفيذ مطالبهم لانشغالهم أيضاً بالحرب[٦٢]، ولكنهم جددوا مطالبهم مرة ثانية في عام ١٨٦٤ بعد أن وجدوا أن الفرنسيين لم ينفذوا بنود الاتفاقية الموقعة عام ١٨٥٥، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون التجارية وفتح قنصلية بوشهر. وكان الإيرانيون يأملون أن تنشئ فرنسا قنصلية تجارية لها في ذلك الميناء، حتى تنافس المقيمية البريطانية هناك، إلا أن السفير الفرنسي برر موقف حكومته بأنه لا يوجد للفرنسيين مصالح تجارية كبيرة في منطقة الخليج تستحق تعيين قنصل فرنسي في بوشهر، بينما أكد للوزير الإيراني أن العلاقات التجارية بين الدولتين في نمو مستمر.

وفي الوقت نفسه بعث السفير الفرنسي الكونت دي روششوار خطاباً إلى وزير خارجيته شرح فيه أهمية منطقة الخليج، ومدى نفوذ البريطانيين هناك، واقترح أن يكون لفرنسا مندوب في هذه المنطقة سواء في بوشهر أو مسقط أو البصرة، لكنه فضل ميناء بوشهر للعلاقة المتينة التي تربط الحكومة الفرنسية بالحكومة الإيرانية[٦٣]. وفي ٢٨ أكتوبر ١٨٦٤م بعث وزير خارجية فرنسا رداً على مقترحات الكونت دي رشوار أعرب فيه عن أهمية منطقة الخليج، وضرورة أن يكون لفرنسا مندوب فيها لمراقبة التحركات وحماية التجارة الفرنسية في إيران والخليج، واشترط الوزير الفرنسي ضرورة أن يكون هذا المندوب فرنسي الجنسية لا من الشخصيات المحلية[٦٤]، وكانت

الحكومة الفرنسية قد وضعت مشروعاً (١٨٦٣م – ١٨٦٤م) بأن تكون لفرنسا مستعمرات صغيرة في مياه الخليج، عن طريق استئجار إحدى الجزر الإيرانية لمدة ٩٩ سنة مقابل أن يتولى الأسطول الفرنسي حماية الجزر والموانئ الإيرانية[٦٥].

وقد أزعج هذا النبأ المسؤولين البريطانيين، فالفرنسيون إذا تولوا الدفاع عن الجزر والموانئ الإيرانية، فإن ذلك سيشكل خطورة كبيرة على المصالح البريطانية، ولكن المشروع الفرنسي لم يخرج إلى حيز التنفيذ لاقتناع الفرنسيين أنفسهم بأن البريطانيين لا يسمحون لأية قوة أخرى أن تشاركهم في مياه الخليج.

لم يكن الاهتمام بإنشاء الأسطول مقصوراً على شخص ناصر الدين، وإنما شاركه في هذا الاهتمام بعض الأمراء القاجاريين الذين تولوا إدارة إقليم فارس وبعض المسؤولين في هذا الإقليم. وقد كتب فريدون ميرزا قائم مقام خطاباً إلى الصدر الأعظم وجه فيه لوماً شديداً إلى الحكومة لتجاهلها نداءاته المتكررة بضرورة شراء سفن حربية مزودة بالمدافع لحماية الموانئ المطلة على الخليج، وذكر «أن جميع الدول المطلة على البحار تملك قوة بحرية كافية لحماية شواطئها، حتى أن بعض الدول والإمارات الخليجية أصبحت تملك قوة تمكنها من الدفاع عن نفسها، عدا دولة إيران فهي لا تملك حتى (بغلة) أو قارباً واحداً رغم أن الخليج يسمى بحر العجم». وأضاف «عرضت في العام الماضي سفينتان أو ثلاث سفن جيدة للبيع، وطلبت منكم شراءها إلا أننا لم نستلم أي رد منكم، كما بعثت في هذا العام خطاباً آخر ذكرت فيه أن سفينة جيدة عليها ٢٤مدفعا معروضة للبيع، لكننا لم نتلق رداً على طلبنا أيضاً...».

ثم أكد حاكم فارس للحكومة المركزية أنها لا يمكن أن تحافظ على مصالحها في الخليج إلا إذا ملكت قوة بحرية، وذكر أنه لتحقيق طموح إيران يجب أن تنفق مبالغ طائلة في هذا السبيل[٦٦]، ولكن حاكم فارس لم يذكر الجهة التي عرضت السفن للبيع. وإذا صح ما ورد في الخطاب فإنه بإمكان حكومة طهران إنشاء الأسطول، ولذلك فإن كثيرا من الإيرانيين اتهموا حكومتهم بالتباطؤ في أمر إنشاء الأسطول، وعللوا ذلك بحرص حكومتهم على إرضاء البريطانيين الذين حذروا كل القوى المحلية في المنطقة بما فيها إيران من إنشاء قوة بحرية حتى يظل الخليج خاليا مما يهدد نفوذهم.

وتعاظم طموح إيران لإقناع بريطانيا بتزويدها بقوة بحرية في الستينات من القرن التاسع عشر، عندما توقفت أعمال البحرية الهندية في الهند والخليج في أواخر عام ١٨٦٢م، وعهد بهذه الأعمال إلى الأسطول الملكي البريطاني. وقد ترتب على ذلك تدهور المصالح التجارية البريطانية في الهند وبقية المستعمرات في شرق أفريقيا ومياه الخليج، التي خلت من القوة البحرية في كثير من الأحيان. وكان المقيم البريطاني يضطر في وقت الحاجة إلى طلب القوة البحرية من الهند، أو من جهات أخرى لحماية مصالح دولته[٦٧].

وقد ورد في تقرير للمقيم السياسي في منطقة الخليج عام١٨٦٤م، أنه يعتقد بأن تجارة الرقيق في منطقة الخليج لا زالت مستمرة، ولا تمتلك المقيمية الإمكانات الكافية لوقف تلك التجارة. وفي عام ١٨٦٥م عندما كلفت الحكومة المقيم السياسي بأن يباشر وظيفة الحاكم العام في المنطقة لحل الخلافات التي تحدث بين شيوخ الساحل العربي، أفاد بأنه عاجز عن القيام بأي دور رئيسي في هذا الموضوع، وذلك لقلة الإمكانات[٦٨]. وقد علمت الحكومة الإيرانية حقيقة وضع المقيم وأدركت أنه وصل إلى أدنى درجة طيلة وجود بريطانيا في المنطقة، فانتهزت هذه الفرصة خاصة وأن العلاقات البريطانية الإيرانية قد تحسنت في ذلك الوقت[٦٩]، فطلبت شراء سفن حربية يقودها ضباط بريطانيون، ويعمل عليها بحارة من العرب والهنود، واعتقد الشاه أن حكومة لندن سوف توافق على ذلك.

وقد حاول الإيرانيون أن يقنعوا السفير البريطاني بأن البحرية الإيرانية سوف تخفف من الأعباء التي تقع على كاهل الأسطول الملكي[٧٠]. هذا بالإضافة إلى أن الإيرانيين سوف يمكنهم حماية شواطئهم، والحقيقة أنهم كانوا يرمون إلى بسط سيطرتهم على بعض الأجزاء في الخليج، وقد تعاطف السفير البريطاني مع المقترحات الإيرانية، فنصح حكومته بألا تضع العراقيل أمام إيران في بسط سيطرتها، شريطة أن تكتفي فقط بتثبيت سلطتها على المناطق التابعة لها وليس على ما وراء ذلك، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت أن تستجيب للمطالب الإيرانية، كما رفضتها البحرية الملكية معللة هذا الرفض بأن تجريد الخليج من القوات البحرية سيكون عاملاً لاستقرار الأمن، كما أن تزويد إيران بالسفن الحربية سيثير مشاكل جمة للمسؤولين البريطانيين، حيث أن بقية شيوخ الخليج سيطلبون من البريطانيين في المقابل تزويدهم بالسفن الحربية اللازمة[٧١].

وتصادف قي ذلك الوقت أن استردت إيران بندر عباس، فزادت حاجتها بالتالي إلى السفن التي تحمي هذا الميناء. وبناء على ذلك فقد بعث السفير البريطاني[٧٢] هذا الاقتراح مرة ثانية إلى حكومته، وأعرب عن تخوفه من أن تقوم إيران بإقناع دول أوروبية أخرى مثل فرنسا أو ألمانيا، لمساعدتها في إنشاء قوة بحرية، بيد أن حكومة لندن رفضت المطالب الإيرانية، متعللة بخوفها من أن تحتل إيران بعض الجزر في مياه الخليج، أو أن تخضع البحرية الإيرانية لسيطرة روسيا[٧٣]. وفي الحقيقة أن الحكومة البريطانية كانت في حيرة من أمرها، بسبب احتمال لجوء الإيرانيين إلى فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية، ولذلك بعثت إلى سفيرها في طهران في يناير من عام ١٨٧٠، بأنه إذا لم ينجح في إقناع الشاه بالعدول عن فكرته، وإذا رأى السفير أن وجود سفن إيرانية ضرورة ملحة لحفظ أمن إيران نفسها، فإن الحكومة البريطانية سوف تزود إيران بسفينة واحدة. ويبدو أن الحكومة الإيرانية توقفت بعض الوقت عن مواصلة جهودها في إنشاء قوتها البحرية[٧٤]، وكان الغزو الروسي لشمال إيران في السبعينات من القرن التاسع عشر سبباً في توقف المباحثات الخاصة بشراء السفن من بريطانيا، حيث نجح الروس في احتلال منطقة تركمانستان، والسيطرة على البحر الأسود ومناطق أخرى في شمال إيران.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، ومع بداية ظهور المزيد من اهتمام حكومة طهران بمنطقة الخليج، أثار الشاه مرة ثانية موضوع إنشاء أسطول في مياه الخليج[٧٥]، وذلك بعد أن وضعت حكومته خطة للإشراف المباشر على الموانئ والمدن الواقعة على الساحل الشرقي للخليج، مستهدفة الحصول على حصيلة الجمارك، ففي عام ١٨٨٣ حاولت شراء عدد من السفن، لتكون نواة للأسطول بمعدل سفينة واحدة كل عام. لقد أصبح الحصول على الأسطول هدفاً إستراتيجياً تبناه الشاه في هذه المرحلة، وتعجب الشاه في حديثه مع السفير البريطاني كيف تترك بريطانيا لروسيا أن يكون لها وجود على مداخل الخليج، وتساءل: أليست إيران دولة مستقلة[٧٦] ولتأكيد شعوره بالاستقلال أعلن أنه لا يتوجه بطلب تكوين بحريته إلى أي من الدولتين اللتين تمتلكان نفوذاً في بلاده، بل سيتوجه في هذه المرة إلى ألمانيا لتزويده بالسفن المطلوبة. وفعلاً اتجه إلى ألمانيا ظناً منه أنه يمكنه الاعتماد عليها لتقليل حدة التنافس بين الدولتين الكبيرتين[٧٧].

وعندما قام ناصر الدين شاه برحلته الثانية إلى أوروبا، تباحث مع بسمارك في موضوع إقامة علاقات دبلوماسية بين إيران وألمانيا. وفي ٢٠ يونيو ١٨٧٢ حاول ملكوم خان نظام الملك الاتصال

بالحكومة الألمانية، لإتمام العلاقة بين بلاده وألمانيا(٧٨)، إلا أن بسمارك لم يكن يرغب كثيراً في التدخل في الشرق الأوسط، بحجة أنه لا توجد مصالح مجزية لألمانيا في إيران، بالإضافة إلى أنه لم يكن راغباً في إيجاد خلافات سياسية بين ألمانيا وبريطانيا، لكن الدولتين اتفقتا في عام ١٨٨٥ على إقامة علاقات دبلوماسية، وعلى تبادل السفراء بينهما، فعين ميرزا رضا خان مؤيد السلطنة سفيرا لإيران في ألمانيا، وجزاف فون برانشواك سفيراً لألمانيا في طهران، وفي العام نفسه طلب ناصر الدين شراء عدد من السفن الألمانية للإبحار في مياه الخليج، وقد وافقت ألمانيا على أن تبيعه سفينتين حربيتين، وهما «برسوبليس» وحمولتها ٦٠٠ طن وقوة محركها ٤٥٠ حصاناً، وهي مزودة بأربعة مدافع، وقد خصصت للخدمة العامة في مياه الخليج، أما الثانية فأطلق عليها «شوش» وحمولتها ٢٥٠ طناً وقوة محركها ٣٠٠ حصان، وهي مصممة للإبحار في الأنهار(٧٩).

وصلت السفينتان إلى بوشهر في عام ١٨٨٥، وعليها بحارة ألمان كما طلب الشاه من الحكومة الألمانية إنشاء مصانع لبناء المزيد من السفن الحربية(٨٠)، إلا أن بريطانيا عارضت هذا المشروع، كما اعترضت على وجود الألمان في السفن الإيرانية، فقدم السفير البريطاني رونالد طومسون Ronald Tomson هذا الاعتراض إلى حكومة طهران. وهكذا نجح البريطانيون في منع وجود بحارة ألمان في السفن الإيرانية(٨١)، وبالتالي فإن إيران قد فشلت في تحقيق آمالها في إنشاء أسطول في مياه الخليج، وذلك لقلة خبرة رجالها في مجال البحر، لأن السفينتين لم تكونا مجهزتين تجهيزاً كاملاً، ولم يترتب على وجودهما نتائج ملموسة في السياسة البحرية الإيرانية، وقد رابطت السفينة الأولى «برسوبليس» فترة في ميناء بوشهر دون عناية كافية، أما الثانية فقد ظلت في جزيرة فيلكة. ويبدو أن سبب فشل الحكومة الإيرانية في استخدام السفينتين يرجع إلى عدم تعاون العرب من سكان الساحل الإيراني مع الحكومة، إذ كانوا يعترضون على دفع العوائد الجمركية للحكومة المركزية، حتى أن شيخ المحمرة رفض استخدام شوش في نهر كارون في بادئ الأمر، اعتقاداً منه بأن الحكومة سوف تستغلها لتهديد سلطته، واشترط الشيخ أن تكون السفينة تحت إشرافه المباشر، الأمر الذي جعل عمل هذه السفينة مقصوراً على نقل الرسائل والطرود عبر نهر كارون.

وهكذا أدركت الحكومة الإيرانية أن إشرافها على إدارة إقليم فارس أمر حيوي بالنسبة لسياستها تجاه الخليج، ولابد من تدريب بحارة إيرانيين أكفاء يقومون بهذه المهمة.

وعلى العموم فإن ناصر الدين شاه لم يقدر له أن يرى ثمرة جهوده في حياته، ولم ير الأسطول الإيراني النور في القرن التاسع عشر، لكن مظفر الدين شاه الذي خلفه على العرش، قد جنى تلك الثمرة. ومع بداية القرن العشرين كانت السفن الإيرانية الحربية تجوب مياه الخليج، وأصبحت ذات فاعلية كبرى فيما بعد.

* * *

الهوامـش

1- Sykes, Sir Percy, History of Persia, Vo1. 2, London 1963.

٢- مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢ – ١٧٦٣)، بيروت ١٩٨١.

3- Irada Tasnifi Hareciy, nr. 2458.

٤- مهدي جواد حبيب، الصراع العثماني الفارسي وأثره على العراق في أواخر القرن التاسع، في: الحدود الشرقية للوطن العربي – دراسة تاريخية، دار الحرية للنشر، بغداد ١٩٨١، ص ١٣٨.

٥- محمود فرهاد معتمد، تاريخ روابط سياسي إيران وعثماني، طهران، ١٢٢٦، ص٨.

٦- يوسف بك صايغ، المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة البهية مع الدول الأوروبية، المطبعة العمومية، القاهرة ١٨٩٦.

7- F.O. 371/1871. Treaty of Erzerum of May 1842.

٨- جابر الراوي، الحدود الدولية، ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٤٨.

٩- نفسه.

١٠- مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة ١٩٧٤ ، ص٨٤.

11- Nasiri, Mohamed Riza; Nasire Din Shah Zamaninda, Osmanli Iran Munasabtieri, 1848 – 96, (unpublished), Istanbul University, 1977 P.17

١٢- على أصغر شميم، إيران در دوره قاجاريه، طهران ١٣٤٢هـ، ص٤٩.

١٣- محمود فرهاد معتمد، مرجع سابق، ص٤٩.

14- B.A. Basbakanlik Arsivi , I.H./3329 , Adhitygot 527; Tasnifi 18 Nasiri Boreiyhe X 161 162.

15- B.A /H/3279 Ademiyg HL./58.

١٦- مصطفى عبدالقادر النجار، مرجع سابق ، ص٨٤.

17- Nasiri, Muhamed , Riza, Op. Cit, P.23

١٨- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ترجمة: الديوان الأميري بدولة قطر، ط٢، ج٥، بيروت ١٩٧٥، ص ٢٠٣٨.

19- B.A. Irada Tasnifi.

خطاب من الباب العالي إلى والي البصرة ٢ جمادى الثاني ١٢٦٦هـ، ١٧مارس١٨٤٩م.

٢٠- خطاب من الباب العالي إلى والي البصرة في ١٧شوال ١٢٦٥هـ، ٥ سبتمبر ١٨٤٨م.

B.A. Irada Tasnifi. Dahiliye. Nr. 17610

٢١- خطاب من والي بغداد إلى مجلس البحرية الأعلى، ٢٢جمادى الأولى ١٢٦٩هـ - ٣مارس ١٨٥٢م.

٢٢- خطاب أحمد وفيق أفندي إلى الباب العالي، ٦جمادى الثاني ١٢٧٠هـ.

٢٣- من الباب العالي إلى السفير العثماني في طهران أحمد أفندي، تفسير التاريخ غير واضح.

24- (I.O.) R.15/15/4 Suppression of Wahabee Parates Rawibsom to Government of Bombay No.2. 25th January, 1854.

٢٥- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٤، ص١٤١.

26- (I.O.) R. /15/6/4. Letter From, Faysal Bin Turky To c. Pelly. January 1855.

27- (I.O.). L/P+S/20/C, 246 Najd Affairs Par. 61.

28- (I.O.) R.15/15/4/ Suppression of Wahabee Parates RAWIBSOM to Government Of Bombay No.2. 25Th January 1854.

29- (I.O.) L/P+S/20/C 24/Bahrain.

٣٠- جي بي كلي، بريطانيا والخليج العربي ١٧٩٥ – ١٨٧٠، ترجمة محمد أمين عبدالله، ج٢، عُمان ١٩٧٩، ص ١٩٩.

٣١- نفسه، ص ٢٠٠؛ وأيضاً: ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ص ١٣٤١.

32- British Library Selection of Records of Government of India, Foreign Dept. No .XXIV, P, 3 No.5.

٣٣- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ص١٣٢١.

34- (I.O.) Enclos To Bombay Sec. Letter Vol.46 Enclos Letter No.20 Of 12th February 1862 From Ahmed Tawfiq Pasha To Bombay 25th January 1878 Kell 529.

35- (I.O.) L/P+S/20/C 946. Najd Affairs Par. 67

٣٦- صادق نشأت، تاريخ الخليج السياسي، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، تحقيق: بدر الدين عباس، ط١، الكويت ١٩٧٢، ص٢٢٢.

٣٧- نفسه، ص٣١٥.

38- Harris Christina Phelps, The Persian Gulf Submarine Telegraph – Of 1864, Geographical Journal, Vol. 155, June 1969, p.169.

٣٩- صادق نشأت، مرجع سابق، ص٣١٤.

٤٠- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، جـ٥، ص ٣٠٨٩.

٤١- نفسه، ص٣٠٩١.

42- L/P + S/20/C, 243 Precis Of Mekran Affairs, P.85, VOI.XI.

43- C.V. Atichison, OP.Cit. P.334.

٤٤- صادق نشأت، مرجع سابق، ص٢١٥.

٤٥- نفسه.

٤٦- رحيم رضا زادة ملك، تاريخ روابط إيران وممالك متحدة أمريكا.تهران ١٣٥٠، ص٨٨.

٤٧- نفسه، ص٩٠.

٤٨- فريدون ادميت، أمير كبير وإيران تهران، ١٣٣٤هـ ش ، ص٦٩، جاب سوم.

٤٩- نفسه، ص٥٧.

٥٠- على أصغر شميم، مرجع سابق، ص١٢٤.

٥١- رحيم زاده ملك، مرجع سابق، ص٩٧.

٥٢- نفسه، ص ١٠٠.

٥٣- فريدون ادميت، مرجع سابق، ص٥٧.

٥٤- رحيم رضا زاده، مرجع سابق، ص١٠٢.

٥٥- فرخ خان، مجموعة اسناد ومدارك، فرخ خان ز جـ ١ ،ص٣٨.

56- KELLY, Britain and the Persian Gulf, 1765-1880, p.458.

57- Kazemzadeh, Russia and Britain In Persia, 1864-1914, U.S.A.1968, P.151.

٥٨- علي أصغر شميم، مرجع سابق، ص٢٩.

٥٩- ورد في كتاب قائم مقامي صورة من الوثيقة باللغة الفرنسية، وذكر أنه لم يجد لها نصاً بالفارسية ضمن الوثائق الإيرانية، والوثيقة بدون تاريخ ولكن من المرجع أنها كتبت في عام ١٨٥٥-١٢٧١ عندما كان الإيرانيون على خلاف شديد مع العمانيين الذين كانوا يهددون السواحل الإيرانية "جهانكير قائم مقامي: بحرين ومسألة خليج فارس، طهران ١٣٤١هـ ش ١٩٦٢- ص٢٥".

٦٠- الأرشيف الفرنسي، ص٥٣، ج٣٣.

٦١- نفسه، جـ٣٣ ، ص٥٤.

٦٢- نفسه، جـ٣٣، ص٢٢٤، نقلاً عن جهانكير قائم مقامي، ص٥٥.

٦٣- سيد احمد مدني، محاكمة خليج فارس طهران ٢٥٣٧/٣/١٥ شاهنشاه هي ص١٣٥.

64- I.O. Political and Secret Dept. Library L/P+S/20/C 248 Precis Of The Persian Coast And Islands, 1854 – 1905, P.3.

65- (I.O. L/P+S/20/C 248 P.12.

66- (I.O. Political Proceeding, March 1866, No. 17488, From The Government Of India To Copelly

67- (I.O.) Political Regarding, June 1868, No. 116718.

68- (I.O.) L/P+S/20/C, 248.B, PP.15, 16..

69- Kazemzadeha, Op. Cit., P.151.

70- Kazemzadeha, Op. Cit., P.151

71- I.O. /15//5, Political Agency, Muscat, January, No. 147, Secret Letter 1860 No. 330-340.

٧٢- محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وإنكليس در قرن نوزدهم، ط٢، ج٥، طهران ١٣٤٥، ص١٣٦١ .

٧٣- اعتماد السلطنة، روزنامة خاطرات اعتماد السلطنة، ص١٠٠٧ مربوط به سالهاي، ١٢٩٢-١٣١٣ هـ ق، طهران ١٣٤٥.

٧٤- إسماعيل دولتشاهي، روابط إيران وألمان درزمان ناصر الدين شاه، آبان ماه (٢٥٣٦) ص٢.

75- Martin, B., Persian – German Diplomatic Relation, 1873-1912, P.28.

٧٦- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، جـ ٥، ص٢٩٥٥.

٧٧- عبدالرضا مهدوي، تاريخ روابط خارجي إيران، ص٢٧٧.

٧٨- نفسه، ص٢٨٩.

الفصل الثالث

التنافس البريطاني الروسي
في إيـــران والخليـج
١٨٨٠ – ١٩٠٧

الفصل الثالث

التنافس البريطاني الروسي في إيران والخليج

١٨٨٠ – ١٩٠٧

من القضايا التي كانت على جانب كبير من الأهمية، والتي واجهت بريطانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، رسم سياسة حكومتها في الخليج العربي والدول المجاورة له. ولا ترجع هذه الأهمية إلى ضخامة المصالح التجارية والاقتصادية، التي كانت لبريطانيا فحسب، وإنما تعود في الدرجة الأولى إلى ظهور مطامع لدول أوروبية استعمارية في المناطق التي كانت تحت النفوذ البريطاني منذ أوائل القرن السابع عشر، ولذلك وضعت الحكومة البريطانية سياسة جديدة في شبه القارة الهندية فى ضوء الظروف المستجدة في منطقة الخليج العربي والعالم الإسلامي.

جاور الهند من هذا العالم الإسلامي دولتان وصلتا إلى أرذل العمر، وهما الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية، وقد سعت بريطانيا للحفاظ على استقلال كل من الدولتين الإسلاميتين ووحدة أراضيهما، حتى لا تقع تلك الأراضي الشاسعة غنيمة سهلة لدولة أوروبية أو أكثر. وقد فرضت هذه المسألة نفسها على مسرح السياسة البريطانية وتابعتها رغم يقينها بصعوبة نجاح مسعاها هذا، فلم توافق الحكومة البريطانية على احتلال روسيا لإحدى المدن أو الموانئ المطلة على جانبي الخليج لوقوعها ضمن مناطق نفوذها، لأن ذلك كان يشكل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية، مما سيثير ردود فعل قوية ليس على مستوى حكومتي لندن والهند فحسب، وإنما على صعيد الرأي العام في لندن.

وزاد من صعوبة سعي بريطانيا في هذا المجال سوء علاقاتها مع حكومتي تركيا وإيران. حيث اتخذت بين بريطانيا وإيران، شكلاً عدائياً منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر[١]، بسبب الحروب البريطانية الإيرانية في عامي ١٨٣٨، ١٨٥٦ إثر الأزمة الأفغانية[٢]، وهذا ما قلل من فرص نجاح سياستها وأدى إلى خسارة الموقع تلو الموقع والمصلحة تلو المصلحة، خلال فترات

متقاربة ومتعاقبة.

كانت روسيا القيصرية تمثل الخطر الحقيقي للمصالح البريطانية حتى خارج هذه المنطقة، حيث تمكنت من تقليص النفوذ البريطاني في الصين. أما في إيران فقد كانت المحاولات الروسية جارية لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية، في وقت كانت فيه أوضاع إيران مواتية لمثل ذلك، بسبب الضائقة المالية التي كانت تمر بها إيران منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد اتخذت روسيا القيصرية خطوات جادة لتحويل الجيش الإيراني إلى النظام العسكري الروسي، إضافة إلى الحصول على امتيازات اقتصادية مثل امتياز مد خطوط السكك الحديدية في إيران[٣]. وظلت المباحثات جارية بين الدولتين لمدة عشر سنوات، إلى أن وقع بعدها ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) على اتفاقية بهذا الصدد في عام ١٨٩٠. واستمرت مساعي روسيا في عهد خلفاء ناصر الدين شاه القاجاري كي تحتفظ بحقوق وامتيازات لا ينافسها فيها أية دولة أوروبية حتى بريطانيا نفسها[٤].

أما بالنسبة للنفوذ البريطاني في الدولة العثمانية، فقد أخذ يتضاءل بسبب المساعي الألمانية التي كانت تتحين الفرصة لتشغل أي فراغ يخلفه النفوذ البريطاني. وقد وفقت ألمانيا في كثير من المجالات خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث أن الشركات الاستثمارية والمصانع الإنمائية الألمانية، قد نالت أكثر مما ناله البريطانيون في عشرات السنين، وفي الوقت نفسه فإن السياسة البريطانية بالنسبة لهاتين الدولتين اتسمت بالافتقار إلى المبادأة والتهيب من الإقدام في كثير من الأحيان، واكتفت بانتهاج السياسة الدفاعية عن مصالحها فقط. وقد تنبه الرأي العام البريطاني لهذا الموقف، إذ بدأت الصحف البريطانية تلمح إلى السياسة البريطانية السلبية في هذا المجال[٥]، هذا بالإضافة إلى أن المصالح البريطانية في روسيا كانت مهددة أيضاً.

وكان من الواضح أن ألمانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر أصبحت هي المنافسة القوية لبريطانيا، حيث أنها كانت تحلم ببناء إمبراطورية ألمانية شرقية تمتد من البسفور إلى الخليج العربي، ليس لقصد التجارة فحسب، وإنما لإقامة مستوطنات ألمانية وهجرة أعداد من الألمان للاستقرار فيها، وخاصة في الأماكن التي تتمتع باعتدال المناخ مثل بعض أجزاء إيران وتركيا[٦].

وحاولت بريطانيا بكل إمكاناتها تبديد أحلام ألمانيا، خاصة فيما يتعلق بجهودها في التقارب

من الدولة العثمانية، كما أنها عملت على كسب ثقة روسيا في هذه القضية، رغم وجود خلافات جوهرية بين الدولتين في المسألة الشرقية، وخاصة حول الغزو الروسي لأرمينيا وأسيا الصغرى، وضم معظم الأراضي الأرمنية إلى روسيا في عام ١٨٧٨[٧].

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا وروسيا قد اتفقتا على تشجيع كل من المجر والنمسا، للتقدم في المناطق السلافية حتى سالونيك، بينما تصبح دول البلقان منطقة نفوذ لروسيا، مما يسهل لها الانقضاض على آسيا فيما بعد[٨].

ورغم هذه المواقف المعلنة للحكومة البريطانية وبعض المسؤولين، واعتقادهم بأن أهداف روسيا هي أهداف تجارية بحتة، إلا أن كثيراً من البريطانيين كانوا على قناعة تامة بأن سيطرة روسيا على آسيا الصغرى تعتبر خطوة ضد بريطانيا إستراتيجياً، إذ أنه في حالة قيام حرب أوروبية، فإن شبه القارة الهندية ستصبح في متناول الروس.

وكان بعض العسكريين الروس يفكرون جدياً، بأنه سيكون بإمكانهم الانتقام من بريطانيا، أو على الأقل فتح جبهات أخرى على البريطانيين[٩].

كما أن البريطانيين كانوا يتوجسون من التوسع الألماني في الشرق خاصة بعد نجاح الألمان في الحصول على امتياز مد خط سكة حديد الأناضول، وكان الرأي العام البريطاني يتساءل لماذا تقف حكومته مكتوفة الأيدي تجاه المشروع الألماني، بالرغم من أن هذا الخط من المفروض أن يمتد إلى الكويت في رأس الخليج العربي، الذي يعتبر منطقة نفوذ بريطانية[١٠].

لم تقتصر مخاوف بريطانيا على خطر مد خط سكة حديد الأناضول فقط، بل انزعجت أيضاً مما أشيع عن اتفاق روسي إيراني بإنشاء خط سكة حديدية يربط بحر قزوين في شمال إيران بميناء بندر عباس بالجنوب[١١].

لذا فإن الحكومة البريطانية لم تعد تخشى على مصالحها من ألمانيا بقدر ما كانت تخشى عليها من روسيا، خاصة في المحيط الهندي وشبه القارة الهندية لعدة أسباب جوهرية، منها: أنه لم تكن لألمانيا قوة بحرية ضاربة في المحيط الهندي في ذلك الوقت تشكل خطورة على المصالح البريطانية، إضافة موقعها الجغرافي البعيد عن منطقة الخليج العربي وإيران، بينما كان الوضع

عكس ذلك بالنسبة لروسيا ذات الحدود المشتركة مع شمال إيران، وكانت تؤثر في الحكومات الإيرانية في عهد القاجاريين، من خلال سلسلة من المعاهدات التي فرضت على إيران دون إرادتها(١٢). كما أن احتياجها للوصول للمياه الدافئة، وكسب موطئ قدم لها في الخليج العربي والمحيط الهندي، كان العامل الرئيسي وراء اتخاذها التدابير اللازمة، لتحقيق أحلامها التوسعية وإقامة إمبراطورية روسية كبرى تمتد من البوسفور إلى المحيط الهندي(١٣).

وقد أدركت الحكومة البريطانية خطورة الوضع بينها وبين روسيا، ليس بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فحسب، وإنما في المحيط الهندي وشبه القارة الهندية قاطبة. كما وجدت بريطانيا أن المحاولات التي قامت بها لوضع حد للمطامح والتطلعات الروسية، أو تضييق الخناق عليها في داخلها لم يجد نفعاً وأثبت الواقع فشلها، حيث أن المصالح الروسية كانت تقتضي أن تجاهد من أجل الوصول إلى المياه الدافئة. وفي الوقت نفسه فإن البريطانيين كانوا يراقبون التحركات الروسية بقلق بالغ، خاصة في مياه الخليج والمحيط الهندي. ورغم أن المصالح البريطانية في مناطق نفوذها لم تتأثر نتيجة للتوسع الروسي في شمال إيران، إلا أنها كانت مهددة من قبل الروس من خلال أفغانستان وبلوشتان(١٤).

كان هذا ما دفع الحكومة البريطانية آخر الأمر إلى اتخاذ إجراءات متشددة ضد كل من روسيا وإيران منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت إيران تطالب بضم إقليم هرات الأفغاني إلى أراضيها، بينما كانت بريطانيا ترفض هذا الادعاء خوفاً من إخضاع المنطقة بعد ذلك لروسيا، وبذا تصبح المواجهة بين القوتين حتمية(١٥). وهنا نجحت بريطانيا في اضطرار إيران إلى التنازل نهائياً عن أفغانستان إثر معاهدة باريس في عام ١٨٥٧.

أما فيما يتعلق بإقليم بلوشتان الإستراتيجي، فقد أولته الحكومة البريطانية أهمية كبرى، حيث حرضت خان كلان على القيام بثورة ضد الحكومة الإيرانية والمطالبة بالاستقلال(١٦).

وبما أن استقلال هذا الإقليم لم يكن أهم أغراض بريطانيا، خاصة وأن موارده الاقتصادية كانت ضعيفة مما كان يهدد استقلاله، ففضلت أن تقسم الإقليم بين إيران وحكومة الهند البريطانية في عام ١٨٧١، وبذلك تمكنت بريطانيا من سلخ جزء من الأرض الإيرانية(١٧).

وترجع أهمية هذا الإقليم إلى موقعه، إذ تحده شمالاً مدينة بندر عباس الواقعة في رأس الخليج ومن الشرق الهند، بينما يحدها من الجنوب السواحل الشرقية لخليج عمان والمحيط الهندي، وبهذا يكون هذا الإقليم الخط الدفاعي الأول لمناطق نفوذ حكومة الهند البريطانية. وكان البريطانيون يعتقدون بأن مناطق نفوذهم في كل من الخليج وبحر عمان لا تحدها حدود طبيعية، وإنما حدود مصطنعة، وأن التوسع الروسي في شمال إيران يعرض المناطق التي تحت سيطرتهم للخطر.

بذلت الحكومة البريطانية مساعيها لمساعدة كل من الدولة العثمانية والحكومة الإيرانية في وقف التوسع الروسي تجاه مناطق نفوذ بريطانيا، بعد أن وجدت أن روسيا القيصرية كانت تتهاون في الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها متبعة في ذلك مختلف السبل. كما قام الكتاب والسياسيون والصحفيون بإلقاء الضوء على الأهداف الروسية، وبينوا الاحتمالات المؤسفة لتقويض استقلال إيران والسيطرة عليها، أملاً في الحصول على المساعدة من الدول الحليفة لبريطانيا. وكان السياسيون البريطانيون متخوفين من أن تفقد إمبراطوريتهم نفوذها، وتتعرض مصالحها للخطر. واستحث السياسيون الشعب البريطاني لمساندة حكومته في مواجهة الحكومة الروسية، قائلين «نحن مدعوون للاهتمام أكثر بمصالحنا في آسيا الغربية، وعلينا أن ندافع عن هذه المصالح ونضعها ضمن الأولويات، وأن أي اتفاق يتخذ مع الإمبراطورية الروسية فيما يخص البلدان يجب أن يكون مبنياً على الاعتراف الصريح بالمصالح البريطانية»[١٨]. وعلى العموم كانت المصالح البريطانية في الشرق تنقسم إلى قسمين قسم سياسي، قسم تجاري.

القسم التجاري:

إن كل ما جرى من الصراعات والمنافسات حول هذه المنطقة، كان بهدف الحفاظ على أسواقها، وكانت إيران تعتبر من أهم الأسواق الشرقية لتصريف البضائع الأوروبية، نظراً للكثافة السكانية وللطبيعة المناخية التي تميزت بها إيران. ولم يكن بإمكان الحكومة البريطانية أن تتنازل عن المكاسب التجارية التي كانت تجنيها من إيران والخليج، منذ بدء العلاقات الإيرانية البريطانية في عهد شاه طهماسب في عام ١٥٥٥ بواسطة شركة روسية[١٩]، ثم بوصول سفن شركة الهند الشرقية إلى جزيرة جاسك في رأس الخليج العربي في عام ١٦١٦. وقد بذلت شركة الهند الشرقية

جهوداً مضنية للحفاظ على المصالح البريطانية إلى درجة كبيرة. وقد نجحت حكومة الهند في الحصول على امتيازات اقتصادية سخية منها فتح ثلاثة طرق تجارية هامة، رغم المعوقات التي واجهتها هذه الطرق الثلاثة هي:

ربط أوروبا بإيران من ميناء طرابزون على البحر الأسود عبر منطقة أرمينيا التركية ثم إلى شمال إيران. ويرجع الفضل في إنجاح هذا المشروع إلى السفير البريطاني السير استرافورد كانج، والقنصل البريطاني في تركيا برانت، وكان لهذا الطريق أهمية كبيرة، حيث لعب دوراً رئيسياً في تدفق البضائع والمنتجات البريطانية إلى إيران، مما حال دون اتساع التجارة الروسية في شمال إيران. وقد بلغ إجمالي الواردات البريطانية إلى إيران من ميناء طرابزون حوالي سبعمائة ألف جنيه إسترليني سنوياً[٢٠].

إحياء الطريق التجاري القديم الذي كان يربط الخليج ببغداد عبر ميناء البصرة، وقد ساهم هذا الطريق في انتشار البضائع البريطانية في معظم الأسواق العراقية، إضافة إلى غرب إيران ووسطها عبر كرمنشاه. وقد قدرت قيمة البضائع الهندية التي كانت تنقل عبر هذا الخط بحوالي مليون جنيه إسترليني سنوياً. هذا إلى جانب تعامل البريطانيين مع الموانئ العربية والفارسية المطلة على جانبي الخليج العربي، حيث بلغ مجمل تعامل البريطانيين معها بحوالي ٢٨,٧٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٠٠م، بينما لم تزد التجارة الأوروبية في إيران عن ٣٠٦٦٠٠٠ ألف ليرة، وبلغ نصيب روسيا حوالي ٥٧٢٠٠٠ ألف ليرة[٢١]. وبطبيعة الحال فإن الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة، كان له ما يبرره إذا نظرنا إلى كمية تعاملها، ومدى الفائدة التي جنتها الشركات البريطانية.

ولم يكن فتح نهر كارون أمام السفن البريطانية أقل أهمية من الطرق السابقة الذكر، فقد أدت مساعي الحكومة البريطانية منذ اعتلاء ناصر الدين شاه القاجاري العرش إلى الحصول على هذا الامتياز أي فتح الطريق في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٨، بدءاً من مصب نهر كارون في الخليج العربي إلى مدينة الأهواز، ثم مد خط سكة حديد من دزفول إلى أصفهان، ومناطق أخرى في شمال إيران[٢٢]. وأياً كانت أهمية هذه الطرق التجارية، وحجم التبادل التجاري بما فيها ما هو عن طريق البحر الأسود، فإن الحكومة البريطانية وضعت مسؤولية الحفاظ على حرية الملاحة في هذه المناطق على كاهل كافة الدول التي تتعامل مع الشرق بما فيها فرنسا، حتى لا تنفرد دولة

ما بهذه الامتيازات. ورغم ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت تجد نفسها صاحبة الحق في أن تكون لها الأفضلية(٢٣)، بسبب تواجدها في الخليج وجنوب إيران منذ فترة طويلة، وأن المدن المطلة على الخليج العربي بجانبيه الشرقي والغربي كانت تخضع للنفوذ البريطاني بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا ما دعا الحكومة البريطانية إلى انتهاج سياسة العنف ضد سكان الخليج، بحجة الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بشتى الطرق والوسائل. ولم يكتف البريطانيون بمنطقة الخليج العربي فحسب، وإنما اتسعت دائرة نفوذهم لتشمل أيضاً العراق.

بدأ الاهتمام البريطاني بالعراق منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، فقامت بإعداد الخرائط الجغرافية بواسطة لجنتين شكلتا لهذا الغرض الأولى ما بين عامي ١٨٣٥ – ١٨٣٧، والثانية في عام ١٨٣٧، رغم أن العراق كانت تحت الإدارة العثمانية آنذاك. كما بادرت بتعيين مقيم سياسي بريطاني في بغداد، رغم احتجاجات الآستانة المتكررة، للحيلولة دون انتشار النفوذ البريطاني في العراق.

اعتمدت الإدارة البريطانية في العراق سياسة التعامل المباشر مع القبائل العربية ذات النفوذ الواسع في المناطق المختلفة، وتجاهلت الإدارة العثمانية هناك تلك الإدارة، التي كانت مشغولة بمواجهة حركات التحرر، التي اندلعت في ولاياتها في البلقان، إضافة إلى الخلافات بين الدولتين الإيرانية والعثمانية التي كانت تتفاقم. ومن جهة أخرى فإن علاقات بريطانيا مع الآستانة كانت طبيعية ظاهرياً، إذ أن بريطانيا كانت بمثابة الحليف الرئيسي لها ضد كل من إيران وروسيا، ولذا فإن الباب العالي لم يكن يتوقع قيام بريطانيا بتوسيع نفوذها على حساب الولايات التابعة له(٢٤). وقد بررت بريطانيا موقفها هذا بأنها كانت تخشى من اندلاع الثورات في العراق ضد الدولة العثمانية، ومن انتهاز القوى الخارجية التي تتربص بها مثل فرنسا وألمانيا وروسيا فرصة قيام هذه الثورات للتدخل في الخليج العربي والعراق(٢٥). وتبعاً لهذه السياسة فقد بادر المسؤولون البريطانيون بالتعامل المباشر مع القبائل العربية، ومحاولة كسب تعاطفها وودها بشتى الطرق.

وبعدما تأكد المسؤولون البريطانيون من ولاء هذه القبائل لبريطانيا(٢٦)، عملوا على تطوير الملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات، آملين أن تصل البواخر النهرية إلى مسافة تبعد عن البحر الأبيض المتوسط مائة ميل تقريباً. وبالفعل بدأت الشركات البريطانية بالأعمال الهندسية

بشواطئ نهري دجلة والفرات، وخصوصاً في منطقة التقاء النهرين (القرنة)، ووضعت بريطانيا خطة لتمتد الملاحة النهرية إلى الموصل ثم تتجاوزها لتصل ديار بكر.

وقد اعتنى المسؤولون في الحكومة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر بالخرائط والرسومات الدقيقة، بعدما تيقنوا أن كثيرا من الأخطاء السياسية التي وقعت فيها الإدارة البريطانية في العراق ترجع إلى الاعتماد على خرائط غير صحيحة، واقترحوا رسم خرائط دقيقة وقادرة على تفسير وتحديد المسافات بوضوح، مثل تقدير المسافة بالأميال بين ديار بكر والخليج العربي، وكذلك التعرف على سهول العراق ومعرفة طبيعة مناخ المنطقة، وتوفير معلومات كاملة عن السكان، وتطوير وسائل الاتصال بالمقيمية البريطانية في العراق والخليج العربي[٢٧].

وقد تزامن عمل بريطانيا هذا مع مشروع مد سكة الحديد الألماني التركي[٢٨]، وسكة حديد بغداد في عام ١٨٨٨[٢٩]. ورغم أن كثيراً من البريطانيين اعتبروا أن وصول ألمانيا إلى سهول العراق مسألة افتراضية بحتة، إلا أنهم أولوها اهتماماً خاصاً، حتى لا يتحول هذا الافتراض إلى مشروع حقيقي يهدد المصالح البريطانية في الخليج للخطر. وكان المشروع الألماني التركي يهدف إلى مد خط السكة الحديد من مدينة قونية إلى العراق عبر السهول إلى ديار بكر، ومنها إلى ماردين والموصل. وبذلك يصبح الطريق ممهداً إلى دجلة، ثم إلى الخليج العربي. ولاشك أن الحكومة البريطانية كانت تتوجس خيفة من هذا المشروع، حيث أن التفاعل التجاري بين بريطانيا وتركيا كان يفوق آنذاك التعامل مع أية دولة أخرى حتى ألمانيا.

أما فيما يتعلق بمسألة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، فإن هذه المنطقة كانت جديرة باهتمام الدول الاستعمارية، وبالأخص روسيا التي كانت تحاول الحصول على موطئ قدم لها في الخليج، لمواجهة الأسطول البريطاني هناك. واسترعت هذه التحركات الروسية انتباه المسؤولين البريطانيين، الذين كانوا يطالبون حكومتهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لردع التطلعات الروسية[٣٠]، ولكن ذلك كان يستدعي وجود أسطول بريطاني قوي باهظ التكلفة يرابط في المحيط الهندي بصورة دائمة، لرصد التحركات الروسية، بدلاً من القطع الحربية الموجودة هناك. ولا شك أن وجود مثل هذه القوة يثقل كاهل الحكومة البريطانية والشعب البريطاني، الذي سيقع على كاهله جزء من تكاليف الأسطول عن طريق زيادة الضرائب[٣١].

ومن جهة أخرى فإن المستثمرين الروس كانوا يتطلعون لخروج روسيا إلى مجال حيوي أرحب، مما سيسهم في إيجاد أسواق لتصريف بضائعهم، والحصول على المنسوجات الضرورية بالنسبة لهم.

لقد اتسعت الإمبراطورية الروسية منذ مطلع القرن التاسع عشر بالاستيلاء على العديد من البلدان الآسيوية، وكان لا يزال بإمكانها ضم بلدان آسيوية أخرى، لتتكون منها جميعا إمبراطورية عملاقة تربط أجزاؤها بشبكات سكك حديدية، وبذلك تتحول بخطوات سريعة إلى دولة صناعية وزراعية. ومما شجع روسيا على تحقيق أهدافها أن البلدان الآسيوية التي أصبحت جزءاً منها كلها دول قديمة اضمحلت بفعل الزمن، وكان من الصعب عليها أن تعيد كيانها، بعد أن وقعت في أحضان هذه الإمبراطورية العملاقة[٣٢].

وإذا كانت لروسيا رغبة ملحة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها في تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف، فإن فرص بريطانيا كانت أشد في المحافظة على مناطق نفوذها. وقد اعتمدت في ذلك على قوتها البحرية المتطورة، إذ أن الحرفة الرئيسية للشعب البريطاني كانت الملاحة والتجارة، وقد تفوقوا في المجال على بلدان ودول عريقة، مثل إيران والعراق والخليج العربي، بعد أن حلت سفن شركة الهند الشرقية في المنطقة عام ١٦١٧.

ومنذ أوائل القرن السابع عشر أصبحت المنطقة إحدى القواعد الرئيسية للبحرية البريطانية بغرض ردع القوى الأجنبية التي تهدد المصالح البريطانية في الشرق[٣٣]. وانشغلت سياسة حكومة الهند البريطانية منذ تلك الفترة بفتح الوكالات التجارية والقنصليات والمقيميات، وأعدت العديد والعديد من أجل مزاولة نشاطها لتصبح التجارة البريطانية آمنة[٣٤].

وحتى لو كانت بريطانيا قد اقتنعت بوجهة النظر الروسية في ضرورة حصول الأخيرة على منفذ على الخليج العربي أو بحر عمان، إلا أنها لم تكن لتسمح بأن تكون روسيا شريكة لها في منطقة نفوذها.

وهكذا تنافست الدولتان على السيطرة على المحيط الهندي، وكانت الحكومة البريطانية تتابع موقف الروس من مستعمراتها في آسيا ومواقع أخرى، وعلاقاتهم بالأرض والسكان. حيث أن

الروس تبنوا سياسة استيطانية في بعض مستعمراتهم الإستراتيجية، مثل الأجزاء الشمالية من أرمينيا في القرن الثامن عشر، عندما وجدوا أن مناخ هذه المنطقة مناسب للاستيطان الروسي، حيث تتوفر الأرض الخصبة الصالحة للزراعة، فحرصوا على الحيلولة دون تمكين الأرمن من استغلالها مقتصراً على الروس أنفسهم في وقت لاحق[٣٥].

وأدى هذا بكثير من الأرمن إلى تفضيل الهجرة[٣٦] من أراضيهم، خاصة إلى كندا بعد أن تجاهلت روسيا حقوقهم. ورغم بعد المسافة واختلاف الظروف بين أرمينيا ومنطقة الخليج العربي وإيران، إلا أن هواجس الخوف كانت تراود البريطانيين من اتخاذ الروس خطوات مشابهة لتلك التي اتخذوها في أرمينيا.

ويبدو أن حلفاء بريطانيا من الدول الأوروبية لم تقلقهم كثيرا التحركات الروسية، بقدر ما أثار اهتمامهم عزل ألمانيا دولياً باعتبارها العدوة المشتركة. أما موقف هؤلاء بالنسبة للخليج العربي، فكانوا يتطلعون إلى مشاركة البريطانيين في الاستفادة منه، رغم أنهم كانوا يخفون أطماعهم ولا يظهرونها، وهو عكس ما فعلته روسيا التي أعلنت صراحة استعدادها للاعتراف بالنفوذ البريطاني في مصر، مقابل تقديم بريطانيا تنازلات لصالح الروس في الخليج، مع العلم بأن بريطانيا لم تكن بحاجة إلى هذا الاعتراف.

وهناك مجموعة من الساسة البريطانيين لم يمانعوا حصول روسيا على ميناء تجاري في الخليج العربي، إلا أن الحكومة البريطانية كانت حذرة جداً، خاصة وأن لها تجربة في ميناء باطوم على البحر الأسود ومنشوريا، حيث فقدت هذه المناطق لمصلحة الروس، ولم يكن يسمح للتجار البريطانيين بالسفر إلى هذه المناطق، ما لم يحملوا جوازات سفر روسية. ونتيجة لذلك اعتقدت بعض الدول الآسيوية مثل الصين أن المستقبل للروس، بينما سيكون الهبوط نصيب المصالح البريطانية، فكانت الحكومة البريطانية تخشى أن تنتشر مثل هذه الشائعات في شبه القارة الهندية وإيران، مما يهدد سيطرتها على الشرق تهديداً خطيراً. وكان لهذه الحادثة صدى واسع لدى الرأي العام البريطاني، حيث أن كثيراً من البريطانيين كانوا يسخرون من التنازلات التي قدمتها حكومتهم لروسيا[٣٧].

وعلى كل فإن المسألة الإيرانية ليست مثل منشوريا أو الأقاليم الشمالية في إيران، ولم يكن

بوسع بريطانيا التخلي عن إيران مهما كانت الظروف، وخاصة عن المناطق الجنوبية القريبة من الخليج، بعد أن تكبدت بريطانيا خسائر جسيمة في الحفاظ على الأمن البحري وتطوير وسائل الاتصال والنقل. وكانت بريطانيا على يقين بأنه إذا تمكنت روسيا من ترسيخ أقدامها في هذه المناطق، فإنها تهدد خطوط المواصلات البريطانية. وقد عبر عن مثل هذا الرأي المقيم البريطاني في الخليج العربي بريدو Col. Prideaux بقوله: "إن الوجود الروسي في الخليج العربي قد يشكل تهديدا مباشرا بالحرب"[٣٨].

وكان هذا المقيم على دراية ومعرفة كاملة بشؤون المنطقة والأخطار التي كانت تحدق بها، وخاصة خطر روسيا بعدما ترسخت أقدامها في شمال إيران، بينما قلل بعض المسؤولين البريطانيين من أخطار التوسع الروسي في المنطقة مثل اللورد كيريزون الذي زار الخليج وإيران، بل أنه ربط أهمية إيران بالنسبة للبريطانيين بالظروف والمتغيرات في السياسة الدولية تجاه المنطقة[٣٩].

لقد اختلف كيرزون عن كثير من المسؤولين البريطانيين الذين يعتقدون بخطورة نوايا روسيا تجاه الخليج والهند، حتى أنه التقى بالعديد من رجال الدولة والجنرالات وبعض المثقفين الروس، واستبعد بعد ذلك احتمال غزو روسي للهند[٤٠]. لكن الحقيقة أن الشعب الروسي كانت تراوده الأحلام والآمال بالسيطرة على آسيا بأكملها، ولهذه الرغبة جذور في التاريخ منذ غزو التتار للعالم الإسلامي. ولقد لمح بعض كتاب الروس إلى الآمال بشكل غير مباشر، ولكنه دلل على أنه يجب على روسيا أن تصبح في يوم من الأيام القوة السائدة في آسيا بأكملها[٤١]. ورغم هذا التباين في وجهات النظر بين المسؤولين البريطانيين، فإن المسؤولين في حكومة الهند البريطانية اتخذوا إجراءات مكثفة لوقف التوسع الروسي، وخاصة في أفغانستان التي كانت روسيا تطمع في الوصول إلى الخليج عن طريقها. فقامت الحكومة البريطانية بتسليح ومساعدة الأفغان في الدفاع عن أراضيهم ضد روسيا، بعد أن نجحت في انتزاع الاعتراف من الحكومة القاجارية باستقلال أفغانستان في عام ١٨٥٧، وإسقاط مزاعمها السابقة بأنها تتبع إيران[٤٢].

وبهذا تلافت بريطانيا سقوط الخطوط الدفاعية عن الهند الواحدة بعد الأخرى، ولم تمكن روسيا من ترسيخ أقدامها على عتبات الهند، وتهديد خطوط المواصلات والتجارة البريطانية في المحيط الهندي.

لقد وجدت الحكومة البريطانية أن وجودها في غرب آسيا جوهري للحفاظ على مصالحها، وبالتالي فهي مضطرة للدفاع عنها مهما كانت الظروف، حيث أن لها نفوذاً قوياً ليس في الخليج العربي فحسب، بل أيضاً في المناطق الجبلية الممتدة على طول الهضبة الإيرانية، وكان البريطانيون يرون أن الوضع يجب أن يستمر لصالح استمرار العلاقات التجارية والنشاط التجاري للمؤسسات ورجال الأعمال البريطانيين، ويحتم على البريطانيين جعل المدن والمراكز الإيرانية الرئيسية الواقعة في الأقاليم الشمالية من إيران مثل مدن كرمان، ويزد، وشيراز، وأصفهان في مأمن من التهديدات الروسية[٤٣]، وكذلك المناطق الفاصلة من نفوذ الدولتين الكبيرتين، وهي المناطق الصحراوية المالحة والمسماة بصحراء (لوط)، والمحافظة على الحدود الأفغانية، والأنهار التي تشق الهضبة الإيرانية المألوفة للرحالة المسافرين فيها، وحيث الجبال تقع إلى اليسار، وهذا التقسيم الطبيعي يترك لروسيا المنطقة المجاورة الخصبة الواقعة في شمال إيران، فضلاً عن مقاطعة خرسان الكبيرة.

وفيما يتعلق بالحدود الشمالية للخليج، فقد اعتمدت الحكومة البريطانية على القوات العثمانية والقبائل العربية القاطنة على ضفاف نهري دجلة والفرات للدفاع عنها إذا حاولت روسيا التوسع نحو الخليج العربي[٤٤].

ولم تكتف بريطانيا بحماية العثمانيين للخليج من الشمال، وإنما قامت بتشجيع العثمانيين على تدعيم قواتهم في الممرات الطبيعية التي تؤدي إلى هضبة إيران وأرمينيا[٤٥]. وأوحت للدولة العثمانية بأن اتخاذ مثل هذا الإجراء ضروري للعثمانيين، ولأن هذه الممرات الطبيعية تعتبر بمثابة الخطوط الهامة للدفاع عن دولتهم[٤٦]. أما الأهداف الخفية لبريطانيا من وراء ذلك فهي الدفاع عن مصالحها، إذ كان بإمكان القوات البريطانية احتواء أي هجوم روسي على الخليج، وتطويقه من جنوب أرمينيا وشمال إيران.

ورغم هذه الإجراءات البريطانية التي اتخذت حيال الدفاع عن مناطق نفوذها في المحيط الهندي وشبه القارة الهندية، فإن كثيراً من البريطانيين المهتمين بأمور الشرق، قد انزعجوا من التطلعات الدولية في الشرق، وخاصة روسيا وألمانيا، حتى أن بعضهم اتهم الحكومة البريطانية بالتباطؤ والإهمال، وكان مصدر خوف هؤلاء هو اضمحلال السيطرة البريطانية، خاصة وأنهم

كانوا يعتقدون بأن روسيا وألمانيا قد توصلتا إلى اتفاق وتفاهم إزاء مسألة الخليج العربي[٤٧].

وعلى أية حال حتى ولو لم يكن هناك تفاهم بين الدولتين الروسية والألمانية، فإن خطر اندلاع الحرب بين الدول الثلاث كان قائماً في منطقة الخليج، إذا ما حاولت إحداهما التقدم نحو إيران أو الخليج أو العراق.

إن هواجس الخوف التي كانت تدور في أذهان المسؤولين البريطانيين، لها ما يبرزها، حيث أن السياسيين الروس قد نشروا ملاحظاتهم في مجلة National Review حول الأطماع الروسية في إيران، واتخذوا من الموقع الجغرافي لروسيا والحدود المشتركة بينهم وبين إيران ذريعة للتدخل في شؤون إيران الداخلية. وعبر أحدهم عم أطماع الروس في الخليج بالقول "إن الوضع الجغرافي لروسيا وإيران جعل مصالحهما مشتركة لفترة تزيد عن قرون، ولذلك لا نستطيع أن نتخيل أن المحاولة ستكون مجدية من جانب إنجلترا لمنع روسيا من الاقتراب من الخليج العربي"[٤٨].

أما الموقف الإيراني فكان منحازاً لروسيا منذ أوائل القرن التاسع عشر في عهد فتحعلي شاه القاجاري، حيث تكبلت إيران بمجموعة من المعاهدات مع روسيا، منعت الحكومة الإيرانية من انتهاج سياسة الحياد، خاصة معاهدة تركمان جاي ومعاهدة كلتان.

لقد تضاعفت مخاوف بريطانيا من فقدان نفوذها في المنطقة بعد وفاة ناصر الدين شاه القاجاري (١٨٤٨- ١٨٩٦)، وتولى ابنه مظفر الدين شاه العرش. إذ أضيف في عهده إلى المنافسة الروسية ظهور معارضة إيرانية قوية من رجال الدين والمثقفين والمستنيرين الإيرانيين، ضد المصالح الأجنبية، وطالب هؤلاء حكومتهم بوضع قوانين ونظم اقتصادية وسياسية تحفظ مصالح الدولة والشعب الإيراني في الدرجة الأولى، وأن تحكم الحكومة قبضتها على جميع الأقاليم الإيرانية خاصة في الشمال والساحل الشرقي للخليج[٤٩]. لكن الحكومة الإيرانية كانت تمر بظروف اقتصادية سيئة، لم تسمح لها بالتخلص من تدخلات كل من بريطانيا وروسيا، فقد ترددت الشائعات بأن ناصر الدين شاه قد احتفظ بثروة كبيرة للدولة، وأنه تخلص من الديون الخارجية قبل وفاته. لكن هذه الشائعات لم يكن لها أساس من الصحة، فقد كانت خزينته خاوية تماماً، وتراكمت الديون الخارجية على إيران.

وكان لمظفر الدين شاه القاجاري دور كبير في نشوء المشاكل الاقتصادية، التي كانت تعاني منها الدولة، بسبب تبديده لثروات الدولة على نفسه وبطانته منذ أن كان ولياً للعهد.

لقد أدرك مظفر الدين خطورة الموقف بعد أن اعتلى العرش الإيراني، وأن الدولة وقعت في أسر الديون الخارجية، ولم يجد الشاه الجديد سبيلاً للخروج من هذا المأزق، سوى التوجه إلى الحكومة البريطانية في بادئ الأمر على أمل الحصول على معونات وقروض مالية بضمان إيرادات جمارك الموانئ الفارسية المطلة على الخليج العربي. لكن مساعي الشاه لم تكلل بالنجاح بسبب انعدام الثقة بين الحكومتين الفارسية والبريطانية، نتيجة لتجارب وخبرات سابقة. وقد طالبت بيوت المال البريطانية الحكومة الإيرانية بإعطاء ضمانات كافية للحصول على القروض، مقابل وضع إيرادات الجمارك في الموانئ الخليجية تحت تصرف مراقبين ماليين، ووافقت الحكومة الإيرانية في بادئ الأمر على أن تبدأ بمينائي بوشهر وكرمان إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاقية مرضية، لكن هذا المشروع توقف بعد مطالبة المسؤولين الإيرانيين لمظفر الدين شاه بعدم التصديق على الاتفاقية، إذ أن ذلك يعني خضوع الساحل الشرقي للخليج العربي بأكمله للسيادة البريطانية. ولذلك فإن البريطانيين خسروا فرصة ثمينة لاستكمال السيطرة التامة على جميع أجزاء الخليج(٥٠).

وفي عام ١٩٠٠ استغل الروس الظروف الاقتصادية المتدهورة في إيران، ورفض البنوك البريطانية مساعدتها، وتقدموا بعرض قروض على الحكومة الإيرانية بمبلغ مليونين وربع مليون جنيه إسترليني. وقد تضمنت الاتفاقية أن تدفع الحكومة الايرانية قروضها الخارجية من هذا المبلغ، وألا تقترض من أى دولة أجنبية إلا بعد موافقة روسيا.

لقد أثبتت روسيا تفوقها وسيطرتها على السياسة الايرانية منذ توسعها فى آسيا الوسطى، ويتضح ذلك من خلال الاتفاقيات التى عقدت بين الدولتين بدأ من اتفاقية تركمان جاى وما بعدها. وقد فرضت جميعها شروطاً قاسية على الحكومة الإيرانية، كما حصل في هذه الاتفاقية، حيث أن إيران لم تستفيد من هذا القرض، والتزمت بنصوص الاتفاقية ودفعت معظم ديونها من البنوك الروسية والبريطانية، وكان عليها أن تلجأ إلى روسيا مرة ثانية طالبة منها قروضاً أخرى في عام ١٩٠٢ بالشروط السابقة(٥١).

حاول مظفر الدين شاه وبضغوط من الرأي العام الإيراني أن يحرر دولته من الاعتماد على الدول الأوروبية، فبدأ في تنمية الموارد الاقتصادية لبلاده مثل تنظيم الرسوم الجمركية في موانئ الخليج وبناء السدود، وشق الطرق بين المدن والموانئ الايرانية الرئيسية[٥٢]، ولتحقيق هذا الغرض كانت إيران بحاجة ماسة إلى المساعدات المالية، فقامت روسيا بتقديم المساعدات لبناء شبكة الطرق التجارية بين بحر قزوين والعاصمة طهران. ويلاحظ أن المساعدات الروسية كلها انصبت في قنوات إصلاحات البنية الأساسية للاقتصاد الإيراني، خاصة في المناطق الشمالية، بينما لم تستفد موانئ الخليج والمناطق الجنوبية من المساعدات الروسية. وكانت روسيا هي المستفيدة الوحيدة من هذه المساعدات، حيث ازدهرت التجارة الروسية مع إيران، وحصلت على امتيازات مشجعة من الحكومة الإيرانية، وانتشرت البعثات التجارية الروسية في المدن والأقاليم الإيرانية المختلفة، حتى في منطقة الخليج، حيث فتح الروس قنصلية لهم في ميناء لنجة[٥٣].

وكانت إيران بحاجة إلى المزيد من المساعدات والقروض الأجنبية، لاستكمال مشاريعها الإنمائية، حيث حصلت على قروض من بريطانيا في عام ١٩٠٣ بعد موافقة روسيا، وحصلت بموجبها على امتيازات ضخمة في غرب إيران وجنوبها، مثل التنقيب عن البترول في إقليم عربستان.

ورغم هذا التفوق الروسي، إلا أن روسيا لم تستحوذ على الساحل الشرقي من الخليج، وأصبحت هذه المناطق تحت النفوذ البريطاني، كما أن الحوار كان مستمراً بين الدولتين الإيرانية والروسية، للمحافظة على استقلال إيران ووحدة أراضيها.

ازدادت المخاوف الروسية والبريطانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لتضاعف جهود ألمانيا في الدخول في مواجهة حربية مع الدولتين في الشرق، فأرسلت ألمانيا مجموعة من خبرائها إلى الآستانة لإنجاز مشروع سكة حديد بغداد عام ١٩٠٠م، وكان من المفترض أن يصل إلى الكويت. كما شاركت الشركات الألمانية حكومتها في تثبيت أقدامها في الخليج العربي، فأسس روبرت ونكوس Robert Wonckhaus شركة لتجارة الصدف واللؤلؤ في الخليج العربي في عام ١٩٠٣، كما فتحت ألمانيا قنصليتها في بوشهر في عام ١٩٠٤، لمتابعة مصالحها الاقتصادية[٥٤].

كل هذه الأمور جعلت الدولتين الروسية والبريطانية تعيدان النظر في مواقفهما في الخليج

العربي، وكانت بريطانيا في وضع لم يكن يسمح لها بمتابعة التحركات الألمانية بشكل جيد، إذا ما قيس بحجم مصالحها في المنطقة لانشغالها في جنوب أفريقيا(٥٥). إلا أنها أدركت خطورة الموقف، فقام اللورد كيرزون نائب حكومة الهند برحلة تفقدية إلى الخليج في عام ١٩٠٣ على رأس حملة عسكرية ضخمة لبث الرعب والطمأنينة في آن واحد في نفوس السكان، ولإثبات أن القوات البريطانية قادرة على الدفاع عن المنطقة ضد أي قوة خارجية. وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح اللورد لانسدون Lord Nsdoene وزير خارجية بريطانيا آنذاك حيث أكد أهمية الخليج بالنسبة للحكومة البريطانية، فأعلن في مجلس العموم "أن حصول أي دولة على موطئ قدم لها على جانبي الخليج يمثل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية، وعلينا مقاومة ذلك بشتى الطرق والوسائل"(٥٦).

وفيما يتعلق بروسيا فقد اتخذت الاحتياطات الكفيلة لضمان الحفاظ على مصالحها في إيران عامة وفي شمالها خاصة، وقامت بتحريض الإيرانيين الموالين لها ضد التدخل الألماني، إضافة إلى أنها أوقفت قواتها على طول الحدود الشمالية لإيران في حالة استنفار مستمر، تحسباً لأي عملية عسكرية.

وقد انضمت إلى هاتين القوتين فرنسا التي تعتبر العدوة التقليدية لألمانيا في أوروبا، وكون ثلاثتهم تحالفاً ثلاثياً ضد ألمانيا حيث وقعوا على اتفاقية بهذا الخصوص في عام ١٨٩٤ وسميت بالاتفاق الودي ENTENTE CORDIALE وكان لفرنسا دور بارز في إزالة الخلافات بين روسيا وبريطانيا حول المسألة الشرقية، فقامت بوساطة ناجحة حيث أسفرت عن عقد اتفاقية في ٣١ أغسطس ١٩٠٧ لتقسيم مناطق نفوذ الدولتين في آسيا(٥٧).

وفيما يتعلق بإيران فقد قسمت إلى ثلاث مناطق: فاستحوذت روسيا على الأقاليم الشمالية من إيران، مثل منطقة قصر شرين وأصفهان ويزدوخوان إلى الحدود الأفغانية، بينما بقي الساحل الشرقي من الخليج تحت النفوذ البريطاني، ابتداء من بندر عباس وكرمان إلى الحدود الأفغانية، وهي مناطق إستراتيجية للدفاع عن شبه القارة الهندية.

ولم يبق لإيران سوى المناطق الوسطى الجبلية والصحراوية وهي أقل مناطق إيران خصوبة وأكثرها ندرة للمياه.

وهكذا ثار الشعب الإيراني ضد هذه الاتفاقية المجحفة وطالب حكومته باتخاذ إجراءات تعيد لإيران حريتها واستقلالها، وكان من ثمار هذه المعارضة الإيرانية وضع دستور عصري لإيران في عام ١٩٠٩م.

* * *

الهوامش

١- سيد تقي نصر، إيران دربرخورد با استعمار كران، طهران، ١٣٦٢هـ.ش، ص٨٦.

2- Mahrashtra State Archives Bombay.

Government Gazeteere, Vol. 1567 of 1862.

Proclamation, from edmonstons.

3- B. Martim, Persian, German Diplomatic Relation, 1864 – 1914 p.39.

4- Kazemdadeh, Firuz, Russia and Britain In Persia 1968, P. 165 London 1968.

5- Times of August 31st, 1901.

6- National Review, November and December 1901.

7- Greaves, Rose Louise, Persia and the defence of India 1884 – 1892, London, 1959.

8- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 247.

9- Popwski, Joseph: The Rival Powersin Central Asia, p. 30.

10- Entner, Marvin: Russo? Persian Commercial Relation. 1828– 1914, University of Florida, 1965, p.30.

11- Quarterly Revien, Article on Persia and the Persian Gulf, 1202, Vol., 1959, 389, p. 248.

١٢- مصطفى عقيل، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه القاجاري ١٨٤٨ – ١٨٩٦. الدوحة، ١٩٨٧، ص ٤٤.

١٣- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ترجمة ديوان سمو أمير دولة قطر، جـ١، ص ٥٢٢.

١٤- مصطفى عقيل، مرجع سابق، ص ١٧٢.

15- Letter from India. Vol., 22, from R. Thomson to Haji Mirza Hussein Khan, January, 10. 1879.

١٦- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، جـ٥، ص ٣٠٩٩.

١٧- نفسه، ص ٣١١٨.

18- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 248.

١٩- مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ – ١٧٦٣، بيروت، ١٩٨١، ص ١٣٠.

20- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 250.

٢١- بخفقلي حسام مغري، تاريخ روابط سياسي إيران بادنيا، طهران، ص ٦٤٩.

٢٢- مصطفى عقيل، سياسة إيران في الخليج العربي، ص ٢٦٢.

٢٣- محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس، در قرن ١٩، طهران ١٣٥٣، جـ٤، ص ١٥٢.

٢٤- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ص ٢٠٥٨.

٢٥- نفسه، ص ٢٠٧١.

٢٦- عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٦٠.

27- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 252.

28- Chirol, Vadianvalentine, the Middle East or Question or some Political problems of Indian defence, Pp. 188.

٢٩- روابط إيران وألمانيا، در رمان ناصر الدين شاه. ص ١٦٦.

30- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit, p. 253.

٣١- روابط إيران وألمانيا، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٣٢- مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي، ص ١٣٧.

٣٣- نفسه، ص ١٧٩.

٣٤- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، جـ١، ص ٥٠١.

35- Watson, Hugh Seton – Watson, the Russlan Empire 1801 – 1917 Oxford, 1907, p. 500.

٣٦- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ص ٥٠١.

37- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 250.

38- Mahan, Capt, The problem of Asia, p. 119; Letter to the morning post, 10th. December 1901.

٣٩- فريدون ادميت، امير كبير دايران، طهران، ١٣٣٤. ط٢، ص ٢٤٦.

40- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 259.

٤١- اسكندر ولدم، سلطة جويان واستعمار كران در خليج، فارس، طهران، ١٣٦٣هـ. ص ٢٩٥.

٤٢- مصطفى عقيل، سيلسة إيران في الخليج العربي، ص ٢٠٠.

٤٣- عبدالرضا هاشنك مهدوي، تاريخ روابط خارجي إيران، طهران ٢٥٣٥، شاهنشاهي، ص ٣٠٦.

٤٤- يلدز سرايا، وثيقة عثمانية صادرة باللغة العربية.

٤٥- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ج١، ص ٤٧٥.

٤٦- أوراق يلدز، رقم البحث ٣٩٦٨، ١٩ ربيع الآخر ١٣٠٩، الأرشيف العثماني.

47- Archives du Ministere de affaire, Etrance flsie, Ocesvir, Houwell Serie, Mascat, 1891 – 1916.

مذكرة من باريس ١٧ فبراير ١٩٠٣.

٤٨- اسكندولرم، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

٤٩- محمود افخشار يزدي، سياست أوروبا در إيران، اوراخي جند از تاريخ سياسي ودبلوماسي، طهران ١٣٥٨، ١٩٧٩، ص ٤٨٢.

50- Article on Persia and the Persian Gulf, Op. Cit., p. 264.

٥١- عين كبا نفري، كشف تلبيس با دورتي وكير نك انكليس، طهران، ٣٦٣هـ.ش، ص ٣٥.

٥٢- ج.ج. لوريمر، مرجع سابق، ص ٣٠٣٧.

٥٣- سيد تقي نصر، مرجع سابق، ص ١١، ٣١٠.

٥٤- محمد حسن العيلة، أواسط آسيا الإسلامية من الانقضاض الروسي والجذر البريطاني. الدوحة، ١٩٨٦، ص ٢٦٠.

٥٥- عبدالرضا ها شنك، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

٥٦- نفسه.

57- Royal Central Asian society journal, the Persian Gulf, Lieut. Colonel, p. 349.

الفصل الرابع

قيام دولة البوسعيد في عمان

- التطورات الاقتصادية والعسكرية التي شهدتها عمان في عهد سلطان بن سيف.
- التفكك الأُسري والعصبية القبلية.
- الغزو الفارسي لعمان.
- بيعة الإمام أحمد بن محمد بن سعيد البوسعيدي.

الفصل الرابع

قيام دولة البوسعيد في عمان

التطورات الاقتصادية والعسكرية التي شهدتها عمان في عهد سلطان بن سيف.

بعد أن فقد البرتغاليون نفوذهم في منطقة الخليج العربي في عام ١٦٢٢م انفسح المجال أمام القوى المحلية من العرب والفرس كي يمارسوا نشاطاً ملاحياً رائداً، وحاولت هذه القوى أن تبسط سيادتها وسيطرتها على الجزر والموانئ المطلة على جانبي الخليج العربي، لكن تعاظم الخلافات بين الفرس والعمانيين حال دون الاستمرار في إنجاح مساعي الطرفين وتحقيق أحلام وطموحات كل منهما.

يجدر بنا أن نوضح حالة دولة اليعاربة وما وصلت إليه من قوة قبل أن نتناول العوامل التي أدت إلى ظهور دولة البوسعيد في عمان في منتصف القرن الثامن عشر، فقد شهدت عمان منذ العقد الثاني من القرن الثامن عشر (١٧١١- ١٧١٩م) نهضة اقتصادية وعسكرية لم تشهدها هذه المنطقة من قبل. فقد نجح الإمام سيف بن سلطان في توحيد معظم القبائل العمانية التي كانت متفرقة ومختلفة فيما بينها، كما قام بتتبع فلول البرتغاليين في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية والسواحل الشرقية لأفريقيا، إضافة إلى ما قام به من الإصلاحات الاقتصادية، حيث أولى عناية خاصة بحفر الآبار وغرس الأشجار المثمرة ولاسيما النخيل في جميع أنحاء عمان[١].

أما على الجانب العسكري فقد لعبت القوات البحرية العمانية دوراً كبيراً، حيث غدا أسطولهم مصدر خوف وهلع لجميع القوى الأوروبية المتواجدة في مياه الخليج العربي، وكان هذا الأسطول يتراوح ما بين ٢٤ و ٢٨ مركباً متباينة الأحجام. وقد تحدثت العديد من المصادر العمانية والأجنبية عن الأسطول العماني واستعداداته البحرية، حيث ذكرت هذه المصادر أن إحدى سفن الأسطول قد ثبت على ظهرها ثمانية مدافع، في الوقت الذي وصل فيه عدد جنود الجيش أكثر من ستة وتسعين ألف فارس[٢]، وإن كنا نعتقد أن هذا العدد مبالغ فيه.

وقد دفع ذلك شركة الهند الشرقية البريطانية إلى الاعتقاد بأنها ستفقد السيطرة على مياه الخليج إذا ما استمرت التهديدات العمانية لسفنها، لذلك اتخذت إجراءات وقاية ضد السفن العمانية .

أما العمانيون فلم يكتفوا بمهاجمة السفن الأجنبية في مياه الخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإنما وصلت غاراتهم إلى سواحل مليبار ومدراس[٣]. ونتيجة لهذا النشاط البحري فقد تعرض العمانيون لانتقادات قاسية من قبل مجموعة من الرحالة الأجانب حيث وصفوهم بالقسوة والوحشية، بينما تناسوا ما فعله الأوربيون ولاسيما البرتغاليون عند غزوهم لشبه القارة الهندية والمحيط الهندي والخليج العربي ضد العرب والمسلمين[٤].

اعتمد العمانيون في نشاطاتهم البحرية على عنصر المفاجأة، وساعدهم على ذلك معرفتهم بالمنافذ والثغور في مياه الخليج والمحيط الهندي. وقد اشترك مع الأسطول العماني مجموعة من السفن الأجنبية الصنع بجانب السفن المحلية[٥]، ذلك أن صناعة السفن المحلية لم تصل إلى الدرجة التي تمكنها من مواجهة الأساطيل الأوروبية المتطورة، وعلى الرغم من ذلك فقد تميزت البحرية العمانية على الرغم من حداثتها بنظام عسكري دقيق لم يكن بأقل من مثيلاتها من البحرية البريطانية والهولندية وغيرهما .

لقد تزايدت الطموحات العمانية في المنطقة بسبب الإنجازات الاقتصادية والإدارية والعسكرية الكبيرة التي حققتها دولة اليعاربة في أواخر عهدها، فلم تقتصر أهدافها على مواجهة المصالح الأجنبية والإغارة على السفن العابرة في البحار، وإنما أرادت أن تكون لها امتيازات وحقوق تفوق مصالح الدول ذات النفوذ في المنطقة، وأصبح الساحل الشرقي من الخليج من المناطق التي تطلع إليه العمانيون لعدة أسباب منها:

١- الصلات التاريخية القديمة التي تربط الساحلين .

٢- الانتقام من الدولة الصفوية التي فتحت ميناء كينج كقاعدة تجارية للبرتغاليين منذ عام ١٦٢٥ .

٣- تطلعات الدولة الصفوية إلى عمان منذ تحرير جزيرة هرمز في عام ١٦٢٢ حيث

حاول الشاه عباس الأول تتبع فلول البرتغاليين إلى مسقط لأغراض توسعية[٦].

ولذلك انتشرت الفوضى في الموانئ والمدن الفارسية المطلة على الخليج بعد أن قام العمانيون بمواجهتها، وتسربت الشائعات بين أهالي بندر عباس بأن السفن العمانية تنوي الإغارة على هذا الميناء مثلما أغارت من قبل[٧] على ميناء كنج ضد الوكالة البرتغالية[٨].

والجدير بالذكر أن فارس كانت تمر بظروف حرجة نتيجة التنافس الهولندي البريطاني منذ عام ١٦٢٨ على احتكار الأسواق الفارسية من جهة وكذلك الغزو الأفغاني لأراضيها في عام ١٧١٩[١١٧] من جهة أخرى، فانتهز الإمام سلطان بن سيف هذه الفرصة بأن طلب من الشاه أن يعامل العمانيين معاملة الأوربيين في الأراضي الفارسية، بأن يمنحهم الحقوق والامتيازات التي منحها للبريطانيين والهولنديين والبرتغاليين، وقد حذر الإمام الشاه بأنه إذا رفض الاستجابة للمطالب العمانية، فإنه سيهاجم ميناء بندر عباس ويدمره[٩].

كان على الحكومة الفارسية أن تأخذ التهديدات العمانية مأخذ الجد بعد أن أثبتوا جدارتهم في الحروب البحرية، وأصبحت دولتهم المنافس الوحيد لفارس في الخليج بل تفوقت عليها وهددت المدن والموانئ والجزر الواقعة في الخليج العربي في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، بينما لم يكن بإمكان الحكومة الفارسية مقاومة القوات العمانية حيث كان الفرس يعانون من النقص الشديد في القوات البحرية ، فاتجهت الحكومة الفارسية إلى شركة الهند الشرقية لمعاونتها ضد العمانيين وإخضاع مسقط لها، وقد وعدت فارس الشركة بمنحها امتيازات سخية في مسقط إذا أخضعت لسيادتها[١٠].

لم تتحمس شركة الهند الشرقية للعروض الفارسية بعد أن غدت عمان قوة كبيرة، ولم يكن من مصلحتها أن تتورط في نزاعات محلية غير مضمونة النتائج، إضافة إلى أن المنافسة بين هاتين القوتين كان يخدم المصالح البريطانية في الدرجة الأولى، ليس هذا فحسب بل كانت الضرورة تحتم بقاء القوات البريطانية في شبه القارة الهندية لقمع الحركات التحررية وتثبيت أقدامها هناك .

لعل الشركة أدركت أن الفرس لا يلتزمون بتعهداتهم، حيث أن حكومة الشاه امتنعت سابقاً

عن دفع نصيب الشركة البريطانية من عوائد جمارك بندر عباس والتي تم الاتفاق عليها بين الدولتين، وكان هذا مبرراً كافياً لامتناع الشركة عن مساعدة الفرس ضد العمانيين.

ومع ذلك فإن الشركة كانت حريصة على أن لا تفقد مكانتها لدى الشاه، كي لا تتقدم حكومته بطلب المساعدة من الهولنديين المنافسين لها في المنطقة، ولذلك اقترح وكيل الشركة على مجلس الإدارة في سورات أن تبيع عدداً من السفن الانجليزية الصغيرة لحكومة الشاه للدفاع عن أراضيها، لكن رفض المجلس التورط في النزاعات بين عمان وفارس، ولعل سبب الرفض هو تخوف الشركة من احتمال تأسيس قوى بحرية محلية أخرى فيتعرض الخليج للخطر فتزداد المنازعات البحرية بين هذه القوى(١١).

أما البرتغاليون فقد أبدوا استعدادهم لمعاونة فارس في عام ١٦٩٦ حيث أعاروا بحرية الأخيرة عدداً من السفن، فعلم العمانيون بذلك فأصبحت وكالات البرتغاليين التجارية وقواعدهم العسكرية في كنج والسواحل الشرقية لإفريقيا عرضة للانتقام من البحرية العمانية(١٢)، وكان ذلك إيذانا بقيام إمبراطورية عمانية شاسعة في عهد دولة البوسعيد في سواحل أفريقيا الشرقية.

التفكك الأسري والعصبية القبلية:

على الرغم من استمرار تفوق البحرية العمانية في عهد الإمام سلطان بن سيف بن سلطان (١٧١١ – ١٧١٨) إلا أن بوادر التفرقة والتفكك قد ظهرت في عمان بشكل ملحوظ. وقد سعى الإمام سلطان إلى نشر الأمن والاستقرار في ربوع عمان، والقضاء على النزاعات القبلية والخلافات الأسرية وإبقاء دولة اليعاربة قوية، فقامت البحرية العمانية في عهده بالعديد من العمليات الناجحة في مياه الخليج حيث تمكنت من إخضاع جزر لارك وهرمز وقشم لمسقط، كما تمكن العمانيون من الاستيلاء على البحرين في عام ١٧١٨ (١٣). وقد حاول الفرس استعادة الجزر التابعة لبندر عباس التي فقدوها، إلا أن الغزو الأفغاني لبلادهم في عام ١٧١٩ حال دون تمكنهم من استرداد هذه الجزر(١٤).

تدهورت الأوضاع الداخلية في عمان بعد وفاه الإمام سلطان مباشرة نتيجة الصراعات الأسرية والعصبية القبلية، حيث لعبت العصبية القبلية الدور الأكبر في وضع نهاية لهذه الدولة،

فتناحر العمانيون فيما بينهم بعد ظهور الهناوية والغافرية وكان المذهب الإباضي في عمان هو المذهب الرسمي، ونظام الإمامة في عمان يحظى بشعبية كبيرة، لكن النظام الوراثي لم يلق ترحيباً كبيراً هناك، خاصة أن الإمام كان يُختار من قبل أهل الحل والعقد ثم يبايع من قبل العامة(١٥).

بعد وفاة الإمام سلطان شغر منصب الإمامة، فانقسم العمانيون إلى فئتين إحداهما ناصرت سيف بن سلطان وهو صغير السن ووصيه يعرب بن بلعرب، بينما ناصرت الفئة الثانية وهي من العلماء والأعيان مهنا بن سلطان. وحجة العلماء في ذلك أن إمامة الصبي لا تجوز، وقالوا لا تجوز إمامته في الصلاة فكيف يبايع إماماً يتولى الأحكام ويلي الأموال والدماء والفروج، ولا يجوز أن يقبض ماله ومال الأيتام والأغنياء من لا يملك أمره(١٦).

وهكذا رفض هؤلاء مبايعة سيف لهذا السبب وأعلنوا إمامة مهنا بن سلطان، وكان هذا الإمام زوجاً لأخت الإمام الراحل، ويروى أنه كان إدارياً ناجحاً، حيث قام بإصلاحات إدارية واقتصادية في الدولة. وعلى الرغم من مراجعته للعلماء في الأمور الشرعية والدينية إلا أن أهل عمان لم يعترفوا به إماما على الرغم من جهوده في مساعدة الشعب، فقد أمر بإسقاط الضرائب عن كاهلهم (١٧)، لكن اهتماماته بالإصلاحات لم تشفع له عند أهل عمان من العامة الذين انضموا إلى سيف بن سلطان ويعرب بن بلعرب .

تمكن يعرب من قتل مهنا وأُعلن سيف إماماً على عمان، ولكن كان إماما اسمياً بينما أصبح يعرب الحاكم الفعلي للدولة. ولم تنقض فترة طويلة من الزمن إلا وثار العمانيون مرة أخرى على يعرب بسبب تجاهله التام لوصية سيف ومخالفاته الكثيرة أثناء حكمه، وقد تولى أهل الرستاق زعامة المعارضة ضد يعرب. وهكذا أصبحت عمان مرتعاً للخلافات الأسرية والعصبية القبلية، حيث طلب أهل الرستاق من بلعرب بن ناصر وهو خال الإمام أن يعزل يعرب بمساندة قبائل الهناوية التي تنتسب إليها اليعاربة، ونشب صراع مرير راح ضحيته أكثر من مائة وخمسين قتيلاً، إلى أن تمكن بلعرب من عزل يعرب وأعلن سيف إماماً على عمان للمرة الثانية في عام ١٧٢٣.

لم تستقر الأوضاع في عمان بعد عام ١٧٢٣، بل تضاعفت معاناة العمانيين عندما انقسموا إلى غافرية بزعامة محمد بن ناصر الغافري، الذي كان والياً على البحرين من قبل دولة اليعاربة، وبعد تولي بلعرب بن ناصر الإمامة جاء محمد بن ناصر ومعه جماعة من قومه من الغافرية إلى

الرستاق لمبايعة الإمام سيف وبلعرب بن ناصر، إلا أن الأخير لم يحسن استقباله وهذا ما دفع محمد بن ناصر إلى اتخاذ مواقف عدائية ضد الإمام سيف وبلعرب بن ناصر، وهكذا خرج محمد بن ناصر الغافري ومعه قبيلته وأنصاره، ثم انضمت إليه مجموعة من القبائل العمانية من أهالي بهلي وبدو الظاهرة وبني ريم وبني قطب والنعيم إضافة إلى يعرب بن بلعرب الذي خلع من قبل بلعرب بن ناصر، وأقامت هذه القبائل حلفاً قوياً ضد التيار الآخر من الهناويين تيار (سيف بن سلطان).

تمكن التكتل الغافري من إلحاق هزائم متكررة بالإمام سيف وأتباعه، ولم يجد الإمام سيف بداً سوى التوجه إلى بلوشستان حيث جند مجموعة من البلوش المرتزقة ضد العمانيين[١٨].

أراد محمد بن ناصر أن يوقف نزيف الدم العماني، فاجتمع بالعلماء والأعيان ورؤساء القبائل من أنصاره وأعلن تنازله عن الإمامة.

ويعتقد أن هذه كانت خطة سياسية من محمد بن ناصر ليتأكد من ولاء القبائل العمانية له، وقد تحققت رغبته حين رفض المجتمعون تنازل محمد بن ناصر وأعلنوا تجديد ولائهم له في عام ١٧٢٧ خوفاً من تضاعف المحنة التي كانت تعانى منها عمان.

الغزو الفارسي لعمان:

أما سيف بن سلطان الذي بلغ في ذلك الوقت سن الرشد الذي يؤهله أن يتولي مهامه كإمام على عمان، فقد زاد من طموحاته وتمسكه بحقه الوراثي واعتقد أنه لا يزال يحظى بشعبية لدى الفئة التي ناصرته قبل ذلك، ولكن بسبب تصرفاته وسلوكه المخالف للشريعة الإسلامية طبقاً لثوابت المذهب الإباضي خسر شعبيته، وحاقت الهزائم بأعوانه وجنوده من المرتزقة، لذلك طلب من الحكومة الفارسية إرسال قوات لردع خصومه من الغافرية.

ويعتبر نادر شاه أول من أسس من الحكومات الفارسية قوة بحرية في مياه الخليج وأسند قيادتها إلى لطيف خان، وكان هذا القائد يتطلع إلى التوسع في الساحل العربي من الخليج، واتخذ من طلب الإمام سيف باباً للنفاذ منه إلى احتلال عمان وإخضاعها للحكومة الفارسية[١٩].

رحب نادر شاه بهذه الفكرة واقترح تشكيل قوة برية وبحرية للتوجه إلى عمان، وبذل كل ما في وسعه لإنجاح هذه المهمة حيث أشرف بنفسه على تعبئة القوات، كما أمر بتشكيل هيئة لدراسة المنطقة وتكون عوناً لقواته وتمدها بالمعلومات اللازمة، وكان نادر يهدف من ذلك ضم عمان والبحرين إلى فارس إضافة إلى طموحاته في السيطرة التامة على مياه الخليج .

وفي ١٤ مارس ١٧٣٧ أبحرت القوات الفارسية، المؤلفة من أربع سفن كبيرة وسفينتين متوسطتين وعدد آخر من السفن والزوارق الصغيرة من ميناء بوشهر بقيادة لطيف خان، وانضم إلى هذه القوة أنصار سيف بن سلطان. وقد تمكنت القوات المتحالفة من إلحاق الهزائم بمحمد بن ناصر ويعرب من بلعرب في رأس الخيمة، ثم اكتشف سيف بن سلطان فيما بعد أن القوات الفارسية لم تأت لمساعدته وإنما جاءت لإخضاع عمان للسيادة الفارسية، ونشب خلاف شديد بينه وبين لطيف خان حيث انسحب الأخير إلى جلفار. وعلى الرغم من ذلك لم يتعظ بما جلبه على البلاد من دمار بل ازداد سوءاً وقسوة على الشعب العماني، فقام العمانيون بثورة ضده، وأعلنوا خلعه وعقدوا البيعة لسلطان بن مرشد في عام ١١٥٤هـ/ ١٧٤٢م وهو أحد أفراد أسرة اليعاربة[٢٠] .

رفض سيف بن سلطان ما اتفق عليه أهل الحل والعقد من العمانيين، بل قاوم بكل ما أوتي من قوة لكن إمكاناته كانت ضعيفة، وحرصاً منه على أن يحتفظ بمنصبه استنجد مرة أخرى بالقوات الفارسية المتواجدة في عمان. وقد بعث نادر شاه إمدادات أخرى لقواته بقيادة محمد تقي خان، وكان سيف قد وعد الحكومة الفارسية بأنه سوف يقدم ولاء الطاعة ويعترف بالسيادة الفارسية على عمان، ويدفع الضرائب والإتاوات لحكومتها إذا تمكنت القوات الفارسية من إعادة حقوقه[٢١] .

وعلى الرغم من أن التجارب السابقة لسيف بن سلطان مع القوات الفارسية التي جاءت إلى عمان ليست لنصرة الإمام المخلوع وإنما لأهداف توسعية إلا أن سيفاً طلب من هذه القوات التدخل ضد بني قومه[٢٢] ، وبهذا فقد ثقة العمانيين إلا من بعض أعوانه المقربين، أما الإمام سلطان بن مرشد فقد انسحب إلى مدينة صحار استعداداً لمواجهة حلف سيف ونادر شاه.

كانت الأحداث التي جرت في عمان من الخلافات الأسرية والعصبية القبلية والتدخل الفارسي، مؤشراً على أن أسرة اليعاربة التي استطاعت أن تجعل عمان تتمتع بالازدهار الاقتصادي

والنمو التجاري طيلة قرن من الزمان، قد وصلت إلى نهايتها بسبب مغامرات حكامها وتصرفات قادتها وأمرائها، وبذلك فقدت هذه الأسرة أهليتها لحكم البلاد.

لقد تفاقمت المعاناة والمشاكل وكانت عمان بحاجة إلى شخص قوي يعيد أمجادها ويخلصها من القوة الغازية ويعمل على توحيد القبائل والأقاليم، فقيض الله أحمد بن سعيد البوسعيدي لذلك، تلك الشخصية التي ظهرت على المسرح السياسي في تلك الفترة ولعبت دوراً بارزاً في الخليج، وأسست إمبراطورية شملت عمان والجزر والموانئ الواقعة في الخليج، إضافة إلى أجزاء من السواحل الشرقية لإفريقيا، ويعتبر أحمد بن سعيد مؤسس الدولة البوسعيدية التي أسست في عام ١٧٤١ وما زالت باقية حتى وقتنا هذا.

جاء في صدارة أولويات أحمد بن سعيد تحرير عمان من القوات الفارسية الغازية التي استنجد بها سيف بن سلطان لقمع الحركات المعادية له، وقد رابطت هذه القوات في مدينة رأس الخيمة على إثر الهزائم التي حاقت بها في عمان، إضافة إلى الخلافات الشديدة التي ظهرت بين سيف بن سلطان وهذه القوات.

استعدت القوات الفارسية للتدخل في الصراعات القبلية في عمان لمناصرة سيف بن سلطان، بعد أن وصلت إمدادات جديدة تكونت من ستمائة جندي وعدد من السفن الصغيرة وسفينتين كبيرتين اشترتها الحكومة الفارسية من بريطانيا، وقد التحمت هذه القوات وأنصار سيف بن سلطان مع قوات الإمام سلطان بن مرشد، ونجحت في احتلال العديد من المدن الهامة مثل بُهلى ونزوى ثم دخلت مدينة مسقط دون مقاومة، لكنها لم تتمكن من الاستيلاء على حصن مسقط، وعلى الرغم من هذه الانتصارات التي أحرزتها القوات الفارسية في المناطق المختلفة في عمان، إلا أن الظروف الداخلية في فارس وبسالة العمانيين حالت دون بقائها فترة طويلة هناك.

نشبت خلافات شديدة بين لطيف خان قائد القوات الفارسية وميرزا تقى خان حاكم إقليم فارس حول السلطة في إقليم فارس وعما،ن ونجح ميرزا في التخلص من منافسه القوي لطيف خان عندما دس له السم في طعامه، وبذلك فتح المجال أمام ميرزا تقي خان لاتخاذ قراراته دون الرجوع إلى السلطة المركزية في بلاده، فهاجم صحار، وأمام إصرار العمانيين وبسالتهم في الحرب توقفت هذه القوات أمام أسوار المدينة، وجوبهت بمقاومة عنيفة من المدافعين، فقفل راجعاً

إلى جلفار بينما بقيت قواته تحاصر حصن صحار.

وهنا أدرك سيف بن سلطان فداحة ما أقدم عليه، وأن زمام الأمور قد أوشك أن يفلت من يده بعد أن قبض الفرس على مسقط ولم يسلموه قيادها، وأيقن أن الفرس يضمرون له السوء ويخططون للاستيلاء على عمان وضمها إلى مملكتهم، فتركهم عند صحار وذهب إلى الحزم خفية، وقال لبعض المقربين له إن هذا المكان أي الحزم هو قصره وقبره بعد أن أضحى مُبغضاً من القاصي والداني[٢٣].

كان الإمام سلطان بن مرشد يقيم في الرستاق في ذلك الوقت، فلما وصله نبأ سقوط مسقط ومطرح وقسوة حصار الفرس لصحار، جمع جيشاً من الرستاق والظاهرة ووادي بني غافر ومضى بهم إلى صحار، غير أنهم تفرقوا عنه عند الخابورة ولم يبق معه إلا مائتان خاض بهم معارك ضارية مع كتيبة من القوات الفارسية وفق في أغلبها، غير أنه قد فقد معظم قواته وتفرق عنه الباقون، فانتهى به المقام إلى حصن صحار مع المحاصرين وهو مثخن بجراحه، فلبث هناك ثلاثة أيام على قيد الحياة ثم وافاه الأجل، ثم مات بعده سيف بن سلطان بأيام قليلة في حصن الحزم، في الوقت الذي كانت فيه الحرب قائمة على قدم وساق بين الفرس وأحمد بن سعيد[٢٤]، وعلى العموم بدأ نجم أحمد بن سعيد البوسعيدي يعلو بين القبائل العمانية لتميزه بالجراءة والشجاعة.

استمر حصار القوات الفارسية لمدينة صحار مدة تسعة أشهر، واستطاع واليها أحمد بن سعيد أن يقاوم الغزاة على الرغم من أن إمداداته قد أوشكت على النفاد. وظلت القوات الفارسية تقذف المدينة ليلاً ونهاراً بالمدافع الثقيلة[٢٥]، فاضطر السيد أحمد لطلب الهدنة، وعقدت اتفاقية بين الجانبين الفارسي والعماني في يوليو ١٧٤٢ بعد أن فقد السيد أحمد بن سعيد الأمل في وصول إمدادات من قبل القبائل العمانية.

ومن ضمن شروط هذه الاتفاقية:

- إعادة تعيين السيد أحمد بن سعيد حاكماً على مدينة صحار.
- أن تدفع عمان ضريبة سنوية لفارس[٢٦].

لم تكن هذه الاتفاقية استسلاماً كما ذكرت بعض المصادر المحلية وغيرها، وإنما كانت مناورة سياسة من أحمد بن سعيد الذي استهدف من وراءها عدة أمور منها:

- وقف إراقة دماء العمانيين بعد أن نفدت جميع المؤن والذخائر الحربية الموجودة في الحصن.
- إعادة بناء قواته استعداداً لخوض الجولة الثانية بهدف التحرير الشامل.
- تأمين الجو في البلاد بعد شغور منصب الإمامة عقب وفاة سلطان بن مرشد، خشية أن يحتدم الصراع والفتن بين العمانيين نتيجة لهذا الفراغ السياسي.
- إعادة توحيد الأقاليم والمدن العمانية التي أصبحت منقسمة إلى شبه دويلات وإمارات صغيرة، إذ كان السيد أحمد بن سعيد يحكم صحار بينما أصبحت مسقط تحت سيطرة الفرس، في حين أن محمد بن سالم الندابي كان والياً على بركة، إضافة إلى أن بقية المدن كانت تحت إدارة رؤساء القبائل والعشائر[٢٧].

وبذلك نجح أحمد بن سعيد في توطيد مركزه وضمن تأبيد القبائل والعشائر العمانية، هذا إلى جانب أن الحكومة الفارسية قد اعترفت به رسمياً حاكما لعمان[٢٨]، حيث أصبح الطرف الرئيسي في هذه الاتفاقية، وبذلك تزعم حركة التحرير ضد الوجود الفارسي.

لقد أحس شيوخ عمان أن الأوضاع قد ساءت، وأن عمان بحاجة إلى إمام قوي يستطيع أن يوحدها، لاسيما وأن المذهب الإباضي لا يجيز وجود أكثر من إمام للدولة.

حاول دعاة إحياء دولة اليعاربة إعادتها بعد وفاة سيف بن سلطان، فاجتمع شيوخ وأعيان قرية نزوى وعقدوا البيعة للسيد بلعرب بن حمير اليعربي في ربيع الأخر من عام ١١٥٧ هـ/ ١٧٤٤م، وأعلنت مجموعة من المدن العمانية ولاءها للإمام الجديد مثل بهلى ونزوى وازكي، بينما تحفظ البعض عن الاعتراف به. ولم يمض وقت طويل على هذا الإمام حتى انصرف عنه العمانيون، ومن المحتمل أن يكون السبب وراء ذلك هو بعض تصرفاته التي لم تتفق مع أحكام المذهب الإباضي، وبذلك بدأت فرصة أحمد بن سعيد تزداد في عمان خاصة أنه أصبح محل تقدير جميع القبائل العمانية والأعيان، الذين كانوا يتطلعون إلى تحرير بلادهم من الغزاة وإعادة الأمن والاستقرار

إلى ربوع عمان.

أما الفرس فقد فقدوا بعد وفاة سيف بن سلطان النصير والغطاء الشرعي الذي سبغ حملاتهم على البلاد، وخارت همتهم ليس هذا فحسب بل تعاظمت المشاكل والقلاقل الداخلية في فارس، مما اضطر حكومة نادر شاه إلى سحب جنودها المرابطين في عمان لمواجهة تلك المشاكل، مما سهل على السيد أحمد بن سعيد تحقيق طموحاته.

والجدير بالذكر أن أحمد بن سعيد كان سياسياً فطناً، وعلى الرغم من أن الكثير من العمانيين قد أدهشهم ما كان يقوم به من إكرام الفرس وولائه لهم ، إلا أنهم أدركوا في النهاية ما كان يدبر لهم من أجل تحرير بلاده حيث تم له ذلك في عام ١٧٤٤ [٢٩].

بيعة الإمام أحمد بن محمد بن سعيد البوسعيدي:

ذكر السالمي في تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان «أن أحمد بن سعيد لما آل إليه أمر عمان كله وعول أهلها عليه اجتمع أكابر الرستاق وسائر أكابر عمان، فاتفقوا على عقد الإمامة لأبي هلال وهو الإمام المعظم الفاضل الممجد أحمد بن محمد السعيدي الأزدي العماني الاستقامي الإباضي المذهب»[٣٠].

لم تتناول المصادر العمانية التي يعتمد عليها في كتابة التاريخ العماني حياة أحمد بن سعيد البوسعيدي قبل أن يتولى ولاية صحار من قبل الإمام سيف بن سلطان اليعربي، غير أنها أشارت إلى أنه كان ينتمي إلى أسرة عمانية لم يكن لها شأن في السياسة والولاية في عمان. وجاء تعينه في ولاية صحار لأنه كان يتمتع بمميزات هامة أهلته لهذا المنصب منها شخصيته القوية وتواضعه وكرمه، وقد أقرت جميع المصادر العمانية هذه الصفات، لاسيما المؤرخين العمانيين الذين اهتموا بتاريخ دولة البوسعيد.

وقد أشارت هذه المصادر إلى كثير من التنبؤات بأن السيد أحمد بن سعيد سيكون له شأن كبير في المستقبل، وأنه سيكون إماماً على عمان، ومن هذه التنبؤات على سبيل المثال ما ذكره ابن رزيق في كتابه «الفتح المبين» «أن أحمد بن سعيد أراد أن يركض ناقته ويجريها في الميدان، فأمسكت

بزمام ناقته امرأة من أعراب الظاهرة، وقالت له: يا إمام عمان لا يجمل بك أن تراكض بناقتك إبل هؤلاء القوم فإنهم رعاياك وأنت إمامهم وأمام عمان قاطبة، فنزل من على ظهر ناقته إلى الأرض وقال لها: أخبريني أيتها الأعرابية ممن أنت من العرب؟

قال: من بني زفيت.

قال: كأنك تتهكمين بي لقولك أني إمام عمان.

فقالت: لا والله وأن هذا الشأن الذي ذكرته لك لصائر إليك عما قريب على رغم أنف كل حاسد[٣١].

اعتبر المؤرخون أن إمامة أحمد بن سعيد كانت انتصاراً للهناوية على الغافرية، وفي اعتقادنا أن أحمد بن سعيد لم يختر في منصب الإمامة على أساس العصبية القبلية فقط، ذلك أن معاناة عمان في تلك الفترة لم تنحصر في الصراعات القبلية، وإنما برزت على مسرح الأحداث طبقات وفئات اجتماعية مختلفة مثل الطبقات المشتغلة بالتجارة والزراعة والرعي. ولعبت هذه الفئات دوراً بارزاً في رسم السياسة العمانية، مع ذلك فإن المصادر الأصلية التي بين أيدينا لم تسعفنا لدراسة هذه الطبقات وما تمتعت به من المزايا والنفوذ في المنطقة، ولذلك ننوه إلى أن دراسة التاريخ الاجتماعي لعمان في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر أمر يجب على الباحثين الاهتمام به.

اختلفت المصادر المحلية وغيرها في تاريخ بيعة الإمام أحمد، فذهب السالمي إلى أن البيعة كانت في عام ١١٦٧ هـ/ ١٧٥٢م[٣٢] في حين ذكر مايلز أن الإمام تولي منصبه في عام ١٧٤٩ [٣٣]، أما ويندل فيليبس فلم يحدد تاريخاً محدداً بينما ذكر أن بيعة الإمام تمت بين عامي ١٧٤٩-١٧٧١ [٣٤] أي أن البيعة قد تمت قبل تحرير عمان من القوات الفارسية.

وبهذا تمت البيعة للإمام أحمد بن محمد بن سعيد البوسعيدي، وقامت الدولة البوسعيدية على أنقاض دولة اليعاربة التي أسسها الإمام ناصر بن مرشد اليعربي في عام ١٦٢٤ في ظروف مشابهة لقيام دولة البوسعيد. فكانت عمان في ذلك الوقت تعاني من التفكك القبلي، وسوء إدارة حكام وأمراء بني نبهان الذين تحملوا النصيب الأكبر من المسؤولية في انهيار الدولة النبهانية

بسبب سلوكهم وتصرفاتهم التي خالفت الشريعة الإسلامية والمذهب الإباضي، هذا إلى جانب أن عمان كانت تعاني من الاستعمار البرتغالي منذ عام ١٦٢٢ على أثر الهزيمة التي ألحقت بهم في جزيرة هرمز وطردهم منها[٣٥].

أما الإمام أحمد بن سعيد فكان عليه أن يتحمل مسؤولية تحرير بلاده من الغزو الفارسي وتوحيد القبائل والأقاليم العمانية ولذلك كان جديراً بإمامة عمان، فقد اتسم بالحزم والقوة في إدارة البلاد، ووضع أسس الدولة الحديثة حيث وضع القوانين والأنظمة لأجهزة الدولة، ويرجع له الفضل في تأسيس أول جيش نظامي دائم للبلاد.

وفيما يتعلق بالأوضاع الداخلية، فقد لعب الإمام دوراً محموداً في هذا المجال، فركز جهوده على توطيد دعائم الحكم والقضاء على الخلافات القبلية، وعمل على معالجة الأوضاع الداخلية بمقدره وكفاءة عاليين.

الهوامـش

(١) مصطفى عقيل: التنافس الدولي في الخليج العربي من ١٦٢٢– ١٧٦٣ م، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٦٢ .

(٢) عبدالله بن حميد السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج٢، ١٩٧٤، ص ٩٨.

(٣) عبدالفتاح إبراهيم : على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٥، ص٣٠، ٣١.

(٤) ك.م. بانيكار : أسيا والسيطرة الغربية ، مصر، ١٩٦٢. يقول صاحب الكتاب « أبلغ البوكيرك الملك البرتغالي بأنه عرض السيف على كل عربي بمدينة جوا. وحيثما أمكن العثور على عربي كان إفلاته من يده من المحال. وأنه كان يملأ المساجد ويضرب فيها النيران «. ص ٤٦ .

(٥) هذه السفن الأجنبية التي اشترتها البحرية العمانية أو استولت عليها من القراصنة الأجانب في المحيط الهندي والخليج العربي.

(٦) ج.ج. لوريمر : دليل الخليج ، ترجمة مكتب سمو أمير دولة قطر، ١٩٧٥.ج١ ص ٥٠.

(٧) مصطفى عقيل، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٨) عبدالله رازي، تاريخ مفصل إيران ، أو تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر ط٢ . تهران ١٣٣٥ ، ص ٣٩٩.

(9) Lockhart, the menace of Muscat and its consequence in the late 17th. and Early 8th Centuries , Asiatic review, no: 42, p.367.

(١٠) جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١، القاهرة ، ١٩٦٨ . ص ٣٤.

(١١) مصطفى عقيل، مرجع سابق ، ص٢٦٤.

(١٢) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(١٣) سرحان بن سعيد الأزكوي العماني: تاريخ عمان المقتبس في كشف الغمة الجامعة لأخبار الأمة، ص١١٤.

(١٤) ج.ج. لوريمر، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١٢٦٨.

(١٥) السالمي، مرجع سابق ، ج٢ ، ص١١١.

(١٦) سرحان بن سعيد الأزكوي ، مرجع السابق ، ص ١١٤.

(١٧) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(١٨) سرحان بن سعيد الأزكوي، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(١٩) عائشة اليسار : دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٩١.

(٢٠) مصطفى عقيل ، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢١) سرحان بن سعيد الأزكوي ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

(٢٢) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(23) Lockhart , Laurence : Nader Shah , A critical study Based Mainly Upon contemporary source , London, 1983, p. 184.

(٢٤) حميد بن محمد بن رزيق بن بخيت، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٤، ص٣٤٤.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) سرحان بن سعيد الأزكوي ، مرجع سابق ، ١٤٨ .

(٢٧) ويندل فيليبس ، تاريخ عمان ، عمان، ١٤٠٤ – ١٩٨٣ ، ص٧٧.

(٢٨) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ١٤٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٣٠) ابن رزيق ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

(٣١) المرجع السابق ، ٣٥١ .

(٣٢) المرجع السابق ، ٣٥٠ .

(٣٣) السالمي ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٣٤) س. ب. مايلز ، الخليج العربي وبلدانه وقبائله ، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٣٣.

(٣٥) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص. ٤٦ .

الفصل الخامس

الخليج العربي:
واقع الماضي.. وتحديات المستقبل

- موقع الخليج.
- الأوضاع السياسية في الخليج.
- ظهور القواسم.

الفصل الخامس

الخليج العربي: واقع الماضي.. وتحديات المستقبل

أولاً: موقع الخليج:

يقع الخليج عند ملتقى الطرق التجارية البرية والبحرية وحتى الجوية التي تصل القارات القديمة الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوربا)، وكان الخليج العربي همزة الوصل بين القارات الثلاث، وساهم في نقل وتلاقح الحضارات الإنسانية المختلفة، لذلك فإن هذه المنطقة شهدت أقدم الحضارات الإنسانية، التي تعود بعضها إلى عصور ما قبل التاريخ والعصور الحجرية السحيقة، وتشهد على ذلك عمليات التنقيب في جميع دول الخليج بساحليه الشرقي والغربي.

أما في العصور التاريخية المتأخرة، فقد شهدت المنطقة تطوراً تجارياً حيث ملتقى رجال الأعمال من أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، وهذا الموقع الجيوستراتيجي الهام للخليج جعله يتحكم في طرق التجارة الدولية منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر.

هناك الكثير من العرب والأجانب وحتى بعض النخب الفكرية يعتقدون أن الخليج ظهر بظهور البترول، أما قبل ذلك فلم يكن سوى مجموعة من العشش لصيادي السمك، ولم يكن للخليج حضارة ولا تاريخ ولا مدن ولا مراكز تجارية عريقة...الخ.

ورغم المحاولات التي بذلت من قبل المفكرين والبعثات الأثرية الأجنبية التي تعمل في منطقة الخليج والمستشرقين الذين زاروا المنطقة في الفترات المتأخرة، إلا أن هناك إصراراً من البعض على أن حضارة الخليج هي حضارة البترول فقط ولا شيء غير ذلك، لهذا وجدنا أنه من الواجب أن نُقلب مع القارئ الكريم بعض صفحات كتب الرحالة العرب والمسلمين والأجانب، لنتعرف عن حقيقة الخليج وحضارة الخليج والمراكز التجارية والإشعاعية التي كانت منتشرة في جميع أرجاء الخليج وسواحله.

لا أريد الخوض في المراكز التجارية الكثيرة التي انتشرت كما قلنا في جميع أرجاء الخليج، لكني أشير فقط إلى مركز تجاري مرموق كان قائماً في فم الخليج حتى بدايات العصور الحديثة، وقد اكتسب هذا المركز سمعة عالمية مرموقة، وكان بمثابة دولة مستقلة أو شبه مستقلة وهي مملكة هرمز.

وهرمز عبارة عن جزيرة صغيرة تقع بالقرب من جزيرة كشم التي يبلغ طولها حوالي ٩ كم وعرضها ٨٠٥ كم، وهي جزيرة صغيرة بيضاوية الشكل تبعد عن الساحل الفارسي بنحو ١٦ كم وعن رأس مسندم بحوالي ٤٠ كم.

ومناخ الجزيرة شديد الحرارة في الصيف قليل الأمطار في الشتاء، والجزيرة غير صالحة للزراعة بسبب الملوحة الزائدة، ولا يوجد فيها أشجار سوى بعض أشجار النخيل، وكانت مياه الشرب تجلب إليها من المناطق المجاورة لها من الساحلين العربي والفارسي.

ورغم هذا الفقر المدقع وعدم وجود العناصر الأساسية للحياة والمقومات الهامة لبناء دولة أو حتى دويلة صغيرة، إلا أنها كانت مملكة عريقة امتد نفوذها إلى معظم مناطق الخليج بساحليه الشرقي والغربي، وقد بلغ سكان هذه المملكة في مطلع العصر الحديث حوالي ٤٢ ألف نسمة غالبيتهم من المسلمين من العرب والفرس، مع وجود جاليات قليلة من الطوائف والجنسيات والديانات المختلفة مثل المسيحية واليهودية والهندوسية والمجوسية كما يذكر ابن بطوطة، وكان معظم الأجانب فيها يعملون بالتجارة[١].

وتذكر المصادر التاريخية العربية والفارسية أن اللغة التي كانت دارجة في الجزيرة كانت العربية والفارسية،. وكان السكان يعملون في التجارة الشرقية والأوربية، ثم يتم توزيعها إلى المناطق المجاورة. وأهم السلع التي كانت موجودة الذهب والفضة والتوابل والأرز والحرير واللؤلؤ والأقمشة والتمور...الخ.

ومما يدعو للدهشة أن هذه المملكة رغم صغر مساحتها وقلة مواردها الطبيعية ومقومات الحياة الأساسية، إلا أن سكانها كانوا يعيشون حياة البذخ والترف والرفاهية وملكوا ثروات طائلة، ويرجع هذا إلى اتساع الحلقة التجارية وكثرة الصادرات والواردات، كما يرد في كتابات الرحالة[٢].

واتصل بالجزيرة وزارها التجار الأوربيون من البندقية وجنوه وشبه جزيرة أيبيريا عن طريق مصر وبلاد الشام ، لا سيما بعد سقوط الدولة البيزنطية وازدهار تجارة الشرق الأقصى.

وفي الوقت نفسه لعب تجار الخليج القاطنون في الجزيرة دوراً بارزاً في نقل تلك البضائع إلى أوربا عن طريق الموانئ المصرية والشامية وشاركهم في ذلك دولة المماليك، وقد بلغت هذه المملكة درجة كبيرة من التقدم والرقي وتدل على ذلك آثار بيوتها الباقية إلى يومنا هذا، وقد أشاد بها العديد من الرحالة العرب والأجانب، حتى أن ياقوت أصبغ عليها صبغة عالمية لما وجد العديد من التجار العرب والفرس والأجانب وازدهار نشاطها التجاري والأعداد الكبيرة من السفن التي كانت ترسو في مينائها[٣]، وهناك مثل معروف يقول (إذا كان العالم عبارة عن خاتم فإن هرمز هي الجوهرة الثمينة) ، ورد ذكرها في الشعر والنثر الأوربي. ومن الرحالة الأجانب الذين زاروها قبيل احتلال البرتغاليين لها بحوالي خمس سنوات فارتيما الذي وصفها «بأنها جزيرة جميلة لا ثاني لها في الموقع الممتاز».

وقبل أن نتناول التحديات التي واجهت منطقة الخليج لا بد أن ننوه إلى عدة نقاط منها:

أولاً: أن الكثير من المؤرخين عندما تناولوا تاريخ الخليج اقتصرت دراستهم علي الجانب الغربي أي الدول العربية ولم يتطرقوا إلى إيران أو الساحل الإيراني، وهذا بالتأكيد جعل دراستهم ناقصة لأن الدول الخليجية ليست كل الدول والبلدان الواقعة علي هذا الشريط المائي الضيق، فجميع المراكز العلمية والجامعات لا تفصل بين إيران والخليج.

ثانياً: أننا نسمع دائماً الثناء والمديح لأجدادنا في الخليج ونتناول البطولات والأمجاد السابقة، لكن علينا أيضاً ألا أن نقتصر على الثناء والايجابيات فقط، فمما لا شك فيه أن الإشادة بالإيجابيات واجب قومي ووطني وديني، لكن لابد من الإشارة إلى بعض الجوانب السلبية.

إن هذه المنطقة كانت محط أنظار العالم كما سبق الذكر، وقد حاولت المدن التجارية الإيطالية التي كانت تتعامل مع الشرق الوصول إليها ومشاركة المماليك في خيرات الشرق لاسيما

تجار جنوه والبندقية، وانتشرت رسلهم ومندوبوهم منذ القرن الثاني عشر، وأشهر هؤلاء الرحالة الايطالي ماركو بولو الذي ولد في البندقية وقام برحلته الشهيرة في عام ١٢٦٠م التي استغرقت أكثر من ٢٥ عاماً، وقد عادت حملة بولو بعد خسائر فادحة، لكنه أصبح من أثرياء إيطاليا ثم وضع كتابه المشهور رحلة ماركو بولو «العجائب» وصف فيه الرحلة ومغريات الشرق[٤]. وقد تداول هذا الكتاب أمراء وملوك إيطاليا وأسبانيا والبرتغال، وشجع العديد من المغامرين الأوربيين للقيام برحلات مشابهة، لكن تجار ايطاليا الذين كانوا يتعاونون مع المماليك في مصر والشام لم يشجعوا مثل هذه المغامرات، لأن تجارتهم لم تكن تتعرض للخطر لا من العرب ولا من الأوربيين، ولكن مع ذلك بدأت أوربا التي وجدت نفسها تحت رحمة العرب والتجار الايطاليين تعد العدة للانقضاض على الشرق[٥].

وعلى كل حال فإن البرتغال – التي كانت في مقدمة الدول الأوربية التي استكملت وحدتها وخاضت صراعاً مريراً مع المسلمين في شبه جزيرة أيبيريا ونجحت في القضاء على الدويلات الإسلامية وطرد المسلمين من أراضيها – كانت سباقة في الوصول إلى الشرق نتيجة للجهود التي قام بها الشعب البرتغالي آنذاك، ومشاركة زعمائه من الارستقراطيين والنبلاء الذين اعتمدوا في الدرجة الأولى على مبدأ وراثة الأرض.

وتحين هؤلاء الزعماء التقليديون الفرصة في ممارسة شتى الوسائل والأساليب في توسيع إقطاعياتهم على نطاق واسع، وقد استرشد الإقطاعيون على مبدأ توسيع والاستيلاء على الأرض على الأخلاق المسيحية التي كانت سائدة في العصور الوسطى، وكان للرهبان دور كبير في تشجيع الأرستقراطيين على الاستيلاء على الأراضي التابعة للمسلمين، واستحدثت هذه الفئات نفوذها من السلطة البابوية بروما، ومن البواعث الأساسية في وحدة الشعوب البرتغالية إحساسها باحتلال المسلمين لشبه جزيرة أيبيريا، ولذلك فإن الكنيسة ساهمت إلى درجة كبيرة في بعث روح القتال والمغامرة لدى الكثير من البرتغاليين ضد المسلمين، وقد ظهر هذا الهدف بجلاء في عهد (دون افونسو إنريكش) وأنصاره من النبلاء البرتغاليين الذين أسسوا مملكتهم وتوسعوا فيها بضم الأراضي المجاورة لها باسم المسيحية ضد المسلمين الذين امتلكوا معظم الأراضي في شبه جزيرة أيبيريا[٦].

وعلى الرغم من تبني هؤلاء مبدأ تشجيع الثورة مدعين أن القتال المقدس ضد المسلمين هو غايتهم، إلا أن الدوافع الاقتصادية وتحقيق الثراء الفاحش كان أكثر إلحاحاً لديهم من النضال من أجل المسيحية. وأصبحت الأراضي التابعة للمسلمين في شبه الجزيرة مرتعاً خصباً للبرتغاليين نتيجة لضعف المسلمين، بينما كانت الأراضي والإقطاعيات التابعة للملوك والنبلاء المسيحيين آمنة، ولتجنب الصراعات بين الممالك المسيحية عقدت اتفاقية بين ملك قشتالا ألفونسو العاشر وملك البرتغال (دوم دفينش) على ترسيم الحدود بين المملكتين.

بعد إحراز البرتغاليين للعديد من الانتصارات على المسلمين في شبه جزيرة أيبيريا، تضاعفت المساعي والجهود المسيحية من أجل ضم أراضٍ أخرى، لاسيما بعد معرفة البرتغاليين بكروية الأرض في فترة كانت القارة الأوربية تمر بمرحلة التوسع الاستعماري. فبسبب الموقع الجغرافي للمغرب العربي القريب من شبه جزيرة أيبيريا، حدث أول صدام بين المسلمين المغاربة والبرتغاليين في عام ١٤١٧ في سبتة، ثم توالت الحروب والعدوان ضد المسلمين والمغاربة إلى أن تمكن البرتغاليون من احتلال طنجة في ١٤٧١ [٧]. ورغم الانتصارات البرتغالية ضد المسلمين في المغرب العربي، إلا أن المقاومة الإسلامية استمرت وأحرز المسلمون العديد من الانتصارات على المسيحيين هناك.

لم يكتف البرتغاليون بالقضاء على المسلمين في الممالك البرتغالية والمغرب العربي الإسلامي، بل دفعتهم عواطفهم الدينية الصليبية إلى الانتقام من المسلمين في كل مكان، ووضعوا خطتهم الاستعمارية الصليبية وهدفهم الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية وتدمير الحرمين الشريفين رافعين شعار الصليب تحت قيادة هنري الملاح وخلفائه من بعده إثر انتصاره على المسلمين في عام ١٤١٨م في معركة سبتة، وتبعه مجموعة من المكتشفين الأوربيين، وفي عام ١٤٩٧م أقلعت أربع سفن بقيادة فاسكو دجاما.

وقد نجحت هذه الحملة بعد فشل جميع الحملات السابقة، وعبرت الطرف الجنوبي للقارة الإفريقية، ووصلت إلى شبه القارة الهندية في عام ١٤٩٨م، وسقطت مدينة (جوا) الإستراتيجية بيد البرتغاليين، واتخذوها قاعدة للانطلاق في تحقيق أهدافهم بالانتقام من المسلمين والعرب في كل مكان، وبدأوا العمليات الحربية ليس في شبه القارة الهندية وإنما طالت هذه العمليات الوحشية

منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية. وكان القادة البرتغاليون يفتخرون بأنهم ينتقمون من المسلمين بقوة وحزم، وقد أبلغ البوكيرك الذي احتل الخليج في عام ١٥٠٧م مولاه إمبراطور البرتغال بقوله «حيثما أمكنه العثور على أي عربي كان إفلاته من يده من المحال، وأنه كان يملأ المساجد ويضرم فيهم النار» خاصة في عمان(٨)، وهذه الوحشية ضد المسلمين لاسيما العرب منهم لم يدونها العرب فقط وإنما دونت في النصوص والوثائق البرتغالية.

كان الخليج الهدف الأول للبرتغاليين بعد شبه القارة الهندية، ليس لأهميته التجارية والاقتصادية فحسب وإنما لموقعه الإستراتيجي الذي يعتبر الخط الدفاعي الأول عن شبه القارة الهندية أولاً(٩)، ثانياً أن المنطقة كانت تشكل سوقاً استهلاكياً كبيراً بدءاً من (بلاد فارس) إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، كما أنها تعتبر مصدراً لبعض الخامات الهامة مثل الحرير الفارسي، وأخيراً أن البرتغاليين كانوا يأملون أن يكون الأسطول البرتغالي هو المسيطر على المحيط الهندي والبحار الشرقية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالقضاء على السفن العربية والمراكز التجارية الهامة في مياه الخليج. وقد نجحوا في ذلك حيث تحولت السفن العربية التي كانت تمخر عباب البحار والمحيطات من الخليج إلى السواحل الشرقية للقارة الأفريقية والمحيط الهندي وجنوب وشرق آسيا والصين محملة بالبضائع الشرقية إلى أوربا عن طريق الخليج، تحولت هذه السفن إلى أخشاب راكدة لا تستطيع حتى الإبحار بين الموانئ الخليجية إلا بإذن من المسؤولين البرتغاليين، كما فقدت الأسواق والمراكز التجارية رونقها ونشاطها بعد أن تحولت طرق التجارة من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، وبقيت المدن التجارية الخليجية تستغيث بأهلها، لكن أين المغيث؟ فقد حرم السكان جميع حقوقهم، وأصبح المستعمرون البرتغاليون يتحكمون في مصائر الملايين من المسلمين والعرب والهنود، رغم قلة عدد سكان البرتغال الذين لم يكن يتجاوز في ذلك الوقت مليون نسمة.

الأوضاع السياسية في الخليج:

ساعدت الأوضاع المتدهورة في كل من عمان وإيران البرتغاليين على احتلال الخليج، ففي عمان حيث الدولة النبهانية كان المذهب السائد هو المذهب الإباضي الذي يشترط أن يكون للأمة إمام واحد، على أن تتوفر فيه الشروط الأساسية للإمامة وهي العدالة والبلوغ والتقوى والنزاهة... الخ.

لكن منذ مطلع القرن السادس عشر نشبت خلافات سياسية ومذهبية حول الإمامة، فقد اتهمت مجموعة من أهل عمان الأسرة النبهانية الحاكمة بأنها غير مؤهلة للحكم لعدم تمسكها بمبادئ وقواعد المذهب الإباضي[١٠] ، وأدى هذا النزاع إلى حروب أهلية نتج عنها تقسيم عمان إلى دويلات وأقاليم، وفقدت الحكومة المركزية سيطرتها وسقطت بذلك الدولة النبهانية، فاستغل البرتغاليون هذه الأوضاع المتردية واحتلوا معظم المدن والموانئ العمانية الهامة دون أدنى مقاومة[١٥٤].

أما عن الأوضاع في إيران (فارس) فلم تكن بأفضل من جارتها عمان، فقد أعلن إسماعيل الصفوي ١٥٠٠ - ١٥٢٤ قيام الدولة الفارسية الحديثة أيضاً في مطلع القرن السادس عشر وبالتحديد في عام ١٥٠٠م وأعلن نفسه شاهاً على فارس[١١]، وانشغل بالعمل على إعادة أمجاد فارس التي فتحها المسلمون في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعمل على توحيد الشعوب الفارسية بأجناسها وأعراقها ومذاهبها وأديانها وقومياتها. ولاشك أن العمل لم يكن سهلاً بالنسبة للشاه خاصة أنه تحدى الشعب عندما أقر المذهب الشيعي الجعفري في فارس[١٢]، فقامت الحروب في مختلف أرجاء البلاد، فاستغل البرتغاليون هذه الفرصة وقاموا باحتلال أجزاء مهمة من أراضي بلاده وأهمها جزيرة هرمز أو مملكة هرمز التي كانت في الأصل تتبع إقليم فارس ، وتنبه الشاه بعد فوات الأوان، وبدلاً من أن يقاوم ويعارض الاحتلال استعان بالبرتغاليين ضد أعدائه سواء في بلوجستان أو في مناطق الخليج الأخرى ولم يدرك الشاه خطورة الأمر[١٣].

والأغرب من ذلك أنه رحب بالاحتلال البرتغالي لهرمز وجمرن (بندر عباس) وقشم رغبة في طلب العون والمساعدة من البرتغاليين ضد الدولة العثمانية الفتية، بل إن الدولة الصفوية عقدت اتفاقية للتحالف مع البرتغاليين ضد العثمانيين.

أما الدولة العثمانية فلم تكن في موقف يسمح لها بفتح جبهات جديدة، لاسيما وأن قواتها كانت منشغلة في الحروب مع المماليك ودول البلقان.

وفي بلاد الشام ومصر كانت دولة المماليك قد وصلت إلى أرذل العمر، وكانت هي الضحية الثانية للبرتغاليين بعد منطقة الخليج، فكانت حالتها بائسة بسبب تحول التجارة عن أراضيها في كل من مصر والشام، وأدى ذلك إلى الركود الاقتصادي وتفشي الفساد. وفي الحقيقة بذلت دولة المماليك جهوداً لا بأس بها في مواجهة البرتغاليين وآخرها معركة ديو ١٥٠٩م التي انتصر

فيها الأسطول البرتغالي في المحيط الهندي[١٤]، فكانت نهاية الحروب البحرية بين البرتغاليين والمماليك، وكذلك انهيار الدولة على يد السلطان سليم الأول الذي تمكن من فتح الشام في عام ١٥١٦م ثم مصر في العام التالي.

لقد كان لهزيمة الأسطول المملوكي في ميناء ديو في كانون الثاني عام ١٥٠٩م أثر سيئ على منطقة الخليج، إذ ركز البرتغاليون جهودهم في هذه المنطقة في القضاء على عمليات المقاومة العربية مثل الثورة التي قامت في هرمز في عام ١٥١٥م، وكذلك محاولة البرتغاليين سد باب المندب أمام السفن المصرية[١٥]، ومن التحديات التي واجهها الخليجيون ظهور شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦١٤م.

على أثر التطورات السابقة أصبحت جميع المراكز التجارية في الخليج مهددة بالانهيار التام، في هذه الفترة ظهر في فارس الشاه عباس الأول الصفوي الذي عرف بوطنيته وغيرته، فبدأ في مقاومة البرتغاليين، لكن بسبب مشاكل بلاده الداخلية وصراعها المستمر مع الدولة العثمانية، لم يكن بإمكان الشاه مواجهة البرتغاليين دون مساعدة قوى أخرى، فبدلاً من أن تتوحد القوى الكبرى في الخليج مثل فارس وعمان والدولة العثمانية، تضاعفت الخلافات والصراعات بين هذه القوى الإسلامية مما ساعد البرتغاليين على إشعال الفتنة في المنطقة للاستفادة منها والاحتفاظ بمصالحهم. أما الشاه عباس فقد اتجه إلى شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت تتطلع لأن تمارس نشاطها في هذه المنطقة على حساب المصالح البرتغالية، وكانت الشركة البريطانية مهيأة ومستعدة للقيام بعمليات عسكرية ضد البرتغاليين مقابل حصولها على امتيازات تجارية في فارس والخليج العربي[١٦].

المشكلة هي اعتقادنا نحن أن كل من يساعدنا في قضية ما فهو يقوم بهذا العمل خالصاً لوجه الله دون النظر إلى المصالح، وهذه الفكرة خاطئة، فالعلاقات الدولية تعتمد في الدرجة الأولى على المصالح المشتركة، لذلك رحبت شركة الهند الشرقية واستجابت لطلب الشاه بمساندته في صراعه ضد البرتغاليين، وتمكن التحالف الفارسي الإنجليزي من تحرير جزيرة هرمز في عام ١٦٢٢م، وتطلعت الشركة لملأ الفراغ الذي تركه البرتغاليون خاصة في هرمز[١٧]، فأدرك الشاه أهداف البريطانيين لذلك نقل نشاط هرمز التجاري إلى ميناء جمرون الذي سمي فيما بعد بندر

عباس، أما البرتغاليون فانسحبوا إلى عمان التي كانت تعاني من الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية، فاحتلوا مسقط ومطرح وصحار وجميع الموانئ الهامة، وكان ذلك الاحتلال ضربة قاضية لكل سكان عمان، وقد اشتدت قسوة البرتغاليين ضد العمانيين عندما منعوهم من دخول الموانئ التي احتلوها وحرموا سكان عمان من مزاولة التجارة.

والذي حدث في فارس حدث أيضاً في عمان، وكان لظهور شخصية ناصر بن مرشد اليعربي في عام ١٦٢٤م مؤسس دولة اليعاربة أثره في تغير الأوضاع، فقد بايعه العمانيون ليكون أول إمام بعد شغور الإمامة واختفائها فترة طويلة من الزمن، وقد قام ناصر بمهمة توحيد القبائل العمانية قبل أن يواجه الوجود البرتغالي، ثم قام بمهاجمة المعاقل البرتغالية لتبدأ حركة المقاومة العربية، ثم خلفه سلطان بن سيف الذي تخلص من الغزاة في عام ١٦٥٠م وهكذا تحررت عمان[١٨].

اعتقد الخليجيون أن مشكلتهم قد انتهت وأن أوضاع الخليج سوف تعود إلى سابق عهدها، وأن سفنهم التي كانت معطلة ستجوب البحار والمحيطات من جديد، لكن الذي حدث العكس، فلم يكن لسكان الخليج إجراءات عملية لتنفيذ مشاريعهم، بل زادت الفرقة والخلافات في الوقت الذي كان يجب فيه توحيد صفوفهم[١٩].

أما الأعداء فكانوا يتمنون الفرصة في الانقضاض على المنطقة ومن ثم ينتقل الخليج إلى مرحلة جديدة تعد من أخطر المراحل في تاريخه، ويمكن مقارنتها بوقتنا الحاضر، فبعد القضاء على الوجود البرتغالي تصارعت القوى الأوربية على المنطقة وأصبح بحر العرب والخليج العربي مرتعاً للسفن الأجنبية من كل حدب وصوب، من الإنجليز والهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين وغيرهم وكان للخليجيين دور كبير في اجتذاب هذه القوى الأوربية إلى مياه الخليج، فعلى سبيل المثال طلبت الدولة الصفوية من شركة الهند الشرقية مساندتها ضد البرتغاليين، ثم طلب الشاه من الهولنديين الذين كانوا على مقربة من الخليج مساندته ضد الانجليز، وقدمت الحكومة الفارسية تسهيلات كبيرة لكل القوى الأجنبية، ولم يمر وقت طويل حتى جاء الفرنسيون أيضاً إلى المنطقة ليدخلوا في صراع مع الإنجليز، وكثرت بعد ذلك عمليات القرصنة من الأجانب ضد أهل الخليج الذين ساءت أحوالهم.

ظهور القواسم:

لقد حاولت بعض القوى البحرية العربية أن تدخل في خضم هذا الصراع، وأن تجد لها موطئ قدم كي تدافع عن حقوقها في مياه الخليج، مثل القواسم الذين ظهروا كقوة بحرية ضخمة في منتصف القرن الثامن عشر، لكن الصراعات العربية حالت دون أن يتمكن القواسم من تحقيق أهدافهم، فقد برزت في المنطقة قوتان هما قوة الدولة السعودية وقوة الدولة البوسعيدية في عمان، ولم يجد القواسم بدًا من الانضمام إلى إحدى القوتين، فاختاروا الدولة السعودية مما خلق بينهم وبين العمانيين عداءاً شديداً. وقد حاول القواسم الذين كانوا يشكلون خطورة كبيرة على المصالح البريطانية مواجهة السفن البريطانية، حتى شكل الصراع القاسمي – البريطاني حلقة هامة من حلقات التحدي الذي واجه الخليج خلال العقد الأخير من القرن الثاني والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر حيث دمر الإنجليز في حملات متكررة سواحل رأس الخيمة وغيرها، وفرضوا في النهاية سلسلة من المعاهدات التي تقر بالسلام البحري لصالح بريطانيا بدءاً من عام ١٨٢٠م فيما يعرف تاريخياً بالسلام البحري.

هذه السلسلة من الاتفاقيات كبلت شيوخ الخليج، وأصبح المقيم السياسي البريطاني ومقره بو شهر ملكاً غير متوج للخليج، وبموجب هذه الاتفاقيات كان من حق المسؤولين الإنجليز تفتيش كل السفن العربية، ولم يكن من حق هذه السفن أن تبحر إلا بإذن من المقيم السياسي أو أحد وكلائه المنتشرين في الساحل العربي، هكذا أصبحت بريطانيا هي القوة المسيطرة في المنطقة دون منافس لاسيما بعد حرب السنوات السبع (١٧٥٦- ١٧٦٣م)، إلا من بعض القوى البحرية العربية التي تقوم ببعض الأعمال الحربية ضد السفن البريطانية. وللقضاء على هذه المقاومة اتهمت بريطانيا سكان المنطقة بالقرصنة، وسمي الساحل العربي بساحل القرصنة، بينما فتح البريطانيون الخليج ليمارسوا كافة أنواع القرصنة والتهديد.

ليس من الإنصاف أن نحمل أهل الخليج وحدهم نتائج هذه السلبيات، ولكن بالتأكيد فعلى القوى الإسلامية أن تتحمل جزءاً من المسؤولية. لقد دخل الأوربيون البحار الشرقية، واعتمدوا على التقنيات الحديثة التي ظهرت في بناء السفن العملاقة، وتطوير المؤسسات التجارية الحديثة التي مولتها البورجوازيات الأوربية بتأييد وحماية من حكومتها.

وعلى العكس من ذلك، لم يستطع الجانب العربي تطوير سفنه أو إنشاء مؤسسات تجارية، واعتمدت التجارة العربية على النشاطات الفردية المحدودة، وخلال ما تبقى من القرن التاسع عشر ظلت بريطانيا تتدخل في شؤون المنطقة وتفرض عليها الهيمنة بحجة محاربة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة ومحاربة ما أسمته بالقرصنة، وفي سبيل ذلك قيدت المنطقة بسلسلة جديدة من المعاهدات أسمتها تارة بمعاهدات الهدنة البحرية ثم المعاهدات المانعة خاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والتي هي في جوهرها معاهدات حماية بريطانية على المنطقة، استمرت حتى أواسط القرن العشرين.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدا واضحاً أن الإمبراطورية البريطانية قد دخلت في طور الاحتضار وهو ما انعكس على وجودها في الخليج برمته، حتى قررت في بداية عام ١٩٦٨م أن تنسحب من المنطقة.

وانقسم الخليجيون إزاء مسألة الانسحاب وملء الفراغ الناجم عنه، فهناك فريق طلب – وخاصة أجيال الشباب – بوضع خطط وبرامج جديدة لمستقبل الخليج بمنأى عن التدخلات الأجنبية متأثرين بالاتجاهات الوطنية التي سادت هذه الفترة، ولكن هذا الاتجاه لم يجد له آذاناً مصغية في الدوائر السياسية، أما الفريق الآخر فقد وجد نفسه أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في تحقيق معادلة الاستقلال مع ضمانات الحماية عن طريق المعاهدات والتحالفات الدولية خوفاً من دول الجوار الجغرافي.

وفي الحقيقة فإن دول الجوار الجغرافي المقصودة لم تكن حكيمة في تعاملها مع المتغيرات الجديدة والدول الأصغر حجماً في المنطقة، وبدلاً من أن تساندها وتساعدها، راحت تتطلع إلى تحقيق أطماعها، سواء بغرض إيديولوجيات خاصة بها أو بابتلاع بعضها تحت ادعاءات تاريخية.

أما عن التحديات التي مرت بها المنطقة منذ السبعينيات فيمكن أن نُلمح هنا إلى بعض القضايا المتعلقة بذلك.

تأتي قضية الوحدة في مقدمة هذه القضايا، ثمة كثير من الكتابات التي ذهبت إلى أن النفط كان عامل انقسام وتفتيت للخليج بدلاً من أن يكون عامل وحدة وتقارب وقوة، وتشير إلى ذلك

بقضايا الحدود المعلقة بين دول المنطقة، وتأكيد التمسك بالإقليمية الضيقة والمفاهيم القبلية على حساب مفهوم الدولة العصرية، فهل تنجح الأنظمة الخليجية في تحويل النفط إلى عمل وحدة وقوة وترابط؟

رغم عدم وجود تجانس عرقي واضح حتى الآن ومن ثم وجود تنوع واختلافات عرقية ومذهبية وطائفية وثقافية تختفي تحت سطح دولة الرفاهية، الأمر الذي سيمثل تحدياً جديداً للواقع الاجتماعي والسياسي في حالة التراجع الاقتصادي، فهل ثمة تفكير في التعامل مع هذه المسألة في المستقبل؟

إنه في حالة نقص عائدات النفط واتساع قواعد المتعلمين ونمو الرأي العام في دول الخليج، وظهور شرائح اجتماعية جديدة واعية وطموحة، أليس من المتوقع أن تطالب باتساع حجم المشاركة السياسية في بلادها؟ فهل الأنظمة على استعداد لتقبل الوضع الجديد والتعامل معه في ضوء ضرورة تحديث الأنظمة السياسية والاجتماعية؟

والملاحظ أن عملية تحديث الدول وانتقال المؤثرات الثقافية الغربية إلى بلادنا دونما وعي أو انتقاء، قد نتج عنه في المقابل ازدياد الاتجاهات الدينية المتشددة، الأمر الذي أوجد تيارات متصارعة نشاهد آثارها الآن في بعض دول المنطقة، فهل تتاح الفرصة لنمو تيار فكري إصلاحي تجديدي واعٍ يجمع في اعتدال بين متطلبات العصر وحضارته وبين القيم الدينية الأصيلة المستمدة من الشريعة الإسلامية ؟.

ونلاحظ جميعاً أن أسعار النفط في حالة تدنٍ يوماً بعد يوم، الأمر الذي سيكون له آثاره الوخيمة على الاقتصاد الخليجي بشكل عام نتيجة اعتماده على النفط وحده، فهل دول المنطقة جادة بالفعل في اتباع أساليب جديدة للتنمية الاقتصادية وفتح مجالات للاستثمار، وعلى الأخص في الدول العربية والإسلامية القادرة على استيعاب رؤوس الأموال الخليجية خاصة وقد ثبت لنا إيداع الأموال الخليجية في البنوك الأمريكية والأوربية يضعها تحت رحمة من يجمدها عندها؟ (مثال ذلك أموال إيران والعراق وليبيا وكوبا حالياً)

ويبقى التحدي الأخير لدينا هنا هو مشكلة الغذاء التي تواجه دول الخليج والعالم العربي

بأسره، حيث أن دول الخليج تستورد ٩٩٪ من غذائها من الخارج، الأمر الذي يشكل تحدياً خطيراً في المستقبل (على سبيل المثال ما حدث قبل شهور عندما أعلن ظهور الطاعون في الهند وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مذهل)

وختـــامـاً:

لمواجهة التحديات المستقبلية يجب على دول المنطقة العمل على إصلاح المؤسسات كالآتي:

- إنشاء مؤسسات وآليات لوضع السياسات ولصنع القرار والرقابة والمتابعة على كافة الأنشطة التكاملية.
- إنشاء مؤسسات قضائية لفض النزاعات القانونية التي نشبت في المنطقة ومعالجة مشاكل الحدود وغيرها.
- إعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح والنظم الموجودة في كل دولة بالشكل الذي يجعلها أكثر تجانساً.
- الاستمرار في توسيع دائرة المشاركة السياسية بما يسمح بالتعامل السلمي مع القوى المعارضة، وإيجاد قنوات شرعية للتعبير عن الرأي الآخر والدفاع عن المصالح وحقوق الإنسان، حتى لا يضطر الطرف الآخر إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية وتشكيل التنظيمات السرية.
- اتخاذ الإجـراءات التي تساعد على حرية الانتقال بين الـدول الخليجية بالبطاقات الشخصية، وإلغاء كافة العوائق والمصاعب والمضايقات التي تحد من حرية الانتقال لاسيما إجراءات الحدود المتشددة.
- إقرار حقوق الإقامة والعمل والنشاط الاقتصادي والتجاري وحق التملك للمواطنين بين الدول الخليجية وبعضها البعض.
- توحيد المناهج الدراسية في المراحل التعليمية لاسيما في التعليم العام، وزيادة التنسيق بين أجهزة الإعـلام الخليجية، وزيـادة التنسيق بين الجامعات والمراكز الثقافية في مجالات البرامج والمناهج والشهادات بين مؤسسات البحث العلمي.

- زيادة التنسيق في المجالات الأمنية والعسكرية وتبادل المعلومات في المجالات الأمنية، وإقامة المناورات العسكرية المشتركة بين الدول الخليجية، وإعادة الثقة في الجوانب العسكرية بين جميع دول الخليج.
- زيادة الحوار واللقاءات بين النخب الفكرية الخليجية، وإقامة الندوات والمؤتمرات الثقافية لإزالة الترسبات الفكرية بين النخب.
- زيادة الحوار واللقاءات بصورة مستمرة بين علماء الدين الإسلامي والنخب الفكرية، لإيجاد تفاهم أكثر لحل المشاكل الفكرية المترسبة بين الطرفين، وإيجاد أرضية مشتركة لأنواع شتى من الحوارات الدينية والفكرية لمواجهة متطلبات العصر والثقافات الواردة إلينا.

الهوامـش

١- حمدالله سنوي: نزهة القلوب، حمد الله سنوي خزومي، ص١٤١.

٢- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٩٦٨.

٣- المرجع السابق، ص ٩٦٩.

٤- ماركو بولو: رحلات ماركو بولو، ترجمة عبدالعزيز جاد بدر، ١٩٧٧، القاهرة ، ص٧٦.

٥- محمد عبدالعال أحمد: البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه، القاهرة ١٩٨٠، ص٧٢.

٦- محمد عبدالعال أحمد: البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه، القاهرة ١٩٨٠، ص٧٢.

7- Ibid. p: 2.

٨- ك. م. بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبدالعزيز جاد بدر، القاهرة، ص٤٧.

٩- مصطفى عقيل: التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢– ١٧٦٣، ص١٥.

١٠- مجهول، سيرة الإمام ناصر بن مرشد، وزارات التراث القومي العماني، ١٩٧٧ ، ص ١٤.

١١- عائشة علي السيار: دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا، دار القدس بيروت، ١٩٧٥، ص٤٢.

12- Savory, Roger, Iran under Safavids, London 1981, p. 27.

١٣- سيد حسن مرعي بن مرتضى حسيني استر آبادي، از شيخ صفي، تاشاه صفي، تحقيق إحسان اشراقي، طهران، بدون، ص٣٤ .

١٤- مصطفى عقيل: المرجع السابق، ص٢٤.

١٥- الشيخ أحمد زين الدين المعبري المليباري، تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين، ص ١٦٨.

16- Wilson, sir Arnold t, the Persian gulf, Lodon, 1959, p. 113.

17- Steensgaard, Niles, the Asian trade revolution of the seventeenth century, London, 1975, p. 307.

١٨- عباس إقبال: مطالعاتي (باب التحرير وجزاير وخليج فارس)، طهران، ١٣٢٨، ص ٩.

١٩- نور الدين السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، ط ٥، ١٣٩٤هـ ، ص٦.

الفصل السادس

السياسة البريطانية في قطر

(١٩١٣ - ١٩١٨)

الفصل السادس

السياسة البريطانية في قطر

(١٩١٣ – ١٩١٨)

لقد كانت النشاطات العثمانية في الخليج محل جدل كبير، وكانت بريطانيا تنظر إليها بكثير من الارتياب، خاصة وأن أهل الخليج كانوا ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الخلافة الإسلامية من ناحية ، كما كان قرب الدولة العثمانية من المنطقة، عندما امتد نفوذها إلى البصرة والقطيف والإحساء وحتى قطر، يشكل مصدر قلق للسلطات البريطانية من ناحية أخرى.

لقد انتهز البريطانيون الفرصة عندما ظهرت بوادر الضعف والانحلال في الدولة العثمانية، وبدءوا يُعدون العدة لتخليص المنطقة من الوجود العثماني والانفراد بها، وذلك لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للإمبراطورية البريطانية. وقد وجدت الدولة العثمانية نفسها مضطرة إلى الدخول في مباحثات جادة مع البريطانيين الذين كانوا قد سيطروا على معظم إمارات الخليج من الناحية العملية، وذلك لتسوية أوضاعهم في المنطقة، فكانت المفاوضات العثمانية – البريطانية المعروفة التي وقعت بين عامي (١٩١١ – ١٩١٣) التي نتج عنها مشروع اتفاقية ثم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في ٢٩ يوليو ١٩١٣.

اختص البند الحادي عشر من القسم الثاني من الاتفاقية بشبه جزيرة قطر، وفيه تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر واعترفت بها إمارة مستقلة تحت حكم شيوخ آل ثاني[١]. ولم يكن ذلك أمراً سهلاً على العثمانيين، ومنذ ذلك التاريخ أدرك البريطانيون أن حماية قطر أصبحت لزاماً عليهم، إذا ما تعرضت لأي عدوان من جيرانها أو من أي قوى أخرى، حتى قبل توقيع معاهدة الحماية البريطانية على قطر رسمياً ١٩١٦م[٢].

على أية حال كان توقيع الاتفاقية البريطانية العثمانية في عام ١٩١٣ بداية لمرحلة جديدة من العلاقات البريطانية – القطرية، انفردت فيها بريطانيا بتقرير الأمور في قطر منذ الثلث الأخير

من القرن التاسع عشر، أي منذ حملة مدحت باشا التي رحب بها حاكم قطر عام ١٨٧١م[٣]، وقبل دخوله في ظل السيادة العثمانية، لكن مع تغير موازين القوى العالمية وضعف الدولة العثمانية، وجدت قطر نفسها مضطرة إلى طلب الحماية البريطانية، شأن إمارات الخليج الأخرى[٤].

وقد ارتبط هذا بظروف داخلية وأخرى خارجية، منها أن حكام قطر يئسوا من معاونة الدولة العثمانية لهم في حماية بعض موانيهم وجزرهم من ادعاءات جيرانهم، كما تفاقمت الخلافات القطرية – العثمانية، نتيجة قيام والي البصرة (حافظ باشا) بمهاجمة قطر[٥]، وكان لهذا التصرف بطبيعة الحال آثاره السلبية على العلاقات القطرية – العثمانية، وكان من تداعيات ذلك أن ثارت القبائل القطرية على الحامية العثمانية، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها، حتى أن بعض القرى القطرية طلبت الحماية البريطانية. وقد عقد مجلس الوكلاء (الوزراء) في ١٤ ذي الحجة ١٣١٣ هـ لبحث المواد المدرجة في جدول أعماله، وكان من بينها قبول قريتين تابعتين لقضاء قطر الحماية البريطانية، وقد اتخذ المجلس تدابير عسكرية لمنع سريان ذلك إلى غيرهما من القرى،. كما تمخضت الجلسة عن قرار مفاداه تخصيص سفينة حربية لمراقبة السواحل القطرية[٦].

وجدت القوات العثمانية في قطر نفسها في موقف حرج[٧]، لذلك اتهم المسؤولون العثمانيون البريطانيين بأنهم كانوا سبباً في توتر العلاقة بين قطر والدولة العثمانية، يضاف إلى ذلك أن العلاقات المتميزة بين حاكم قطر وآل سعود خلال تلك الفترة كانت من أسباب تدهور علاقاتهم بالعثمانيين.

والمعروف أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني رحب بالتوسع السعودي في الإحساء، حتى أنه ذهب إلى ابن سعود لتهنئته بمناسبة وصوله إليها وانتصاره على الحامية العثمانية هناك، خلافاً لمواقف بقية شيوخ الخليج الآخرين الذين انزعجوا من التقدم السعودي في الإحساء واعتبروه خطراً عليهم، مما دفعهم إلى عقد حلف دفاعي مع العمانيين ضد هذا التوسع[٨].

لم يقدر للعلاقات القطرية – السعودية الطيبة الاستمرار بعد أن بادر السعوديون بالإعلان عن نواياهم بشأن بسط نفوذهم على بقية مناطق الخليج بعد عام ١٩١٣، لاعتبارهم قطر وإمارات الساحل العماني ضمن (أراضي الآباء والأجداد)[٩]، وقد أزعج ذلك الشيخ جاسم بن محمد آل

ثاني الذي بعث بخطاب شديد اللهجة إلى ابن سعود حذره فيه من مغبة التطلع إلى قطر[١٠]. وبعد وفاة الشيخ جاسم وتولي ابنه الشيخ عبدالله مقاليد الحكم، حاول الحاكم الشاب أن يتبنى سياسة مغايرة تجاه جيرانه السعوديين تميزت بالتهدئة، في الوقت الذي راح فيه يميل إلى التعامل مع البريطانيين، بل أكثر من هذا، طلب منهم أن تشمل الحماية البريطانية بلاده، شأن إمارات الخليج الأخرى[١١].

ولما كانت السلطات البريطانية لا تستجيب لمطالب حكام قطر، حرصاً منها على عدم إثارة المشاكل مع العثمانيين، فإن الأمور قد تغيرت مما جعلها تنظر إلى مطلب حاكم قطر بكثير من الاهتمام.

ويأتي في مقدمة هذه التغيرات التهديد السعودي لقطر، الذي نتج عنه تحذير السلطات البريطانية لابن سعود بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حرصاً على العلاقات الطيبة بينهم وبين البريطانيين، ولقد كان لهذا التحذير أثر ايجابي، فما لبث أن التقى ابن سعود بالمعتمدين البريطانيين في البحرين والكويت في ديسمبر ١٩١٣، حيث تعهد لهما بعدم التعدي على المناطق الواقعة تحت النفوذ البريطاني، بما فيها قطر، ثم تأكد ذلك فيما بعد في معاهدة دارين[١٢].

ومن هذه التغيرات كذلك بداية تسلل النفوذ الروسي إلى المنطقة وخشية بريطانيا منه كذلك، حين جرت اتصالات بين المسؤولين الروس وبعض حكام المنطقة، مما أثار مخاوف بريطانيا ودفعها إلى تقوية وجودها في المنطقة، ومن ثم التفكير في فرض حمايتها على قطر[١٣].

وكان ظهور ألمانيا كمنافس أكثر خطورة من روسيا في الخليج سبباً آخر من أسباب اتجاه بريطانيا الجديد، فقد ألقت ألمانيا بكل ثقلها لتوجد لنفسها مصالح في الخليج، وبدأت في مشروع خط سكة حديد بغداد، وحتى نشاط الشركات التجارية والصناعية الألمانية في الخليج كشركة فونكهاوس وشركة هامبورج وغيرها[١٤]، حيث نقلت هذه الشركات نشاطها من الساحل الشرقي للخليج إلى الجزر العربية والساحل العربي، حين حاولت الحصول على امتيازات استخراج بعض المعادن، وسعيها للحصول على امتيازات لصيد اللؤلؤ والأسماك في البحرين.

وقد أثار النشاط الألماني جدلاً كبيراً بين السلطات البريطانية، على الرغم من أن الألمان

كانوا يؤكدون أن أهدافهم تجارية محضة وليست سياسية[١٥]، لكن السلطات البريطانية لم تقتنع بذلك خاصة مع تزايد النفوذ الألماني في الآستانة، ثم انضمام تركيا إلى ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، ونعتقد أن بريطانيا كانت تخشى من أن تتخذ ألمانيا من شبه جزيرة قطر مركزاً لنشاطها مستترة وراء العثمانيين.

ولقد خلقت التطورات السابقة مناخاً مواتياً جعل بريطانيا تفكر جدياً في عقد اتفاقية تشمل بها قطر في حمايتها، فطلبت حكومة الهند البريطانية من المقيم السياسي البريطاني في الخليج (كوكس) في ١٥ يوليو ١٩١٤م أن يسارع إلى عقد معاهدة الحماية مع الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني، وفي نوفمبر ١٩١٤م، أبلغ المقيم الشيخ عبدالله بأن حرباً قد نشبت بين بريطانيا وبين أعدائها وعلى رأسهم الدولة العثمانية وألمانيا، وطلب منه عدم تقديم أية مساعدات لهاتين الدولتين.

وحيث أن شبه جزيرة قطر تتميز بموقع استراتيجي ممتاز في الخليج، وخوفاً من أن تُتخذ قاعدة لأي نشاط ألماني محتمل، سارعت بريطانيا لعرض معاونتها لطرد الحامية العثمانية المتواجدة في الدوحة، وكانت تدرك أنه ليس بوسع الشيخ عبدالله بن جاسم إخراج هذه الحامية بنفسه، وأنه لذلك سيحتاج عوناً بريطانياً، ومن هنا أبدت استعدادها لمعاونة الشيخ عند طلبه ذلك[١٦].

هذا بينما كان وضع الحامية العثمانية (التي تضم ٢٧٥ جندياً وضابطاً) قد بلغ حداً كبيراً من السوء والحرج، حتى أنها وجدت عناءً كبيراً في الحصول على المواد التموينية الضرورية ، كما يئست من وصول أية إمدادات تركية إليها، في جو من الشائعات يوحي بتعرضها لحصار بريطاني وشيك، كذلك لم تكن تكفيها المؤن الضرورية التي كان يقدمها حاكم قطر، مما دفع قائدها (عبدالجبار أفندي) إلى طلب سلفة من أحد أثرياء البحرين[١٧]، بينما توالت الأخبار عن هزيمة القوات التركية في العراق، لكل ذلك اضطر قائد الحامية إلى الاستجابة لطلب الشيخ عبدالله بن جاسم بتسليم الحامية نفسها في ١٩ أغسطس ١٩١٥، حيث حملت الحامية على سفينة بريطانية وأبعدت إلى البحرين[١٨]، بينما صادرت بريطانيا جميع أسلحتها وذخائرها، وهكذا انتهى الوجود العثماني في قطر بشكل نهائي لتبدأ صفحة جديدة من العلاقات القطرية – البريطانية.

أما عن الإجراءات التي تمت للتوقيع على المعاهدة، فإنها قد استغرقت أكثر من عام (من

سبتمبر إلى نوفمبر ١٩١٦) وتم التصديق النهائي عليها في مارس ١٩١٨م[١٩]، وقد تبادل الجانبان القطري والبريطاني المقترحات خلال هذه الفترة، فقدمت بريطانيا بواسطة المقيم السياسي السير برسي كوكس، ومعتمداها من الكويت (جراي) والبحرين (كيز) مشروعاً للمعاهدة في ١٦ سبتمبر ١٩١٥ ناقشه الشيخ عبدالله في ١٢-٢٢ أكتوبر وأبدى اعتراضات حول وجود مقيم بريطاني في قطر وفتح البلاد للتجارة البريطانية، كما رفض إقامة مكتب للبرق والبريد في بلاده[٢٠]. وقد نجحت الدبلوماسية البريطانية في التغلب على هذه المشاكل والاعتراضات التي أبداها الشيخ عبدالله حول بعض مواد المسودة، حيث وافقت السلطات البريطانية على إيقاف العمل بالبنود التي اعترض عليها الشيخ بموجب وثيقة أرفقت بنصوص المعاهدة، كما وافق الشيخ على إصدار إعلان يتعهد فيه بحظر تجارة السلاح، وفي ١٠ يناير ١٩١٦ فوضت الحكومة البريطانية حكومة الهند في التصديق على المعاهدة، فأبرمت هذه في ٣ نوفمبر ١٩١٦ بتصديقها على المعاهدة، وتم التصديق النهائي عليها في ٢٣ مارس ١٩١٨ بعد أن وقع الشيخ عبدالله بن جاسم على النسخة والترجمة[٢١].

وباختصار يمكن القول بأن هذه المعاهدة جعلت من بريطانيا قيماً على شؤون الدفاع عن قطر، وكذلك على شؤونها الخارجية، بينما تركت الشؤون الداخلية المتعلقة بالحكم والإدارة والقضاء للشيخ، مع ضمان استقلال البلاد استقلالاً مكفولاً بالحماية البريطانية.

الهوامش

1- Records of Qatar, primary Documents 1820 - 1960, vol. 4, 1896 - 1916 Archive Editions , London 1991 , p.309

٢- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمـارات العربية، ١٩١٤ - ١٩٤٥، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٦٨.

3- C.U Atchison B.C.S A Collection of Treaties, Engagements and Sanads , Delhi: 1933 , p.258.

٤- مصطفى عقيل، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه الفجاري ١٨٤٨ - ١٨٩٦.

5- L / P and S / 10 / 396 . from Political Resident in Persian Gulf. to the Government of India 22 - 1 - 1913.

٦- الأرشيف العثماني، استنبول مجلس وكلاء، (م. و) رقم ٤٢ / ٨٧ ، ١٤ ذي الحجة ١٣١٣هـ.

٧- الأرشيف العثماني، حربيت نظارتي، من بكباشي عمر فوزي بك، ١٤ إبريل ١٩١٤م إلى وزير الحرب.

٨- أمين الريحاني، الأعمال العربية الكاملة، ج ٥، تاريخ نجد الحديث، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٢١٢.

9- Records of Qatar, Ibid p 339 .

10- Ibid , p . 259 .

١١- جمال حجر، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة ١٩ - ٢٢ / ١٤٠٩هـ، ٢٥ - ٢٨ / ٢ / ١٩٨٩م. الدوحة ١٩٩١م، ص ٨٤.

١٢- عبدالله محمد الشهيل، فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة، ١٣٣٣ - ١٣٥١ ، ١٩١٥ - ١٩٣٢، دراسة تاريخية تحليلة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م. الرياض ، ص ١٠٩.

١٣- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٢٠٦.

14- B. Martin, Persian - German Relations . 1873 - 1912 . 1959 , p. 148.

١٥- صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢١٠ .

١٦- عبدالعزيز محمد المنصور، التطور السياسي بقطر في الفترة من ١٨٦٨ - ١٩١٦، الكويت ١٩٧٥، ص ٢٠٥.

١٧- أحمد زكريا الشلق، فصول في تاريخ قطر السياسي، الدوحة، ١٩٩٩م ، ص ٦٣.

١٨- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص ٦٦ .

19- r / 15 / 2 / 30 . from political Agent to political Resident 26 October 1915 .

٢٠- يوسف عبدالله، العلاقات القطرية - البريطانية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الدوحة، ١٩٩٩، ص ٦٢.

21- L / P&S /10 /38 from political Resident to the Secretary to the government of India 17, April 1913.

* * *

الفصل السابع

مشروع اتحاد

الإمارات العربية المتحدة

١٩٦٨ – ١٩٧١

مساعي النجاح وأسباب الفشل

الفصل السابع

مشروع اتحاد الإمارات العربية المتحدة ١٩٦٨ – ١٩٧١

مساعي النجاح وأسباب الفشل

تعود صلة بريطانيا بمنطقة الخليج إلى عام ١٦١٦ عندما وصل السيد استيل مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية إلى إيران، إلى أن ارتبطت رسمياً بالإمارات العربية في الخليج بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٢٠، ووقعت مع شيوخ الإمارات العربية في الساحل الجنوبي للخليج المعاهدة الأولى التي سميت باتفاقية السلام البحري، وغدت لبريطانيا اليد العليا دون منافس.

تغيرت الظروف في منطقة الخليج في منتصف القرن التاسع عشر، ومع ظهور الشخصية العربية واحتدام الصراع بين الإمارات العربية وبريطانيا في منتصف القرن العشرين مع نمو الوعي القومي العربي، فتأثرت مكانتها في المنطقة، ولذلك أجبر الشعب البحريني المستشار البريطاني على مغادرة المنامة في عام ١٩٥٧ عقب العدوان الثلاثي على مصر، كما قامت مظاهرات عارمة في مختلف الإمارات العربية في ذلك الوقت.

أدركت الحكومة البريطانية أن بقاءها في المنطقة ولمدة طويلة غير مضمون، لذلك فكرت في الانسحاب قبل فوات الأوان على الرغم من أنها سبق أن حولت إستراتيجيتها من عدن إلى منطقة الخليج العربي.

وفي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة العمالية في لندن قراراً بتخفيض النفقات العسكرية في شرق السويس، وأن الوجود العسكري التقليدي لبريطانيا في المنطقة أصبح لا مبرر له، ولم يمض سوى شهور قليلة حتى أعلن هارولد ويلسن رئيس وزراء بريطانيا بأن حكومته سوف تسحب قواتها من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١م.

وقد أتاح هذا القرار فرصة ممتازة أمام المسؤولين في الخليج لرسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة على أثر الفراغ الذي تتركه بريطانيا منها:

إقامة اتحاد فيدرالي بين الإمارات العربية التسع، أو أن تعلن الإمارات الكبرى مثل قطر والبحرين وأبو ظبي استقلالها.

وبعد إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج رسمياً في ١٦يناير ١٩٦٨ برزت فكرة الاتحاد بشكل جدي، وعقدت عدة اجتماعات بين قادة وزعماء وشيوخ الخليج منذ عام ١٩٦٨ وبذلوا محاولات جادة لتحقيق هذا الحلم لكن المساعي لم تكلل بالنجاح.

* * *

وصلت مباحثات إتمام اتحاد الإمارات العربية التسع إلى طريق مسدود، وكان واضحاً أن الخلافات والرواسب التاريخية بين الإمارات الكبرى في الخليج ساهمت إلى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي، ولم تؤت محاولات الوساطة ثمارها، نتيجة تمسك وفد قطر بمواقفه التي رآها مبدئية، ونتيجة لتراجع وفد البحرين عما كان قد قبله في جلسات سابقة، ولم يبد أي من الجانبين القطري أو البحريني مرونة كافية، خاصة أن دبي - مثلاً- قد أبدت تساهلاً فيما أثارته من مطالب خلال الوساطة السعودية – الكويتية، فكان على إمارات ساحل عمان السبع الأخرى أن تقرر موقفها من الاتحاد، وينبغي أن نلاحظ أن هذه الإمارات، بعد اتفاق دبي وأبو ظبي على التعاون بعد تسوية مشاكل الحدود بينهما نهائياً في فبراير ١٩٦٨، لم يكن بينهما ما يدعو للنكوص عن فكرة إقامة اتحاد فيما بينهما، خاصة أن هذه الفكرة قديمة ترجع إلى عام ١٩٥٢ عندما تألف "مجلس الإمارات المتصالحة" تحت الإشراف البريطاني، ثم عندما جرت محاولة تطويره بإنشاء ما سمي "بمكتب أو مجلس تطوير الإمارات المتصالحة" عام ١٩٦٥.

وقد ظلت فكرة اتحاد إمارات ساحل عمان السبع قائمة، فبرزت خلال صيغة الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨، التي دعت حكام إمارات ساحل عمان " الخمس الباقية " إلى الاشتراك في هذه الاتفاقية، ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة، مما يعطى انطباعاً واضحاً بأن أبو ظبي ودبي كانتا تفكران منذ البداية في اتحاد سباعي.

وقد ذكر أن الحكومة في أبو ظبي قد تغاضت عن توزيع مذكرة موجهة من (الشباب العماني) خلال اجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد في دورته الأولى مايو ١٩٦٨، تتحدث عن حتمية قيام الوحدة بين إمارات الساحل العماني السبع، بحكم ظروفها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية،

لتشكل وحدة واحدة، ثم تنضم إليهم البحرين وقطر (فمن البديهي أن اتحاد ثلاث وحدات ادعى للنجاح من اتحاد تسعة عناصر غير متكافئة العدد والإمكانيات) ويفهم من هذا بطبيعة الحال ضرورة أن يقوم اتحاد سباعي أولاً، وزاد من وضوح الفكرة وتبلورها أن صرح الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي في ٢٨ مايو ١٩٦٨ ، في أعقاب الاجتماع الأول للدورة الأولى للمجلس الأعلى للاتحاد وفشلها في اتخاذ قرارات صريحة وحاسمة، بأنهم كانوا عازمين على قيام الاتحاد بين الإمارات السبع، ولكن عندما رغبت الشقيقتان قطر والبحرين في قيام اتحاد أشمل يضم الإمارات التسع، ما وجدنا إلا الترحيب بهما كأشقاء وجيران[١].

ومن ناحية أخرى صدرت تصريحات أثناء انعقاد الدورة الأولى عندما استؤنفت في يوليو ١٩٦٨، تفيد بأن حاكم أبو ظبي قد عقد اتفاقية ثنائية، على غرار اتفاقيته مع حاكم دبي، مع بقية الإمارات السبع، ليعلن وحدة هذه الإمارات في حالة فشل الاتحاد في حل مشكلة الرئاسة ومقر العاصمة، أو إذا فشلت الوساطة في إقناع قطر بقبول التسوية[٢].

ويؤيد استمرار بقاء فكرة الاتحاد السباعي كذلك أن الشيخ زايد بن سلطان أدلى بحديث إلى صحيفة التيمس البريطانية في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ ذكر فيه "أنه يؤيد قيام اتحاد وثيق في الخليج العربي يضم الإمارات التسع، على الرغم من التقدم الضئيل الذي تم إحرازه، على أنه إذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين إمارات الساحل السبع وحدها، وحتى إذا تعذر ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع إمارات كنواة لاتحاد أكبر"[٣]. وقد فسر أحد المؤرخين ذلك بأن أبو ظبي كانت لا تزال تفضل اتحاداً يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها، خاصة وأنها بدأت تبذل جهداً لإنشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة، بلغ تعداده أكثر من خمسة آلاف رجل، بالإضافة إلى نواة لسلاح الطيران، بحيث أصبحت هذه القوة تتجاوز حاجات أمنها الداخلي[٤].

وربما يعد صحيحاً أن أبو ظبي كانت ترى أن بإمكانها أن تكون متزعمة لاتحاد يضم الإمارات السبع، باعتبارها أكبرها وأغناها، أكثر منها متزعمة لاتحاد موسع يضم الإمارات التسع، تنافس مكانتها فيه قطر والبحرين، خاصة وقد انتهت مشكلاتها مع جارتها دبي، بالإضافة إلى أن الإمارات الخمس الأخرى الصغيرة لم يكن يهمها كثيراً أن يكون الاتحاد سباعياً أم تساعياً

مادامت ستجد نفسها داخل دولة اتحادية في كل الأحوال.

ومن الملفت للنظر حقاً ويؤكد فكرة اتجاه أبو ظبي إلى تزعم اتحاد سباعي يضم إمارات ساحل عمان، أن (مجلس حكام الإمارات المتصالحة) الذي تأسس عام ١٩٥٢، ومكتب تطوير الإمارات الذي أنشئ عام ١٩٦٥، ظلا قائمين حتى بعد إعلان قيام اتحاد الإمارات العربية، فلقد أصدر مجلس حكام الإمارات المتصالحة ما عرف بمشروع القانون الأساسي المؤقت لإمارات ساحل عمان، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية دبي لإقامة الاتحاد السباعي، وهو يهدف إلى تكوين اتحاد من إمارات الساحل تشترك فيه أبو ظبي بالزعامة مع دبي، إن لم يقدر لها الانفراد وحدها بالزعامة فيه. ورغم النص في ذلك القانون الأساسي على أنه لا يتعارض مع اتفاقية دبي الموقعة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨، إلا أنه كان من الواضح أنه لا يمكن وضعه موضع التنفيذ مع وجود الاتحاد الموسع، لعدم إمكانية وجود الاتحادين معاً في وقت واحد[٥].

وعندما فشلت محاولات الاتحاد السباعي وعجزت جهود الوساطة عن إتمام مشروع الاتحاد، تجددت الدعوة من الشيخ زايد بن سلطان في ٢٨ يونيو ١٩٧١، إلى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد مجلس حكام الإمارات المتصالحة وتحويل مكتب تطوير الإمارات إلى حكومة اتحادية، وكان هذا المكتب قد بدأ اجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ يونيو على أثر التطورات الأخيرة لإعداد الدراسات المتعلقة بإتمام الاتحاد السباعي، فيما يتعلق بشؤون الأمن الداخلي وقوة الدفاع، ومسائل الجنسية والجوازات، واقتراح جدول الأعمال لاجتماع الحكام الذي اقترح أن يتم في ٥ يوليو ١٩٧١.[٦]

تعني هذه التطورات بطبيعة الحال أن أبو ظبي وبقية إمارات ساحل عمان المتصالح كان لديها "البديل الاتحادي» في حالة فشل الاتحاد الموسع، وأنها لم تتخل عنه، حتى مع إعلان اتفاقية دبي وسير مباحثات الاتحاد، وتكمن خطورة هذا الأمر عند تفسير مواقف هذه الإمارات من الاتحاد التساعي وفي تشككها منذ البداية في إمكانية نجاحه، وبالتالي تقاعسها عن القيام بدور فعال كان منتظراً من إمارة مثل أبو ظبي بالذات، بما لها من ثقل سياسي واقتصادي. كانت أبو ظبي قد تحولت بالفعل إلى قوة قيادية بسبب ثرائها العظيم من ناحية، وبسبب الدور الفعال الذي قام به الشيخ زايد في تدعيم وتقوية العلاقات بين حكام الإمارات الأخرى مما أكد زعامته بينهم[٧]،

خاصة وقد اختير رئيساً لدولة الاتحاد، وعقدت في إمارته معظم اجتماعات الحكام ونوابهم ، كما اتفق على اتخاذها عاصمة مؤقتة للدولة الجديدة، فهل كانت إمارات الساحل المتصالح السبع ترى أن الحساسيات التاريخية بين قطر والبحرين لن تسمح لهما بتجاوز الماضي والانخراط معاً في الدولة الاتحادية الجديدة ؟. وبالتالي حاولت الحفاظ على مشروعها الاتحادي الخاص، بل والإبقاء على تنظيماته وتطويرها بإصدار قانون أساسي. على كل حال يمكن في ضوء الاعتبارات السابقة أن تتحمل أبو ظبي ودبي قسطهما من مسؤولية فشل الاتحاد، بما يتفق مع حجمهما داخل الإمارات، وما كان مأمولاً أن يقوما به لإنجاح المشروع.

وقد لا تكون مسؤولية الإمارات الخمس الأخرى، الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، كبيرة في إفشال المشروع الاتحادي، لكنها بتعطيلها بعض القرارات ساهمت بشكل ما في إتاحة الفرصة لبعض الإمارات أن تتراجع عما كانت قد أبدت من مرونة في قبوله، وخير مثال على هذا موقفهم من مسألة التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري، فبالرغم من موافقة أبو ظبي وقطر في البداية، على مطلب البحرين بشأن التمثيل النسبي، لم يتمكن المجلس الأعلى من التوصل إلى اتخاذ قرار بسبب موقف حكام هذه الإمارات الخمس، وإصرارهم على مبدأ المساواة في التمثيل، مما فتح الباب لمناقشات جديدة، ومن ثم تراجعات جديدة.

والشيء نفسه حدث من جانب تلك الإمارات حينما أصرت على أن يكون التصويت في المجلس الأعلى بالإجماع (تجسيداً لمبدأ المساواة بينها في السيادة) ووسيلة لحماية نفسها من أي قرار قد يضر بمصالحها لحساب الإمارات الكبرى، ولذلك لم تصر فقط على وجوب اشتراط الإجماع المجلس الأعلى، وإنما طالبت بضرورة جعله أساساً للتصويت في المجلس الاتحادي "الوزاري" كذلك.

والمثل الأخير على موقف تلك الإمارات الخمس بدا واضحاً عند توزيع الحقائب الوزارية، إذ عقدت تلك الإمارات اجتماعات خاصة فيما بينها، وحاولت الحصول على حقائب الوزارات الرئيسية لنفسها، الأمر الذي أثار أزمة فيما بينها كانت من أسباب فشل الدورة الرابعة. وكانت الإمارات الصغيرة مدفوعة إلى ذلك بالرغبة في تأكيد الذات، مقابل استحواذ الإمارات الكبرى على المراكز العليا للاتحاد، وقد أثارها بطبيعة الحال أن الإمارات الكبرى منحت حق الاعتراض،

حين اشترط أن تكون موافقتها ضمن الأغلبية إذا ما حدث تصويت بشأن قرار المجلس الأعلى ليصير نافذاً، بينما كانت الإمارات الأربع الكبرى تنظر اليها نظرة تتفق وحجمها، ومن منطق أنها – أي الكبرى – هي التي تتحمل المسؤوليات الاتحادية المختلفة[٨].

وقد أسفرت الاتصالات التي تمت بين أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، عن إتمام مفاوضات إقامة الاتحاد الجديد خلال فترة بين شهري يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز ١٩٧١ وبالتحديد في ١٠ يوليو، حين اجتمع حكام الإمارات السبع في دبي باعتبارهم أعضاء (مجلس الإمارات المتصالحة) واتفق الجميع على الخطوات المتعلقة بإعلان الاتحاد[٩]. وفي ١٨ يوليو تموز ١٩٧١ تم إعلان ميلاد واستقلال (دولة الإمارات العربية المتحدة) بدون قطر والبحرين على نحو ما هو معروف، وكانت بذلك أول دولة في الخليج تعلن استقلالها، بل إنها تعجلت القيام دون أن تنتظر الموقف الرسمي من حكومتي قطر والبحرين، وقد أوضحت وثيقة استقلال الدولة الجديدة – التي تأخرت إمارة رأس الخيمة قليلاً قبل أن تنضم اليها – هذه النقطة، حين ورد بها (أنه بعد انتهاء جولة الوفد السعودي – الكويتي المشترك، وصلت إلى حكومة أبو ظبي معلومات مفاداها أن بعض الإمارات تفكر جدياً في الاستقلال منفردة في أوائل شهر مايو/ أيار ١٩٧١، ولما كان وصول هذه المعلومات قد حدث بطريقة غير رسمية، فقد أوفد سمو الشيخ زايد بن سلطان كلاً من الأستاذ أحمد خليفة السويدي والدكتور عدنان الباججي إلى قطر والبحرين لاستطلاع الموقف عن كثب، ورغم أن المسؤولين في الإمارتين أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد، فقد ظهر واضحا تمسك كل منهما باشتراطاته، لا سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية، ونسبة تمثيل كل إمارة في المجلس الوطني الاستشاري. وقد حاول وفد أبو ظبي أن يستشف إمكانات عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات، ولكن الأشقاء في البحرين وقطر، بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزال الخلافات في وجهات النظر قبل عقد هذا الاجتماع، فالأفضل عدم عقده[١٠].

بذل الوفد كل جهد ممكن لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء في الإمارتين، ثم عاد إلى أبو ظبي وقدم تقريراً إلى الشيخ زايد عن نتيجة اتصالاته، ولم تمض على عودته إلى أبو ظبي سوى فترة وجيزة، حتى أبلغت حكومة البحرين حكومة أبو ظبي بأنها أي البحرين تفضل إعلان الاستقلال المنفرد، وهكذا لم يبق أمام حكام إمارات الساحل العماني مناص من البدء في التفكير في الاتحاد السباعي[١١].

وعلى أثر إعلان قيام الدولة الجديدة واستقلالها، بقى أن تحسم كل من البحرين وقطر موقفيهما الذي كان في الواقع قد تقرر منذ مدة، فلم تلبث البحرين أن أعلنت هي الأخرى استقلالها في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١، ويعلق أحد المراقبين على ذلك بأنها لم تؤخر إعلان قيام دولتها كدولة مستقلة إلا تنفيذاً لتخطيط أو تكتيك إقليمي، يقضي بألا يكون قيامها سابقاً لقيام الدولة الاتحادية لتتفادى بذلك أي لوم يدينها تاريخياً، ويسجل عليها أنها كانت السبب في تصدع الدولة الاتحادية[١٢].

ومن المسلم به أن البحرين، منذ نشأة فكرة الاتحاد وخلال مراحل تنفيذها الأولى، كانت ترى أن مصلحتها تقتضي قيام دولة الاتحاد، ومن ثم سعت لإنجاحه، لأنها بحجمها السكاني والحضاري ستكون أكثر أهمية وتأثيراً على المدى الطويل، داخل إطار الوحدة السياسة الأكبر من ناحية، ولأنها ستكون في مأمن من المطامع الإيرانية التي تجددت بقوة عقب إعلان الانسحاب البريطاني[١٣]، داخل (المحيط العربي) في الخليج من ناحية ثانية. غير أن هذه المسألة الأخيرة قد جرت عليها الكثير من المتاعب، لأن وجودها داخل الاتحاد وهو ما لم ترحب به طهران بل هاجمته، قد أثر بطبيعة الحال على موقف الإمارات الأخرى منها، خاصة من كانت لها علاقات طيبة بطهران ولا ترغب في معاداة الجارة القوية. أما حجم البحرين السكاني والحضاري، فقد نافسته عليها إمارات أخرى كانت ترى أنها أكبر منها مساحة أو أكثر مالاً، وقد انعكس ذلك على الصراع حول المناصب والمراكز الاتحادية العليا في الدولة الجديدة على نحو ما رأينا، وعلى ذلك كان موقف البحرين طوال شهور المباحثات العسيرة، شائكاً ومعقداً.

وقد تكررت تصريحات المسؤولين البحرينيين، بتأكيد رغبة إمارتهم في قيام دولة الاتحاد، رغم إحساسهم بمواقف الإمارات الأخرى، ولكن على أثر عودة الوفد البحريني من اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للحكام، التي انعقدت بالدوحة في مايو/ أيار ١٩٦٩، أذاعت شركة الأنباء في البحرين إعلاناً في ٢٠ مايو/ أيار ١٩٦٩ عبر خلاله المسؤولون عن خيبة أملهم في أعقاب فشل اجتماع المجلس، وذكر أن عدداً كبيراً منهم يعتقدون أن تخوف الإمارات الأخرى من تأييد البحرين في وجه المزاعم الإيرانية هو أساس الخلافات الحالية بين حكام الإمارات، وأن معظمهم لذلك يتردد في منح البحرين أي دور أساسي في الاتحاد، بالإضافة إلى عدم عقد أي اجتماع من اجتماعات المجلسين الأعلى والاتحادي في البحرين. وأنه عندما سأل مدير المالية البحريني في ٩

مايو/ أيار ١٩٦٩، عن احتمال إعلان البحرين استقلالها، أجاب بأن كل احتمالات المستقبل في حسابنا، ولكن ليس في خططنا أن نفصل مصيرنا عن مصير أشقائنا في الخليج[١٤].

وقد انعكست مواقف البحرين بشكل إيجابي خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام، حين عملت على ألا تكون سبباً في أي مشكلة من المشكلات، ووافقت على جميع مشروعات القرارات التي توصل اليها المؤتمر على نحو ما رأينا وبدرجة أثارت دهشة المراقبين، حتى كانت النهاية الدرامية المفاجئة التي حدثت على أثر تلاوة رسالة المقيم البريطاني وانفراط عقد المؤتمر، ثم عدم التوقيع على قراراته، حيث لم يعد لها قيمة من الناحية القانونية لعدم صدورها رسمياً، وهي الحجة التي تمسكت بها البحرين فيما بعد، للتنصل مما كانت قد وافقت عليه.

وربما يبدو صحيحاً أن نفسر موقف البحرين المتساهل السابق بتوجيهات خارجية جاءت تحذرها من الابتعاد عن الاتحاد، بل وتضغط عليها للسير فيه ومجاراته، خاصة إذا قدرنا أن بريطانيا باتت تتحاشى مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة، بشكل مباشر، ومن ثم دفعت البحرين للاستمرار في إطار الاتحاد، إلى أن استجدت عوامل جديدة جعلت البحرين تغير موقفها وتتحفظ على القرارات التي تم الاتفاق على مشروعاتها خلال اجتماعات لجنة نواب الحكام في أبو ظبي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٠) حين أعلنت البحرين أن القرارات لم تصدر رسمياً، وعليه فإنها غير ملزمة قانوناً بمسودات المشروعات، وأن من حقها إعادة النظر في أحكام مشروع الدستور المؤقت.

وقد دعا ذلك أحد المراقبين إلى التعليق بأن البحرين التي كانت ترفع راية الاتحاد، والتي تنازلت عن كثير من مطالبها ليكون الاتحاد - إذا قام - مظلة لها تحميها من المطامع الإيرانية، بدأت تضع العقبات في طريق قيام الاتحاد، تتشبث بإعادة النظر في قرارات سبق وأن وافقت عليها، وتسأل: هل السبب أنها تخلصت من حالة الخوف التي كانت تعانيها قبل أن تحل مشكلتها مع إيران؟ ... إن كل ما أثير بطريق الاتحاد، مسائل ثانوية، لا تعادل شيئاً بالنسبة للفوائد التي سيجنيها شعب البحرين من قيام الاتحاد[١٥].

ومنذ بداية عام ١٩٧٠ كانت البحرين قد شرعت في بناء أوضاعها السياسية والإدارية الداخلية، استعداداً للمرحلة الجديدة، وجاء ذلك في أعقاب فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى

للحكام ، فاتخذت خطوات أثارت الاعتقاد بأنها بدأت تعمل بعيداً عن الاتحاد، حين أصدر حاكمها في ١٩ يناير/ كانون الثاني قرارا بإنشاء (مجلس الدولة) يضم اثني عشر عضواً، يترأسون هذا العدد من الدوائر الحكومية[١٦] ليكون بمثابة مجلس للوزراء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان ، كما صدرت قرارات تنظيمية داخلية أخرى، تلتها خطوات على المستوى الدولي، فأنشئت دائرتان إحداهما للانتفاع والأخرى للخارجية.

وفسرت تلك الخطوات بأن البحرين قد يئست من قيام الاتحاد وأنها بذلك تتحسب للمستقبل، وزاد من تأكيد هذا الاتجاه الجديد ما جرى من مباحثات سرية بين الحكومة البريطانية، نيابة عن البحرين من جانب، وشاه إيران من جانب آخر خلال شهر مارس/ آذار، وذلك بهدف تسوية مشكلة الادعاءات الإيرانية في البحرين. وقد نتج عن هذه المباحثات أن عهد الجانبان إلى الأمم المتحدة بحل المشكلة، فأرسلت هذه لجنة لتقصي الحقائق أجرت استفتاء بين سكان البحرين حول استقلالهم كشعب عربي مستقل أو انضمامهم إلى إيران، جاءت نتيجته "أن أغلبية شعب البحرين يفضلون أن يعترف بهم كشعب مستقل من قبل المجتمع الدولي، وأنهم أحرار في تشكيل علاقاتهم بالدول الأخرى"، ومع تأكيد عروبة البحرين أصبحت النزعة الاستقلالية لديها أقوى منها في أي وقت مضى بعد تسوية مشكلتها مع إيران[١٧] .

صدق مجلس الأمن في ١١ مايو/ أيار ١٩٧٠ على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق بالإجماع، وقبلته بريطانيا وإيران، فانفتح الطريق أمام البحرين للاختيار بين إعلان استقلالها التام أو أن تبقى متشبثة بإقامة اتحاد لا تلعب فيه دوراً يتفق مع حجمها[١٨]، وانعكس التطور الجديد في البحرين بطبيعة الحال على موقفها من مباحثات الاتحاد، بل وخلال محاولات الوساطة البريطانية خلال ما تبقى من عام ١٩٧٠، فتراجعت عما كانت قبلته من تسوية لبعض مسائل الخلاف[١٩] .

وعندما جرت الوساطة السعودية – الكويتية – يناير/ كانون الثاني- أبريل/ نيسان ١٩٧١ كان واضحاً أن البحرين قد هيأت نفسها لسبيل الاستقلال والابتعاد عن الاتحاد إذا لم تجد نفسها فيه، وهذا يفسر استمرار تشددها وعدم قبولها محاولات التسوية التي طرحت خلال الوساطة على نحو ما رأينا وحاولت أن تجد مبرراً لانسحابها متذرعة بأن الوساطة السعودية الكويتية أصبحت

تسير في حلقة مفرغة، ونسبت بعض الصحف تصريحاً أدلى به الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، مدير خارجية البحرين، ذكر فيه بأنه يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون مبنياً على أسس صحيحة فلا يكون اتحاداً بين حكام، وأنه من الضروري أن يكون للاتحاد مردود سياسي واقتصادي، وأكد أن البحرين تنازلت بما فيه الكفاية، ولكنها كانت تود أن يراعي الحكام وضع الرأي العام فيها، كما كان من الضروري أيضاً مراعاة السبق الذي سجلته البحرين على بقية الإمارات في مختلف المجالات.

ولا ينبغي المبالغة في اعتبار أن إنشاء مجلس دولة في البحرين في يناير كانون الثاني ١٩٧٠ ثم قرار مجلس الأمن باستقلال البحرين وعروبتها في مايو/ أيار ١٩٧٠ ، كانتا خطوتين على طريق ابتعادها واستقلالها عن مشروع اتحاد الإمارات العربية، فالخطوة الأولى لا تتعارض مع اتفاقية اتحاد الإمارات الموقعة في ٢٧ يناير/ فبراير شباط ١٩٦٨، والبناء الداخلي للإمارة لا يتعارض مع بناء دولة الاتحاد، كما أن الخطوة الثانية تعني زوال الأطماع الإيرانية، وإنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة بين البحرين وبريطانيا وبالتالي ظهورها كإمارة مستقلة أمام العالم، وطلب الاعتراف بها على النحو، وأن الأقرب إلى الصواب أن التطورات السابقة داخلياً وخارجياً قد دعمت موقف البحرين الخاص، وهو ما انعكس بدوره على ذلك الموقف من مشروع الاتحاد السباعي برمته.

وعندما استقلت الإمارات السبع وكونت دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٨ يوليو تموز ١٩٧١ أعلنت البحرين استقلالها هي الأخرى منفردة في ١٤ أب/ أغسطس من العام نفسه. وأشارت وثيقة استقلالها من وجهة النظر البحرينية إلى المبادئ التي أمنت بها خلال محادثات الاتحاد، ولخصتها في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية الخ، "مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، وأن جهودنا في وضع هذه المبادئ في صلب مشروع الدستور لم توفق". وأضافت الوثيقة أن البحرين أيدت المقترحات التي قدمها وفد الوساطة السعودية الكويتية "بالرغم من أنها تمثل الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين، ثم لم تبد أية اعتراضات على المقترحات المعدلة بالرغم من أنها كانت تمثل أقل مما كنا نطالب به، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في سبيل يصون لنا كياننا واستقلالنا"[٢٠] .

ومن الملاحظ أن وثيقة الاستقلال السابقة أضافت أن البحرين تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للإمارات، حالما يقوم على قدميه ويترعرع، وعليه فإن إعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوماً للانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية الجديدة، حالما تدعى إليها في المستقبل، وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السلمية التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة[٢١] ولكن هذا الإعلان قد يثير التساؤل حول معنى الإيمان بمبدأ الاتحاد وتبني فكرته، ثم الإعلان عن الاستقلال المنفرد، بينما هناك دولة اتحادية تضم الإمارات السبع قد قامت على نفس المبادئ، خاصة وأن الدولة الجديدة قامت بدون دولة قطر.

وقد يكون من الإنصاف القول بأن البحرين بحجمها السكاني الكبير، الذي يفوق عدد سكان الإمارات الأخرى جميعاً، وبتطورها الحضاري الأسبق، قد تجوهلت في بعض المسائل التي رأتها هامة، منها المناصب العليا في الاتحاد، ومنها أيضاً اتخاذ عاصمتها مقراً لبعض اجتماعات الاتحاد، ورأت أنها عوملت معاملة أي أمارة من الإمارات الخمس الصغيرة، وقد يبدو أمراً طبيعياً أن تعامل جميع إمارات الاتحاد، داخل دولة، على قدم المساواة، وبنفس القدر، لكن الإمارات الثلاث الكبيرة أبو ظبي وقطر ودبي لم تطبق هذا المبدأ منذ البداية، وإنما ألقت بثقلها السياسي والاقتصادي النسبي واعتبرت نفسها المسؤولة عن قيام الاتحاد وقيادته، فخلقت بذلك لدى المسؤولين البحرينيين مرارة وشعورا بالغبن، نتيجة لشعورهم بعدم المساواة مع الإمارات الثلاث الكبيرة.

وبنفس النظرة ينبغي أن تتحمل البحرين مسؤوليتها التاريخية في المصير الذي انتهي إليه الاتحاد، وبما يتفق وحجمها وما كان مطلوباً منها، فأخضعت مواقفها خلال مباحثات الاتحاد طبقاً لما تتعرض له خارجياً من ضغوط وادعاءات، ولما سوف تستفيده مؤقتاً من الاتحاد، وما ينوء به كاهلها من مشكلات تاريخية لم تتجاوزها، ومن هنا ناور ممثلوها، وتراوحت مواقفهم بين التردد والتأييد في التراجع، فيما وافقت عليه وما أجمعت عليه الإمارات الأخرى، وافتعال الأزمات الشكلية أحياناً، بشكل لا يتفق مع الإيمان الحقيقي أو المبدئي بضرورة الاتحاد وأهميته، أو القدرة على التصور أنها ستجد مستقبلها ووضعها ووزنها الحقيقي داخل دولة الاتحاد قوياً ومؤثراً وهاماً.

* * *

أما بالنسبة لقطر فلم يعد ثمة خيار أمامها لكي تعلن هي الأخرى استقلالها منفردة، بعد أن اتحدت إمارات ساحل عمان المتصالح السبع وكونت دولة مستقلة، وبعد أن استقلت البحرين وكونت دولة خاصة بها، وكانت قطر قد لعبت دوراً هاماً في سبيل إقامة الاتحاد، منذ أن سارعت بإعداد مشروعه عشية الإعلان البريطاني وحتى إعداد اتفاقيته في دبي فبراير شباط ١٩٦٨، والتي أعلن بموجبها قيام اتحاد الإمارات العربية.

وقد تحملت قطر مسؤولياتها خلال مباحثات الاتحاد الشاقة والطويلة (نحو ثلاث سنوات) فقدمت مسودات مشروعات وقرارات وشاركت في اللجان، واستضافت العديد من دورات واجتماعات مجلس الاتحاد (الأعلى والمؤقت)، وترأس ولي عهدها ونائب حاكمها آنئذ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني المجلس الاتحادي المؤقت الذي اعتبر نواة لمجلس وزراء اتحادي، وعندما فشلت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى في أن تستكمل دراسة جدول أعمالها، أصدرت الحكومة القطرية بيانها المشار إليه في ٣١ أكتوبر تشرين الأول ١٩٦٩ الذي بلورت فيه نقاط الخلاف وحددت موقفها، ثم قامت بإجراء اتصالات ومشاورات جديدة مع الإمارات الأخرى لكي تثبت أنها لا تنوي الانسحاب من الاتحاد.

وبالرغم من ذلك، فإن قطر بدأت تفترض احتمال عدم إتمام مشروع الاتحاد مما جعل حكومتها تتحسب للمستقبل، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال عن بريطانيا واتخاذ العدة المؤهلة لذلك، ومن المسلم به أن قطر كانت ترى نفسها مؤهلة لكي تلعب دوراً قيادياً داخل دولة الاتحاد، كما كانت ترفض قبول هيمنة البحرين على الاتحاد شاعرة بأن لها مركزاً متميزاً بين الإمارات المتزعمة الاتحاد، فهي الإمارة الوحيدة التي ليست لها مشكلة أمنية مسلطة عليها، كما أنه لم يعد لها مشكلات حدودية مع المملكة العربية السعودية بعد أن حلت ودياً مما قوى الروابط بينهما[٢٢]، يضاف إلى ما سبق أقدميتها في العمل السياسي والنمو الاقتصادي، وأنها لا مطالب أجنبية فيها، ولا مطالب عربية في أرضها، ولا مشكلة أقلية[٢٣].

يضاف إلى ما سبق أن قطر خلال عقد الستينيات، قد اتخذت خطوات سياسية، داخلياً وخارجياً، مهدت لها في النهاية سبل الاستقلال، عندما ألغي منصب المستشار البريطاني لحكومة قطر الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة مع وجود المديرين المساعدين له، بعد أن تبنت قطر خطة لتعريب الإدارة، كما أقصي مدير الأمن البريطاني أيضاً من منصبه، وحتى أواخر الستينيات، لم

يعد بالإدارة القطرية سوى بعض المهندسين والعسكريين[٢٤]. وفيما يتعلق بالخطوات الخارجية، فقد انضمت قطر في يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ إلى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك، واشتركت في دورات اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية، تمهيداً للانضمام لجامعة الدول العربية، ويضاف إلى ما سبق إصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١ مما ساعد على بلورة الشخصية الوطنية لقطر والقطريين، ثم استكمال بناء الجهاز الإداري عام ١٩٦٢ بإنشاء أربع إدارات رئيسية، بمثابة وزارات، للشؤون المالية والشؤون الإدارية وشؤون النفط ثم إدارة للشؤون القانونية، وعندما أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب من الخليج، بدأ دور المعتمد البريطاني في قطر يتقلص بشكل تدريجي حتى كاد ينحصر في المهام القنصلية وحدها[٢٥].

وقد ترتب على الخطوات السابقة خطوة جديدة تتعلق بممارسة الشؤون الخارجية التي كان المعتمد البريطاني يتولاها، فأصدرت الحكومة القطرية في ٢٦ يونيو حزيران ١٩٦٩ مرسوماً بقانون يتعلق بإنشاء إدارة للشؤون الخارجية، تتبع دار الحكومة، أصبحت فيما بعد نواة لوزارة الخارجية، وكان من بين اختصاصات هذه الإدارة اقتراح أسس السياسة الخارجية العامة للدولة، ووضع خطط تنفيذها، ودعم تنمية الروابط الاتحادية في شتي المجالات بين إمارة قطر والإمارات الأخرى، وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الإمارة والدول العربية خاصة، والدول الأخرى بوجه عام. ويكون لها مكاتب في الخارج تكون تابعة للإدارة الخ[٢٦]. واعتبرت المذكرة التنفيذية لهذا المرسوم أن إنشاء هذه الإدارة خطوة طيبة في إطار اتحاد الإمارات العربية، إذ من شأنها أن تتعاون هذه الإدارة مع غيرها من الإدارات الأخرى لإمارات الاتحاد على خلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية، كما أن هذه الإدارة تهدف إلى تحقيق غاية مرحلية محدودة، حتى يتم قيام وزارة خارجية اتحاد الإمارات العربية، فإذا تم ذلك، زالت أسباب إنشاء تلك الإدارة[٢٧].

ومن الواضح أن المذكرة التفسيرية للمرسوم السابق تتحسب مسبقاً لما يمكن أن يثار من تساؤل استنكار من جانب بعض الإمارات العربية، وهو ما حدث بالفعل، فرأت بعض الإمارات أن قطر بإنشاء إدارة للشؤون الخارجية تقيم الدليل على أنها تعمل على وأد الاتحاد، فردت الحكومة القطرية على ذلك بأن إمارتي أبو ظبي والبحرين قد أنشأتا مثل تلك الإدارة في كل منهما، قبل شهور، ولم يوجه إليهما مثل هذا الاتهام، كما أضافت بأن هذه الإدارات من شأنها أن تخلق نواة

صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل[٢٨]، وبذلك يتضح أن اتجاهاً جديداً في السياسة القطرية لا يرى تناقضاً بين إنشاء الإدارة وإنشاء وزارة للخارجية في دولة الاتحاد، إذا ما قدر لها أن تقوم، وفي نفس الوقت تكون هذه الإدارة نواة لوزارة خارجية قطرية، إذا لم يتم مشروع الاتحاد، وهو تفكير يعد في نفس الوقت استكمالاً لمقدمات الاستقلال فيما يتعلق ببناء الجهاز الإداري للحكومة، والذي شرعت فيه قطر منذ عام ١٩٦٢ .

وتتضح صورة الاتجاه السياسي الجديد أكثر باتخاذ خطوة هامة في الثاني من أبريل نيسان ١٩٧٠ عندما أصدرت الحكومة القطرية دستوراً خاصاً بقطر يحمل اسم "النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر"، وأرسلت مبعوثين عنها لتبليغ حكام الإمارات الأخرى بهذه الخطوات، وتفسيرها قبيل أربع وعشرين ساعة من إعلان هذا الدستور، مما أعطي فرصة ضئيلة لمراجعتها[٢٩]، ومع ذلك قوبل الإجراء القطري بدهشة من جانب بعض الإمارات، حيث اعتبرته ابتعاداً عن الاتحاد واختياراً للاستقلال المنفرد بدستور خاص، برغم أن الأمل في إتمام قيام الاتحاد لم يكن قد انتهى تماماً.

لذلك أصدرت الحكومة القطرية مذكرة في ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٧٠ حاولت أن توضح بها أن نصوص هذا الدستور لا تتعارض مع عضوية قطر في الاتحاد بل هي تطبيق لها[٣٠]، وأنه ورد بديباجته "أن من أجل أعز أمانينا أن نهيئ للشعب حياة عزيزة في كنف اتحاد الإمارات العربية، الذي نؤمن بأنه أمثل الطرق لضمان الاستقرار والتقدم والازدهار لأعضائه جميعاً" كما ورد بمادته الأولي أن "قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، عضو في اتحاد الإمارات العربية"[٣١]، وبمقتضي النص السابق، لا يتنافى استقلال قطر مع عضويتها في الاتحاد، ومن ثم فإن كل خطوة تخطوها نحو استقلالها، لا تبعدها عن الاتحاد.

وقد أضافت المذكرة القطرية أن قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٩ قد نوه بإمكان أن يكون لكل إمارة دستور، حين قضى بإنشاء مجلس وزراء يكون من اختصاصاته بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الإمارات لنفسها، للتحقق من عدم تعارضها مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية، كما أن اتفاقية الاتحاد تنص على دعم احترام كل إمارة لاستقلال الأخرى وسيادتها[٣٢].

ومن الملاحظ كذلك أن الدستور القطري لم يحتو على نص بإنشاء وزارتين أحداهما

للخارجية وأخرى للدفاع كما فعلت البحرين، على اعتبار أن هاتين الوزارتين هما من اختصاص الحكومة الاتحادية، مما يعزز فكرة أن صدور هذا الدستور لا يعد ابتعاداً عن الاتحاد. وقد أوضح الدكتور حسن كامل هذه النقطة في حديث له ذكر فيه "أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي من اختصاصات الاتحاد، بنص صريح في اتفاقية دبي، وفي عدم وجود هاتين الوزارتين في نظام قطر يؤكد حرصها على تمسكها تمسكاً كلياً بعضويتها في الاتحاد"[٣٣].

وإذا كانت الخطوات السابقة من جانب قطر تجد تبريراً من جانب المسؤولين القطرين يجعلها تتفق ووثائق الاتحاد أو لا تتعارض معها، وأنه قد روعي ذلك عند إعدادها لاستكمال بناء الدولة والأخذ بأسباب الاستقلال ومقدماته، فمن الملاحظ أنها تعطي "بديلاً خاصاً" في حال من نجاح المشروع الاتحادي، فإدارة الشؤون الخارجية تتحول إلى وزارة، والدستور لا يحتاج إلا إلى بعض التعديل "حدث فيما بعد" مما يعزز موقف قطر عند استكمال مباحثات الاتحاد ووساطات إنقاذها والسير فيها إلى نهايتها المقدورة، خاصة وقد رأت أن البحرين تتجه قبلها الاتجاه نفسه.

وبينما تتعثر محاولات الوساطة في أوائل عام ١٩٧١ ويقترب موعد الانسحاب البريطاني، راحت السلطات القطرية تستعد داخلياً برسم خطوات سياستها المقبلة في حال اليأس التام من إخراج الاتحاد إلى حيز الوجود، والاتجاه نحو الاستقلال تحقيقاً لمصلحتها، وكانت أهم هذه الخطوات إلغاء معاهدة الحماية البريطانية على قطر، والاعتراف باستقلالها بعقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية في غضون الشهور القليلة التالية، ثم السعي للحصول على الاعتراف بقطر دولة كاملة الاستقلال تامة السيادة من جانب الدول العربية والحكومة البريطانية وأكبر عدد من الدول، ثم الانضمام لعضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأخيرا يمكن تحويل إدارة الشؤون الخارجية مع بعض التعديلات اللازمة إلى وزارة للخارجية[٣٤].

وعندما فشلت الوساطة الأخيرة وبدا واضحاً أن إمارات ساحل عمان السبع تتجه نحو إعلان اتحادها في دولة واحدة مستقلة، وهو ما حدث في يوليو/ تموز ١٩٧١، ثم إعلان البحرين استقلالها منفردة بعد ذلك بنحو شهر، كانت الحكومة القطرية هي الأخرى قد استكملت استعدادها للسير في الاتجاه ذاته. وما إن جاء أول سبتمبر أيلول ١٩٧١ حتى كانت محادثات ووثائق الاستقلال

قد اتفق عليها بين الجانبين القطري والبريطاني لتعلن قطر استقلالها استقلالاً تاماً وتصبح دولة ذات سيادة كاملة، في الداخل والخارج، ولتنتهي بذلك، شأنها شأن البحرين، صلتها باتحاد الإمارات العربية، الذي تحول بالإمارات السبع إلى "دولة الإمارات العربية المتحدة"(٣٥).

وعلى كل فإن قطر قد تحملت جزءاً من المسؤولية كبقية شقيقاتها في المصير الذي انتهى إليه مشروع الاتحاد التساعي، تلك المسؤولية التي تتحدد في اعتبارين أساسيين، أولهما: حجمها بين الإمارات الأربع الكبيرة اقتصادياً وبشرياً، وثانيهما: الدور الأساسي والرائد الذي لعبته منذ البداية لإقامة اتحاد الإمارات، مذ كان مجرد فكرة نشأت عشية القرار البريطاني بالانسحاب، وحتى آخر مراحل المباحثات الشاقة والمرهقة، فهذان الاعتباران جعلاها تلعب دوراً نافسته عليها بعض الإمارات الأخرى، وتتصرف بأسلوب جعلها موضع اتهام من البعض الآخر بالرغبة في تزعم الاتحاد وقيادته(٣٦).

الهوامـش

(١) عادل الطبطبائي: النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية، دراسة مقارنة، ١٩٧٨، ص ص ٥٧– ٥٧.

(٢) محمد أبو الحديد: الحركة الوحدوية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يناير ١٩٦٩، ص ١٦١.

(٣) وحيد رأفت: دراسات ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، عام ١٩٧٠ ، ص ٤٤.

(٤) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥– ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٧٦.

(٥) راجع عادل الطبطبائي: مرجع سابق، ص ٥٨؛ وحيد رأفت، مرجع سابق، ص١٣١.

(6) Tariam, Abdaullah, O., The Establishment of the United Arab Emarites, Croom Helm, London 1987, p. 173.

(6) Zahlan, Rosemarie Said, the Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States, Macmillan Press, London, 1978,p .195 .

(٨) وثائق اتحاد دولة الإمارات العربية، راجع رد حكومة قطر في ٢٤ أبريل / نيسان ١٩٧١ على لجنة الوساطة السعودية الكويتية ؛ انظر أيضاً وساطة وليم لوس الذي اقتصر في اتصالاته مع حكام ومستشاري الإمارات الأربع الكبرى.

(9) Heard Bey, Frunke, From Trucial State to United Arab Emirates, London , 1982, p. 362.

(١٠) نص وثيقة دولة الإمارات العربية المتحدة، بكتاب: زكريا نبيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي، القاهرة، مايو / أيار ١٩٧٤، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(١١) زكريا نبيل: المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(١٢) نفسه.

(13) Zahlan, Rosemarie Said, the Creation of Qatar, p.105.

(١٤) وحيد رأفت ، مرجع سابق، ص . ٢٢٨.

(١٥) رصاصتان في الخليج، ط ١ ، منشورات الحوادث، بيروت، ١٩٧١، مقالات من مايو/ أيار ١٩٦٨ – يناير / كانون ثاني ١٩٧١. ص ١١٢ – ١١٤. ويضيف أن المسؤولين في البحرين كانوا يقولون أنهم سفهونا وأهانونا في مؤتمر أبو ظبي، فهل يجوز أن يكون للبحرين ممثلون في عدد ممثلي رأس الخيمة أو أم القيوين أو عجمان.

(١٦) محمد الرميحي: البحرين، مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، ص ٢٤٨. ويضيف أن المجلس كان

يضم إلى جانب الرئيس، أربعة من آل خليفة، وأن مجلس الدولة هذا قد تحول اسمه إلى المجلس الوزاري بعد الاستقلال دون تغيير في تكوينه أو عضويته.

(١٧) يجب أن ننوه إلى أن قبول إيران بهذه التسوية هو اعتراف منها بالأمر الواقع ولا نعتقد أنه يعني التخلي عن مطامعها، المرجع السابق، ص ١٨.

(18) Zahlan, R, S, OP. Cit., p. 106.

(١٩) وحيد رأفت ، مرجع سابق، ص ١٣١؛ محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٢٠) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٢٩٧ .

(٢١) بيان استقلال البحرين، قصر الرفاع، ١٤ أغسطس / آب أغسطس ١٩٧١، بتوقيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، زكريا نبيل، مرج سابق، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٤.

(٢٢) نفسه.

(23) Zahlan, R, S, OP. Cit., p. 105.

(٢٤) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، ص ص ٧١ – ٧٢.

(٢٥) راجع كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤٤ وما بعدها.

(٢٦) مصطفى مراد الدباغ، قطر: ماضيها وحاضرها، ص ٢٦٩، "تقرير وفد قطر إلى اللجنة" .

(٢٧) مجموعة قوانين قطر، ١٩٦١ – ١٩٨٥ ، إدارة الشؤون القانونية بوزارة العدل – الدوحة ١٩٦٨ . المجلد الرابع، ص ١٨٤٩ « قانون الجنسية ثم التعديلات التي أدخلت عليه، ويوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٤٤ .

(٢٨) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ٢٠٨٧، المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩.

(٢٩) المصدر السابق ، التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩.

(٣٠) وثائق اتحاد الإمارات العربية : بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية، بقلم مؤرخ منصف" بدون تاريخ أو توقيع، ٢٣ صفحة .

(31) Zahlan, R, S, OP. Cit., p. 107.

(٣٢) وثائق اتحاد الإمارات العربية : مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الإمارات العربية تطبيقا لإحكام النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، الدوحة في ١٥/ ٤/ ١٩٧٠، توقيع د. حسن كامل.

(٣٣) راجع نص وثيقة النظام المؤقت للحكم في قطر، الدوحة ٢/ ٤/ ١٩٧٠، مجموعة قوانين قطر، المجلد الثالث ، ص ٣ وما بعدها.

(٣٤) وثائق الإمارات العربية، مذكرة قطر السابقة١٥/ ٤/ ١٩٧٠.

(35) Sadik, M. and Sanvely W. Bahrain Qatar and United Arab Emirates – in Social

and Economic Development in the Arab Gulf. Edited By Tim Niblock, Croom Helm, London , 1980, p. 196.

(٣٦) وثائق الإمارات العربية: نص الأسئلة التي وجهها مندوب دار الصياد للدكتور حسن كامل بمناسبة صدور النظام الأساسي المؤقت ونص الأجوبة عليها.

الفهـرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

قيام دولة البوسعيد في عمان

إصدارات وزارة الثقافة والفنون والتراث

إدارة البحوث والدراسات الثقافية

م	الإصدارات	المؤلف	السنة
.1	البدء من جديد	حصة العوضي	2000
.2	بداية أخرى	فاطمة الكواري	2000
.3	أصوات من القصة القصيرة في قطر	د. حسن رشيد	2000
.4	دنيانا .... مهرجان الأيام والليالي	دلال خليفة	2000
.5	قالت ستأتي	جاسم صفر	2000
.6	غنج الأميرة النائمة	فاروق يوسف	2001
.7	وريثة الصحراء	سعاد الكواري	2001
.8	ويخضر غصن الأمل	أحمد الصديقي	2001
.9	بستان الشعر	حمد محسن النعيمي	2001
.10	رومانوف وجوليت	ترجمة/ النور عثمان	2001
.11	الأدب المقارن من العالمية إلى العولمة	د. حسام الخطيب	2001
.12	الحضن البارد	د. حسن رشيد	2001
.13	سحابة صيف شتوية	خالد عبيدان	2001
.14	سيرة الوجع	أمير تاج السر	2001
.15	وجوه خلف أشرعة الزمن	حصة العوضي	2001
.16	حافة الموسيقى	غازي الذيبة	2001
.17	قصص أطفال	د. هيا الكواري	2001
.18	أوراق نسائية	د. أحمد عبد الملك	2001
.19	الفريج	إسماعيل ثامر	2001
.20	الأعمال الشعرية الكاملة ج1 ج2	د. أحمد الدوسري	2002
.21	علمني كيف أحبك	معروف رفيق	2002
.22	قصص وحكايات شعبية	خليفة السيد	2002
.23	رحلة أيامي	صدى الحرمان	2002
.24	جرح وملح	عبد الرحيم الصديقي	2002
.25	خلف كل طلاق حكاية	وداد الكواري	2002
.26	دراسات في الإعلام والثقافة والتربية	د. أحمد عبد الملك	2002
.27	النثر العربي القديم	د. عبد الله إبراهيم	2002
.28	كأن الأشياء لم تكن	جاسم صفر	2002

م	الإصدارات	المؤلف	السنة
.29	نعاس المغني	عبد السلام جاد الله	2002
.30	مدى	د. زكية مال الله	2002
.31	قال المعنى	خليل الفزيع	2002
.32	المسرح الألماني المعاصر	د. عوني كرومي	2002
.33	المسرح في بريطانيا	محمد رياض عصمت	2002
.34	إبراهيم ناجي الأعمال الشعرية المختارة	حسن توفيق	2002
.35	مسرح الصورة بين النظرية والتطبيق	د. صلاح القصب	2003
.36	النوافذ السبع	صيتة العذبة	2003
.37	الرحيل والميلاد	جمال فايز	2003
.38	أوراق ثقافية	د. كلثم جبر	2003
.39	بدائع الشعر الشعبي القطري	علي الفياض/ علي المناعي	2003
.40	شبابيك المدينة	ظافر الهاجري	2003
.41	حضارة العصر الحديث	د. شعاع اليوسف	2003
.42	المتراشقون "مسرحية"	غانم السليطي	2003
.43	معاناة الداء والعذاب في أشعار السياب	د. حجر أحمد حجر	2003
.44	سحائب الروح	سنان المسلماني	2003
.45	أصوات قطرية في القصة القصيرة	د. عبد الله إبراهيم	2003
.46	ذاكرة الإنسان والمكان	خالد البغدادي	2003
.47	إبراهيم العريض شاعراً	عبد الله فرج المرزوقي	2003
.48	الصحافة العربية في قطر	إبراهيم إسماعيل	2004
.49	أم الفواجع	علي ميرزا	2004
.50	صباح الخير أيها الحب	وداد عبداللطيف الكواري	2004
.51	الصحافة العربية في قطر "مترجم إلى الإنجليزية"	إبراهيم إسماعيل ترجمة / النور عثمان	2004
.52	لآلئ قطرية	علي عبد الله الفياض	2005
.53	الأعمال الشعرية الكاملة	مبارك بن سيف آل ثاني	2005
.54	التفاحة تصرخ.. الخبز يتعرى	دلال خليفة	2005
.55	إدارة التغيير	عبد العزيز العسيري	2005
.56	الشعر الحديث في قطر	د. عبد الله فرج المرزوقي	2005
.57	الشرح المختصر في أمثال قطر	خليفة السيد	2005
.58	لؤلؤ الخليج ذاكرة القرن العشرين	خالد زيارة	2005
.59	على رمل الخليج	محمد إبراهيم السادة	2005
.60	إبداعات خليجية	(مسابقة القصة القصيرة لدول	2005

م	الإصدارات	المؤلف	السنة
		مجلس التعاون)	
.61	الأدب المقارن وصبوة العالمية	د. حسام الخطيب	2005
.62	مهارات الإرشاد النفسي وتطبيقاته	د. موزة المالكي	2005
.63	تجريبية عبد الرحمن منيف في مدن الملح	نورة محمد آل سعد	2005
.64	المعري يعود بصيراً	د. أحمد عبد الملك	2005
.65	وردة الإشراق	حسن توفيق	2005
.66	مجاديفي	حصة العوضي	2005
.67	الأعمال الشعرية الكاملة ج1	د. زكية مال الله	2005
.68	أسباب للانتماء	رانجيت هوسكوتي ترجمة: ظبية خميس	2005
.69	تباريح النوارس	بشرى ناصر	2005
.70	المرأة في المسرح الخليجي	د. حسن رشيد	2005
.71	أبو حيان .. ورقة حب منسية	حمد الرميحي	2005
.72	تطور التأليف في علمي العروض والقوافي	د. أنور أبو سويلم د. مريم النعيمي	2005
.73	أحزان كبيرة	أمير تاج السر	2005
.74	الديوان الشعبي	عيد بن صلهام الكبيسي	2005
.75	ذاكرة الذخيرة	علي بن خميس المهندي	2006
.76	تجليات القص "مع دراسة تطبيقية في القصة القطرية"	باسم عبود الياسري	2006
.77	سمط الدهر "قراءة في ضوء نظرية النظم"	د. أحمد سعد	2006
.78	كان يا ما كان	خولة المناعي	2006
.79	الظل والهجير "نصوص مسرحية"	د. حسن رشيد	2006
.80	الرواية والتاريخ	مجموعة مؤلفين	2006
.81	وجوه متشابهة "قصص قصيرة"	خليفة عبد الله الهزاع	2006
.82	المسرح والمدينة	د. يونس لوليدي	2006
.83	الأعمال الشعرية الكاملة ج2	د. زكية مال الله	2006
.84	الدفتر الملون الأوراق	حصة العوضي	2006
.85	الظل وأنا	نسرين قفة	2006
.86	حقيبة سفر	صفاء العبد	2006
.87	مسرحيات قطرية (أمجاد يا عرب هلو Gulf)	غانم السليطي	2006
.88	العالم وتحولاته (التاريخ الهوية العولمة)	د. إسماعيل الربيعي	2006
.89	موال الفرح والحزن والفيلة "نصان مسرحيان"	حمد الرميحي	2006

م	الإصدارات	المؤلف	السنة
.90	حكاية جدتي	مريم النعيمي	2006
.91	صورة المرأة في مسرح عبدالرحمن المناعي	إمام مصطفى	2006
.92	ديوان ابن فرحان	حسن حمد الفرحان	2007
.93	موال الفرح والحزن والفيلة "مترجم إلى الفرنسية"	حمد الرميحي	2007
.94	الفن التشكيلي القطري.. تتابع الأجيال	خالد البغدادي	2007
.95	دراسة في الشعر النبطي	حمد الفرحان النعيمي	2007
.96	بداية أخرى "مترجم إلى الإنجليزية"	فاطمة الكواري	2007
.97	وجع امرأة عربية "مترجم إلى الإنجليزية"	د. كلثم جبر	2007
.98	الخيل.. رياضة الآباء والأجداد	صلاح الجيدة	2007
.99	النقد بين الفن والأخلاق، حتى نهاية القرن الرابع الهجري	د. مريم النعيمي	2008
.100	وداع العشاق	حسين أبو بكر المحضار	2008
.101	الوزة الكسولة	د. لطيفة السليطي	2008
.102	المهن والحرف والصناعات الشعبية في قطر	خليفة السيد محمد المالكي	2008
.103	العشر الأوائل.. رائدات الفن التشكيلي في قطر	خولة المناعي	2008
.104	الرواية العربية.. رحلة بحث عن المعنى	عماد البليك	2008
.105	دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر	د. عبد القادر حمود القحطاني	2008
.106	السلاحف البحرية في دولة قطر	د. جاسم عبد الله الخياط د. محسن عبد الله العنسي	2008
.107	تجليات اللون في الشعر العربي الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين	د. ماجد فارس قاروط	2008
.108	الموسوعة الصيدلانية	د. زكية مال الله	2009
.109	المدارس المسرحية منذ عصر الإغريق حتى العصر الحاضر	أ. د. جمعة أحمد قاجة	2009
.110	من أفواه الرواة	علي عبد الله الفياض	2009
.111	صورة الأسرة العربية في الدراما التلفزيونية	د. إبراهيم إسماعيل	2009
.112	دور الدراما القطرية في معالجة مشكلات المجتمع	د. ربيعة الكواري د. سمية متولي عرفات	2009
.113	ديوان الغربة	إسماعيل تامر	2009
.114	الحب والعبودية في مسرح حمد الرميحي	خالد سالم الكلباني	2009
.115	قصة حب طبل وطارة "مترجم إلى الإنجليزية"	حمد الرميحي	2010
.116	التراث والسرد	د. حسن المخلف	2010

م	الإصدارات	المؤلف	السنة
.117	ديوان الأعشى (جزآن)	تحقيق: د. محمود الرضواني	2010
.118	توظيف التراث في شعر سميح القاسم	لولوة حسن العبدالله	2010
.119	إساءة الوالدين إلى الأبناء وفاعلية برنامج إرشادي لعلاجها	أمل المسلماني	2010
.120	شحنات المكان	ياسين النصير	2010
.121	من أدب الزنوج الأمريكان	عبدالكريم قاسم حرب	2010
.122	أزهار ذابلة وقصائد مجهولة للسياب	حسن توفيق	2010
.123	وضاح اليمن دراسة في موروثه الشعري	د. باسم عبود الياسري	2010
.124	قطر الندى	ندى لطفي الحاج حسين	2011
.125	الوحي الثائر "سلسلة شعراء من السودان"	فضل الحاج علي	2011
.126	شيء من التقوى "سلسلة شعراء من السودان"	الجيلي صلاح الدين	2011
.127	في مرايا الحقول "سلسلة شعراء من السودان"	محمد عثمان كجراي	2011
.128	المغاني "سلسلة شعراء من السودان"	مصطفى طيب الأسماء	2011
.129	على شاطئ السراب "سلسلة شعراء من السودان"	أبو القاسم عثمان	2011
.130	ديوان أم القرى "سلسلة شعراء من السودان"	الشيخ عثمان محمد أونسة	2011
.131	في ميزان قيم الرجال "سلسلة شعراء من السودان"	محمد عثمان عبدالرحيم	2011
.132	من وادي عبقر "سلسلة شعراء من السودان"	د. سعد الدين فوزي	2011
.133	شبّابتي "سلسلة شعراء من السودان"	حسين محمد حمدنا الله	2011
.134	غارة وغروب "سلسلة شعراء من السودان"	محمد المهدي المجذوب	2011
.135	من التراب "سلسلة شعراء من السودان"	د. محيي الدين صابر	2011
.136	المجموعة الشعرية الكاملة "سلسلة شعراء من السودان"	محمد محمد علي	2011
.137	النظام الدستوري في دولة قطر	1. د. رعد ناجي الجده	2012
.138	الفريج (رواية) الطبعة الثانية	إسماعيل تامر	2012
.139	السردية الشفاهية	محمد إبراهيم السادة	2013
.140	حادي العيس	خليل الفزيع	2013
.141	هموم في الإدارة	د. هند المفتاح	2013
.142	هالشكل يا زعفران (مسرحيتان باللهجة العامية)	عبدالرحمن المناعي	2013
.143	مقامات ابن بحر	عبدالرحمن المناعي	2013
.144	المصورون في قطر	حسين الجابر	2013
.145	عناكب الروح	بشرى ناصر	2013


NEW PRINTING CO.
الشركة الحديثة للطباعة
تليفون: ٤٤٤٣٤٥٢٥/٦ - ص.ب : ٣٣٥٩
الدوحة - قطر